جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

العنوان:

تأثير الشركات متعددة الجنسيات على التنمية الاقتصادية في الدول النامية

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة: (2010-2021).

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ل.م.د في علوم اقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

من إعداد الطلبة:

- بلفريخ ندى
- رزيق خديجة

تحت إشراف الأستاذ:

- د/لواج منير

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم و اللقب	الجامعة	الصفة
د/نور الدين بن شوفي	محمد الصديق بن يحي جيجل	رئيسا
د/لواج منير	محمد الصديق بن يحي جيجل	مشرفا
د/محمد كعواش	محمد الصديق بن يحي جيجل	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021- 2022

الإهداء

إلى من أفنت زهرة شبابها و جعلت عنانها ومعاناتها شعارا لتضيء حياتي وتوصيلي إلى أعلى المراتب، إلى من يرحمني ربي بوجودها و بركة دعائها لي ليلا و نهارا.

إلى نعمة الله و جنته في أرضه أمي الحبيبة.

الى من انحنى ظهره، شاب شعره و رق عظمه لتوفير كل متطلبات الحياة السعيدة فكان عمود للبيت أبي الغالي.

إلى جميع أفراد عائلتي صغار و كبار و إلى كل الأصدقاء ومن رافقوني درب العلم و المعرفة.

أهدي ثمرة هذا الجهد.

التشكرات

أحمد الله تعالى و أشكره على ما أمدني به من عزيمة و اصرار على اتمام هذا العمل المتواضع الذي أتمنى أن يكون نافعا لغيري.

و ان واجب العرفان يدعونا أن أتقدم بالشكر الوفير و التقدير الكبير لأستاذنا الدكتور"لواج منير" الذي شرفنا بقبوله الاشراف على هذه المذكرة، فكان نعم المشرف و الموجه.

و نتقدم بالشكر الى كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل المتواضع و اتمامه.

والى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية بجامعة جيجل.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

المحتويات	
الاهداء	II–I
التشكرات	IV –III
فهرس المحتويات	VIII–V
قائمة الجداول	X–IX
قائمة الأشكال	XII–XI
المقدمة العامة	أ–ث
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للشركات متعددة الجنسيات.	26–5
تمهيد	6
المبحث الأول: ماهية الشركات متعددة الجنسيات.	14–7
المطلب الأول: تعريف الشركات متعددة الجنسيات.	8–7
المطلب الثاني: نشأة و تطور الشركات متعددة الجنسيات.	10–9
المطلب الثالث: خصائص وأهداف الشركات متعددة الجنسيات.	14–10
المبحث الثاني: نظريات و استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات.	23–14
المطلب الأول: نظريات الشركات لمتعددة الجنسيات.	16–14
المطلب الثاني: استراتيجيات الشركات لمتعددة الجنسيات.	17–16
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للشركات متعددة الجنسيات.	23–18
المبحث الثالث: أساليب الشركات متعددة الجنسيات.	25–23
المطلب الأول: الاندماج الدولي للشركات.	23
المطلب الثاني: تأسيس شركة وليدة جديدة.	24
المطلب الثالث: السيطرة على الشركات الوطنية القائمة.	25
خلاصة الفصل الأول	26
الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية في الدول النامية.	27
تمهيد	28
المبحث الأول: أساسيات حول التنمية الاقتصادية.	29
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية.	29
المطلب الثاني: نظريات التنمية الإقتصادية.	34–30

المطلب الثالث: مقومات التنمية الاقتصادية.	37-34
المبحث الثاني: عموميات حول الدول النامية.	45-37
المطلب الأول: مفهوم الدول النامية.	39-37
المطلب الثاني: خصائص الدول النامية.	42-39
المطلب الثالث: معايير تصنيف الدول النامية.	45-42
المبحث الثالث: أثر الشركات متعددة الجنسيات على التنمية الاقتصادية في الدول النامية.	54-46
المطلب الأول: أثر الشركات متعددة الجنسيات على التنمية الاقتصادية، النمو الاقتصادي و التضخم.	49-46
المطلب الثاني: أثر الشركات متعددة الجنسيات على ميزان المدفوعات و الأداء التصديري.	51-49
المطلب الثالث: أثر الشركات متعددة الجنسيات على التكنولوجيا والعمالة.	54-52
خلاصة الفصل الثاني	55
الفصل الثالث: دراسة حالة الجزائر (2010-2021)	56
تمهيد	57
المبحث الأول: المكانة القانونية للشركات متعددة الجنسيات في التشريع الجزائري.	65-58
المطلب الاول: .المكانة القانونية للشركات متعددة الجنسيات في التشريع الجزائري في فترة اقتصاد السوق	61-58
المطلب الثاني: المكانة القانونية للشركات متعددة الجنسيات في التشريع الجزائري في فترة الاقتصاد الموجه.	63-61
المطلب الثالث: الاطار المؤسساتي لتواجد الشركات متعددة الجنسيات بالجزائر.	65-63
المبحث الثاني: نشاط الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر.	74-65
المطلب الأول: فروع الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر.	68-65
المطلب الثاني: تدفقات الجزائر من استثمارات الشركات متعددة الجنسيات و مصادرها.	72-68
المطلب الثالث: معيقات الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات في	74-72

الجزائر.	
المبحث الثالث: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الجزائر.	74
المطلب الاول: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على التشغيل في الجزائر	76-74
المطلب الثاني: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على ميزان المدفوعات في الجزائر.	76-77
المطلب الثالث: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على النمو الاقتصادي في الجزائر.	79-77
خلاصة الفصل الثالث	80
خاتمة	85-81
قائمة المراجع	93-86

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم 01	تصنيف البلدان حسب الدخل للبنك الدولي	41
الجدول رقم 02	سبع قضايا أساسية على دور و تأثير الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية	48
الجدول رقم 03	جوانب التأثيرات الايجابية والسلبية للشركات متعددة الجنسيات على ميزان المدفوعات.	50
الجدول رقم 04	قائمة الشركات البترولية متعددة الجنسيات العالمية العاملة في الجزائر سنة 2021 في مناطق الجنوب الجزائري.	66
الجدول رقم 05	الشركات البترولية المتعددة الجنسيات العاملة في أنشطة تخزين و توزيع المواد البترولية في الجزائر.	67
الجدول رقم 06	قائمة لبعض فروع الشركات الكبرى متعددة الجنسيات العاملة بالجزائر خارج قطاع المحروقات.	68
الجدول رقم 07	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2010-2020)	69
الجدول رقم 08	ترتيب الجزائر ضمن مجموعة من الدول العربية فيما يخص تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال الفترة (2010-2020).	70
الجدول رقم 09	مصدر التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2017).	71
الجدول رقم 10	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010-2020).	73
الجدول رقم 11	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الواردة بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2010-2020).	75
الجدول رقم 12	معدل البطالة خلال الفترة (2010-2021)	77
الجدول رقم 13	إجمالي مناصب الشغل المعلنة خلال الفترة (2002-2017) وحصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة منها.	78

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم 01	نموذج وحدة الأعمال الدولية	18
الشكل رقم 02	نموذج قسم الأعمال الدولية	19
الشكل رقم 03	نموذج التنظيم بحسب المنتج	20
الشكل رقم 04	هيكل التنظيم الجغرافي في الشركات المتعددة الجنسيات	21
الشكل رقم 05	التنظيم المختلط للشركات المتعددة الجنسيات	22
الشكل رقم 06	نموذج التنظيم الوظيفي	23
الشكل رقم 07	محددات الطلب الكلي عند كينز	32
الشكل رقم 08	توقعات توزع الفقر في العالم بين 2015-2030	40
الشكل رقم 09	اثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة للشركات المتعددة الجنسيات على الوضع التكنولوجي.	53
الشكل رقم 10	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الواردة بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي خلال الفترة(2010-2020).	76
الشكل رقم 11	معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2021).	78

المقدمة العامة

مقدمة:

شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية مرحلة تحول اقتصادية كبيرة، لا تعتد بالحواجز السياسية، الجغرافية، الثقافية، والاقتصادية، حيث عرف العالم موجة تحرير كبيرة في التجارة العالمية و ظهور ما يعرف بالعولمة الاقتصادية التي جعلت من الأسواق الدولية سوقا عالميا واحدا، هذا ما جعل الحاجة الى وجود مؤسسات كثيرة في عالم سريع التغير ضرورية، نتيجة لازدياد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول، والتي كانت الشركات المتعددة الجنسيات أهم وسيلة لتجسيدها، حيث تعتبر هذه الشركات القوة المحركة للنظام الاقتصادية الدولي، وهي ظاهرة اقتصادية مهمة في مجال العلاقات الدولية، تؤثر في الأحداث الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في العالم، وذلك بالدور الذي تقوم به على النطاقين الوطني والدولي.

حيث أصبح الاهتمام بالشركات المتعددة الجنسيات كبيرا، لما لها من تأثيرات على دول العالم في مجال التنمية الاقتصادية، وقد كان الاعتقاد السائد في الدول النامية أن الشركات المتعددة الجنسيات تعد الوسيلة لتحويل الموارد الاقتصادية من الدول المضيفة إلى دول الاستثمارات، غير أن الواقع الحالي يثبت أن معظم الدول النامية أصبحت تتجه و بشكل تنافسي نحو جذب ما أمكن من هذه الاستثمارات و التي كانت الشركات المتعددة الجنسيات وسيلة فيها لاستغلال ثروات الدول النامية و التدخل في شؤونها.

1. أهمية البحث:

يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر بقيادة الشركات المتعددة الجنسيات مكانة بارزة ضمن أولويات صانعي السياسات الاقتصادية في الدول النامية، عند صياغة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، فالتغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي و تنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات، جعل هذه الأخيرة وسيلة لتحريك جهود التنمية والنهوض بالاقتصاد وما يترتب عنها من آثار وانعكاسات على الدول النامية.

2. الإشكالية الرئيسية:

ان ما يتميز به السوق العالمي في تطوره الحالي هو تزايد دور الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد الدولي، اذ امتد نشاطها الى مختلف القطاعات الاقتصادية وعبر مختلف دول العالم، حيث كان للشركات المتعددة الجنسيات أثر كبير على الدول النامية، وذلك بفتح استثمارات محلية وأجنبية، إلا أن هذه الأخيرة كان النشاط في مختلف القطاعات الاقتصادية لما تتميز به من ثروات هائلة في المواد الأولية.

فماهي الآثار الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول النامية محل الدراسة؟

و بناء على ما سبق يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالشركات المتعددة الجنسيات؟ وما هي أهم أهدافها؟
- ماهي أهم استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات؟

- ما هي أهم النظريات التي تبنى عليها الشركات المتعددة الجنسيات؟
- كيف تؤثر الشركات المتعددة الجنسيات على الجزائر؟
- كيف كان تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

3. فرضيات الدراسة:

ننطلق في معالجة اشكالية موضوع بحثنا من جملة من الفرضيات التالية:

- ساهمت الشركات المتعددة الجنسيات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول النامية.
- تعتبر أهم أهداف الشركات المتعددة الجنسيات تحقيق الربح و النمو و الاستمرارية.
- يؤدي نشاط الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية الى توفير مناصب شغل جديدة في المناطق التي تنشأ فيها الاستثمارات.
- يمكن القول أن الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في الجزائر لها مساهمات فعالة وعديدة في تطوير قطاع المحروقات الذي يعتبر ركيزة الاقتصاد الجزائري.

4. أهداف الدراسة:

جاءت هذه الدراسة على إثر مجموعة من الأهداف بغرض الإجابة على الاشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية و هذه الأهداف متمثلة في:

- اعطاء صورة واضحة وملمة عن الشركات المتعددة الجنسيات.
- ابراز العلاقة التي تجمع بين الشركات المتعددة الجنسيات والدول النامية.
- التطرق للآثار الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول النامية عامة، والجزائر خاصة.
- المساهمة في اثراء الرصيد المعرفي المتراكم حول هذا الموضوع.

5. المنهج و الأدوات:

اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي، حيث في الفصل الأول والثاني انتهجنا المنهج الوصفي للإلمام بالعناصر النظرية للدراسة، وفي الفصل الثالث اتبعنا أسلوب دراسة حالة بالاعتماد على بعض الاحصائيات المهمة حول البلد محل الدراسة، المساعدة في تفسير هذه الظاهرة.

6. حدود الدراسة:

تميزت دراستنا هذه بنوع من الامتداد في بعديها الزمني والمكاني، جاء هذا الامتداد وفقا لما يلي:

- الحدود المكانية: شملت الحدود المكانية لدراستنا على الدول النامية بصفة عامة من خلال الفصل الثاني، واقتصرت في الفصل الثالث على الجزائر بوجه الخصوص.
- الحدود الزمنية: تم تحديد الدراسة بين سنتي 2010-2021.

7. خطة الدراسة:

حرصا على ضمان دقة ومنهجية دراستنا هذه، قمنا بتقسيمها الى ثلاث فصول، حيث تناولنا في الفصل الأول الاطار المفاهيمي للشركات المتعددة الجنسيات، ثم في المبحث الثاني نظريات واستراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات، أما المبحث الثالث فكان عن أساليب تكوين الشركات المتعددة الجنسيات، أما بالنسبة للفصل الثاني فكان المبحث الأول عن التنمية الاقتصادية، والمبحث الثاني متمثل في الدول النامية، وكذلك المبحث الثالث والذي كان عن الآثار المتوقعة للشركات المتعددة الجنسيات على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، أما بالنسبة للفصل الثالث فيتناول دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2010-2021)، حيث كان المبحث الأول عبارة عن المكانة القانونية للشركات متعددة الجنسيات في التشريع الجزائري، أما المبحث الثاني فكان عن نشاط الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر، والمبحث الثالث متمثل في آثار الشركات المتعددة الجنسيات على الجزائر.

8. الدراسات السابقة:

يرتبط موضوع دراستنا بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية، وتم تسليط الضوء على أهم الظواهر الأساسية المؤثرة فيها، والمتمثلة في الشركات المتعددة الجنسيات. اذ قام العديد من الباحثين بالتطرق لهذا الموضوع من خلال دراساتهم و كتاباتهم السابقة، غير أننا وعبر دراستنا هذه، حاولنا أن نربط موضوع الشركات المتعددة الجنسيات كظاهرة اقتصادية تعتبر قوة فعالة في الاقتصاد العالمي بصفة عامة، والتنمية الاقتصادية في الدول النامية بصفة خاصة منها الجزائر.

واعتمدنا لدراسة هذا الموضوع على بعض الدراسات الهامة السابقة، اذ لكل دراسة خصائصها الخاصة، إلا أنها تشترك في اعطاء تعريف الشركات المتعددة الجنسيات ونشأتها وخصائصها، وتأثيرها على الدول النامية.

نذكر أهم هذه الدراسات:

- طابوش مولود، أثر الشركات المتعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية دراسة حالة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ومن اهم نتائج الدراسة، تؤثر الشركات المتعددة الجنسيات بطرق غير مباشرة على التشغيل في الجزائر عن طريق الآثار الأفقية الضيقة والواسعة التي تمارسها على المؤسسات المنافسة وغير المنافسة.
- ريال زوينة، الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية على البلدان النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2012، دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، ومن أهم نتائج الدراسة التأثيرات السلبية والايجابية للشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية ومكانة هذه الدول في ظل الشركات متعددة الجنسيات.
- دراسة بعداش بوبكر، تناولت الدراسة مكانة الشركات المتعددة الجنسيات في التجارة الدولية، مع الإشارة الى حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر، بحيث

أوضح الباحث معظم آثار هذه الشركات على الاقتصاد العالمي، كالأثر على التجارة الخارجية، الأثر على ميزان المدفوعات، والأثر على النشاطات الاقتصادية الدولية، وتوصل الى أن الشركات المتعددة الجنسيات تلعب دور أساسي في التجارة الخارجية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

9. صعوبات الدراسة:

تصادف الباحث عند دراسة موضوعه بعض الصعوبات والعراقيل التي تحد من إمكانية الوصول إلى أحسن النتائج منها:

- ❖ صعوبة ضبط المعلومة لشساعة الموضوع.
- ❖ صعوبة الحصول على الاحصائيات المتعلقة بالموضوع.
- ❖ عدم توفر احصائيات كافية حول الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر، سواء تعلق الامر بعددها أو حجم استثماراتها.
- ❖ كثرة المعلومات وتعددها تجعل الباحث يواجه مشكلة معالجة المعلومات والتطرق إليها بصفة شاملة.

الفصل الاول:

الاطار المفاهيمي للشركات المتعددة الجنسيات

تمهيد:

تعد الشركات المتعددة الجنسيات أحد أوجه الاستثمار الأجنبي المباشر، يعتبر نشاطها من أكثر الأنشطة الاقتصادية أهمية في واقع الاقتصاد العالمي اليوم، وذلك انطلاقا من دورها الذي تقوم به في نقل الكفاءات والخبرات والتكنولوجيات التسويقية والادارية في العديد من دول العالم، حيث تعد اليوم القوة المحركة في النظام الاقتصادي و السياسي الدولي الحالي، لما تتمتع به من ضخامة رأس مالها وانتشارها الجغرافي في جميع أنحاء البلاد، وقد ازداد الاهتمام بالشركات المتعددة الجنسية في الآونة الأخيرة لما لها من تأثيرات ليس على المستوى المحلي وفقط بل تتعداه للمستوى العالمي. ومن هنا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالآتي:

المبحث الاول: ماهية الشركات المتعددة الجنسيات.

المبحث الثاني: نظريات واستراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات .

المبحث الثالث: أنواع الهيكل التنظيمي للشركات المتعددة الجنسيات وأنواعها وأساليب تكوينها.

المبحث الأول: ماهية الشركات المتعددة الجنسيات

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات اليوم القوة المحركة في النظام الاقتصادي والسياسي الحالي، فظهورها يعد من أكبر الانجازات الاقتصادية نظرا لأهميتها البالغة في جميع المجالات، وبغرض الإلمام أكثر بمفهوم الشركات المتعددة الجنسيات، قسمنا هذا المبحث لثلاث مطالب أساسية، تناولنا فيها تعريف الشركات متعددة الجنسيات، نشأة الشركات متعددة الجنسيات ثم خصائصها ثم أهداف الشركات متعددة الجنسيات.

المطلب الأول: تعريف الشركات المتعددة الجنسيات

تعددت تعريفات الشركات متعددة الجنسيات حسب كل اقتصادي، حيث كان لكل منهم نظرته وتعريفه الخاص للشركات متعددة الجنسيات، اذ اختلفت حسب المعايير المعتمد عليها كمية كانت او نوعية.

فالأستاذ "دانتج" يرى أنها تشمل كل مشروع يملك أو يسيطر على تسهيلات انتاجية، مثل المصانع، ومنشآت التعدين، ومكاتب التسويق و الإعلان...الخ، في أكثر من دولة واحدة.[1]

فقد عرفها الأستاذ "بهرمان" (BEHRMAN,J,N) بأنها تلك ذات المحتوى الأجنبي 25% أو يزيد و المحتوى الاجنبي هو نسبة من المبيعات أو الاستثمار أو الانتاج أو التشغيل في الخارج غير أن ذلك لا يكفي، فالمشروع المتعدد الجنسية لا يعمل كتراكم الشركات المحلية تدار بطريقة مفككة بواسطة أصحاب الأسهم بل كمشروع واحد منضبط يتوطن في اسواق يفصل بينها الحدود الوطنية و تعمل في ظل حكومات وطنية عديدة.[2]

عرفها "دافيد أدمان": هي شركات ذات رؤوس أموال ضخمة تتركز من خلال المركز الأم في احدى الدول و تنقل نشاطاتها الى الدول الاخرى من خلال فروعها. حيث يرى "دافيد ادمان" أن الشركة الأم هي التي تسيطر و تدير نشاطاتها و هي المسؤول الأول على اتخاد قرارات و عن طريق فروعها تقوم بنقل أنشطتها الى الدول الاخرى.[3]

كما عرفها "ميلتون فريدمان" الشركة التي تقوم بشكل أو بآخر و حسب اختصاصها باستثمارات مباشرة في أكثر من دولة، وتنظم نشاطاتها في الحاضر و المستقبل فيما يخص التسيير و الاستراتيجية على المدى الطويل في الاطار الدولي".[4]

---

[1] محمد مدحت غسان، **الشركات المتعددة الجنسيات، وسادة الدولة**، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، 2013، ص174.

[2] ريال زوينة، **الشركات المتعددة الجنسيات و اثارها الاقتصادية على البلدان النامية–دراسة حالة الجزائر –من الفترة الممتدة :{2000–2010}**، اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر3، 2012 ، ص05.

[3] موسى سعيد مطري واخرون، **التمويل الدولي**، دار الصفاء، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص179.

[4] لمزري مفيدة، سالمي وردة، **الشركات المتعددة الجنسيات و اقتصاديات الدول النامية**، مجلة اليزا للبحوث و الدراسات، المجلد05، العدد01، 2020، ص139.

ويعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (Unacad) بأنها كيان اقتصادي يزاول التجارة و الانتاج عبر القارات وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة و تخطط لكل قراراتها تخطيطا شاملا.[1]

ويعرفها الاستاذ "كلا وزند" بأنها أي شركة تستمد قسما هاما من استثماراتها و مواردها وسوقها ، وقوة العمل بها، من خارج البلد الدي يوجد فيه مركزها الرئيسي. وهنا يتسع التعريف ليشمل كافة الشركات العاملة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة من انتاج السلع و الخدمات في الخارج.

أما بالنسبة للاقتصادي الامريكي فاير ويتر "fayer weather" فقد عرفها على انها : جميع مؤسسات الأعمال التي تمارس فعاليتها بشكل مباشر في أكثر من بلدين...[2]

كما عرفها الاقتصادي الكندي ماتيو"mathew" على أنها:" الشركات التي تقوم بعمليات كبيرة و متشبعة جدا في البلدات الاخرى وتمتلك هناك طاقات انتاجية، تمارس نشاطها في ست بلدان على الأقل".[3]

أما "Vernon" فيعرفها بأنها شركة ام تسيطر على تجمع كما لو أن له مدخل لمصب مشترك من الموارد المالية و البشرية و يبدو حساسا لعناصر استراتيجية مشتركة كذلك فللحجم أيضا أهميته فتجمع من هذا النوع بأقل من 100 مليون دولار من المبيعات قليلا ما يستحق الانتباه وفوق ذلك فطبيعة نشاطاتها كمجموعة خارج بلادها الام ذات أهمية، فالمصدرين فقط حتى ذوي مراكز البيع حسنة التجهيز في الخارج ضئيلو الاهمية. وأخيرا فالشركات المذكورة يجب أن يكون لها قدر معين من الانتشار الجغرافي فالشركات صاحبة الشركات التابعة في بلد واحد أو بلدين فقط خارج موطنها الام لا توجد غالبا في قائمة المشروعات المتعددة الجنسية.[4]

وعليه فإن الشركات متعددة الجنسيات هي كل شركة لها مركزها الرئيسي في البلد الأم و توسع نشاطها في فروع لها ببلدان اخرى عن طريق استثمارات لرؤوس الأموال مهما كان حجمها ،فهي بناء اقتصادي و اجتماعي ذو آثار شاملة ، حيث من و من خلال التعاريف التي تطرقنا اليها فإنها تكتسب صفة المتعددة الجنسية اذا توفرت فيها المعايير التالية:

1. عدد الدول التي امتدت فيها نشاطاتها قد يصل الى ست دول.
2. نسبة الدخل من المبيعات أو الاستثمار، أو الانتاج أو التشغيل في الخارج يكون 25% أو يزيد.
3. يجب أن يكون رقم أعمالها و مبيعاتها السنوية مئة مليون دولار أو يزيد.
4. تعدد الجنسيات التي تشارك في ملكية الشركة.

---

[1] مفيدة لمزري، **الشركات المتعددة الجنسيات و الاستعمار الاقتصادي الحديث**، المجلة المتوسطية للقانون و الاقتصاد، المجلد05، العدد02، 2020. ص153.

[2] أبو الخير السيد مصطفى، **استراتيجيات فرض العولمة الاليات و وسائل الحماية**، ط1، ايتراك للطباعة و الشر و التوزيع، القاهرة، 2008، ص206.

[3] بو برطخ نعيمة، **الشخصية القانونية للشركات المتعددة الجنسيات للقانون الدولي العام**، رسالة ماجستير في القانون العام للعلاقات الدولية و قانون المنظمات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الاخوة منثوري، قسنطينة01، 2010، ص31.

[4] –محمد السيد سعيد، **الشركات المتعددة الجنسيات و اثارها الاقتصادية و الاجتماعية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1978، ص20.

المطلب الثاني: نشأة و تطور الشركات المتعددة الجنسيات.

عرفت الشركات متعددة الجنسيات تطورات كبيرة جعلتها قوة اقتصادية كبرى في الاقتصاد العالمي كما هي عليه اليوم، مما يدفعنا الى معرفة نشأتها و مراحل نموها و تطورها.

أولا: الجدور التاريخية للشركات متعددة الجنسيات.

اختلفت الآراء في تحديد الوقت الدي ظهرت فيه هذه الشركات المتعددة الجنسيات، فالبعض يرى أن جدور هذه الشركات يرجع الى عصر التجار الاغريق أو الفينيقيين و سكان بلاد العراق القديمة بين النهرين التي كانت تسود فيها تجارة الصوف و الجلود و الجواهر، ويرى أنصار هذا الرأي أن تلك العلاقات التجارية شكلت الأساس الأول لنشوء الشركات المتعددة الجنسيات بصورتها الحديثة التي نعرفها اليوم، على الرغم من أنهم يسلمون أن تلك العمليات قد اقتصرت على التبادل التجاري فيما بينها في نطاق النظم الاقتصادية التي سارت آن داك و لم تكن تتضمن انتقالا لأصول أجنبية.[1]

إن الأصول التاريخية للشركات المتعددة الجنسيات تمتد إلى عدة قرون إلى الوراء، فقد ظهرت شركة عملاقة في ميدان التجارة الخارجية في بعض المواد الاستهلاكية مند القرن السابع عشر، هي الشركة البريطانية "شركة الهند الشرقية" والتي أنشأتها الدول الاستعمارية الأوروبية، لاستغلال مستعمراتها وخلق احتكار مدعم بالقوة السياسية والعسكرية للحصول على المواد الأولية والغداء، وارسالها إلى الدولة الأم من اجل التصنيع وإعادة التصدير مرة اخرى في شكل منتجات.[2]

بدأت الشركات المتعددة الجنسيات بالتوسع تاريخيا خارج حدود دولها في الستينيات من القرن التاسع عشر، هناك من يعتبر ان شركة سنجر الأمريكية "singer" لما كانت الخياطة هي أول هذه الشركات، فقد أقامت أول مصنع لها وراء البحار في مدينة دغلاسغو البريطانية عام 1860 لتصنيع وتسويق منتجاتها على نطاق واسع، ثم تلتها بعض الشركات الأوروبية "باير" "bayer" ألمانية 1963 التي اجتازت المحيط الأطلسي لتنشئ فرعا لها في الولايات المتحدة الأمريكية، وشركة نستتليه "Nestlé" السويسرية 1867 وشركة سولفاي "Solvay " البلجيكية 1881، وشركة ليفر lever الإنجليزية 1890 وكذلك شركة الفولاذ كوكريل Cockerill البلجيكية التي أقامت مصنعا في روسيا عام 1815.[3]

ثم ما لبثت كثير من الشركات الأمريكية والأوروبية ان سارت على هذا النهج، ففي عام 1901 كانت شركة "وستنفهها ويس" تملك أضخم منشأة صناعية في إنجلترا، وكانت شركة فورد عام 1914 تنتج 25% من السيارات كما اتسعت أعمال ونشاط شركة ليفر لصناعة الصابون وشركة البرق والهاتف الدولية وشركة كوداك

[1]– شريف محمد غنام، **الافلاس الدولي لمجموعة الشركات المتعددة الجنسيات مسؤولية الشركة الام الاجنبية عن ديون شراكتها الوليدة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، ص14.

[2]–أمين السيد لطفي، **المحاسبة الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات الدار الجامعية**، مصر، 2009، ص36.

[3]–مفيدة لمزري، **المجلة المتوسطية لقانون الاقتصاد**، مرجع سبق ذكره، ص154.

لآلات التصوير. وقد تمت هذه الشركات وتطورت حتى صارت قوة اقتصادية كبرى في الاقتصاد العالمي مما يدفعنا إلى بحث مراحل نموها وتطورها.[1]

ثانيا: مراحل نمو وتطور الشركات المتعددة الجنسيات:

لم تكن بدايات الشركات المتعددة الجنسيات مند ظهورها كما هي عليه الان، بل تمت وتطورت على مراحل عدة لتصبح على الشكل الذي نراها عليه اليوم، للبحث في مراحل نمو وتطور هذه الشركات وجب علينا دراسة ثلاث مراحل مرت بها هذه الشركة وهي:[2]

1. المرحلة الاولى: مرحلة التكوين: تمتد هذه المرحلة منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى قيام الحرب العالمية الأولى عام 1914 وتمثل هذه الفترة تبلور فكرة الشركات المتعددة الجنسيات. لقد ظهرت هذه الشركات استقرت في السنوات الأولى من القرن العشرين، حيث كانت القطاعات الاقتصادية الرئيسية في ذلك الوقت هي الفحم، السكك الحديدية.

2. المرحلة الثانية: مرحلة السبات: مرحلة السبات تمتد هذه المرحلة من بداية الحرب العالمية الأولى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ففي هذه الفترة وعلى الرغم من ظهور عدد كبير من الشركات الكبرى في الحياة الاقتصادية الدولية مثل شركة فلبس الهولندية إلا أن هذا النمو والتطور كان محدود النطاق بحيث بقيت هذه الشركات ظاهرة ثانوية في الاقتصاد العالمي.

3. المرحلة الثالثة: مرحلة الازدهار: تمتد هذه المرحلة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا وتمثل بحق فترة ازدهار وانتعاش وتطور كبير في حياة الشركات المتعددة الجنسيات.

المطلب الثالث: خصائص و أهداف الشركات المتعدد الجنسيات

تعد الشركات متعددة الجنسيات في عصرنا الحالي ظاهرة واسعة الانتشار وذات تأثير كبير في الاقتصاد الدولي، وبوجه الخصوص العلاقات الاستثمارية الدولية. لذلك فان محاولة تبيان خصائصها و أهدافها هي محاولة لتفسير جزء من هذه الظاهرة.

أولا: خصائص الشركات المتعددة الجنسيات

إن التعاريف المتعددة للشركات المتعددة الجنسيات جعلتها تتميز بمجموعة من الخصائص، والتي تمكننا من خلال دراستها بالإلمام أكثر بطبيعة هذه الشركات وسد النقائص التي تشوب تعريف الشركة المتعددة الجنسية، حيث في حالة عدم وضع تعريفا دقيقا متفق على قبوله بالإجماع، يلجئ المختصين إلى تحديد وتحليل خصائص هذه الشركات للتعرف عليها أكثر. ويضع الاقتصاديون مجموعة من السمات التي تتميز بها الشركات المتعددة الجنسيات يمكن ان نوجزها فيما يلي:

---

[1]–دريد محمد علي، **الشركة المتعددة الجنسية الية التكوين و اساليب النشاط**، الطبعة الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقي، 2019، ص50.

[2]– نوال بيدين، **علاقة الدولة بباقي الفاعلين الدوليين(الشركات المتعددة الجنسيات)**، مركز راشيل كوري الفلسطيني لحقوق الانسان و متابعة العدالة الدولية، القدس، 2013، ص4.

1. **تنوع الأنشطة الاقتصادية:** تقصر هذه الشركات نشاطها عادة على نشاط اقتصادي واحد، بل تلجئ غلى تنويع الأنشطة التي تمارسها وذلك تفاديا لأخطار الكساد الذي قد يلحق بأحد الأنشطة الاقتصادية، حتى يعوضه الرواج في بقية الأنشطة. وقد تكون هذه الأنشطة متكاملة أفقيا أو رأسيا أو متنوعة. فقد تمارس إحدى هذه الشركات انشطة زراعية وصناعية وتجارية ومصرفية وسياحية واستخراجية في وقت واحد.[1]
2. **ضخامة الحجم:** إن الغاية الرئيسية للشركة المتعددة الجنسية هي وجود سيطرة الشركات ذات الحجم الهائل، لكن ليس الحجم الكبير هو الشرط الوحيد لحدوث حالة تعدد الجنسية فليس كل شركة عملاقة هي شركة متعددة الجنسية مثال شركات الطيران كما أن هناك شركات عملاقة حاولت أن تعمل في الخارج ولكنها فشلت على الرغم من ضخامة حجمها، وبالتالي فغن الحجم الكبير يعتبر شرطا اساسيا للعمل في الخارج إلا أنه ليس شرطا كافيا أو وحيدا.[2] وترجع أهمية هذه الخاصية – وبافتراض ثبات العوامل الأخرى– ان الشركة الأكبر هي الشركة الاقوى، حيث أن هذه الخاصية تعكس وتؤكد القدرات الهائلة التي تمتلكها الشركات المتعددة الجنسية من الناحية التمويلية، التكنولوجية، الإدارية والتسويقية. كما تعكس مدى تفوق هذه الشركات على الشركات الأقل حجما، ومى قوتها الاقتصادية المتمثلة في توفير واستخدام الموارد للتأثير على الأسواق العالمية. كما تعكس مدى قوتها السياسية وتأثيرها على مجرى الحوادث في بعض الدول المضيفة فتورط شركة (ITT) في الشيلي، و فضيحة شركة (لوكهيد) وأمثلة أخرى كثيرة كلها تشير إلى العلاقة الكبيرة بين القوة والحجم.
3. **الاتساع الجغرافي و الاعتماد على المدخرات العالمية:**

❖ **اتساع الرقعة الجغرافية لنطاق الشركات المتعددة الجنسيات:** تتميز هذه الشركات بكبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم بما لها من امكانيات هائلة التسويق وفروع وشركات تابعة لها في مختلف انحاء دول العالم.[3] وتشير التقديرات إلى أن عدد الشركات المتعددة الجنسيات يناهز 65 ألف شركة وقرابة 850 ألف شركة تابعة لها في شتى أنحاء العالم، وكانت الدول المتقدمة صناعيا موطنا لنحو 77% من إجمالي الشركات المتعددة الجنسيات في العالم، علما أن أكبر 50 شركة متعددة الجنسية في الدول النامية تماثل في الحجم أصغر شركة من بين 100 شركة في العالم.[4]

❖ **الاعتماد على المدخرات العالمية:** تسعى لتعبئة المدخرات من السوق العالمية بطرح الأسهم الخاصة بها في الاسواق العالمية، والأسواق الناهضة والقيام باستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، والتزام كل شركة تابعة بان توفر محليا أقصى ما يمكن لضمان التمويل اللازم لها من خلال وسائل مختلفة.[5]

4. **التخطيط الاستراتيجي والادارة الاستراتيجية:**

---

[1]–مبارك بو عشة، خزار محمد، **مجلة العلوم الاقتصادية**، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، ،1988، ص89.

[2]– عبد العزيز النجار، **الادارة المالية في تمويل الشركات المتعددة الجنسيات**، المكتب العربي الحديث، مصر، 2007، ص76.

[3]–مفيدة لمزري، **المجلة المتوسطية للقانون و الاقتصاد**، مرجع سبق ذكره، ص156.

[4]–حميد الجميلي، **الشركات المتعددة الجنسيات و دورها في الانتاج الدولي مجلة اخبار النفط و الصناعة**، العدد401، أبو ظبي، 2004.

[5]–عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية(منظماتها، شركاتها، تداعياتها)**، الدار الجامعية، مصر2006، ص163.

يعتبر التخطيط الاستراتيجي اداة لإدارة الشركات المتعددة الجنسيات، وهو المنهج الملائم الذي يضمن ويؤدي إلى تحقيق ما تهدف إليه الشركة المتعددة الجنسية والتعرف على ما ترغب أن تكون عليه في المستقبل.

يمكن استخدام التخطيط الاستراتيجي في الشركات المتعددة الجنسيات وهي تسعى من خلال ذلك لاقتناص الفرص وتكبير العوائد، وتحقيق معدلات مرتفعة في المبيعات والأرباح ومعدل العائد على رأس المال المستثمر. إن التخطيط الاستراتيجي هو الأداة الاساسية التي تستخدمها وتقوم بها الادارة الاستراتيجية ي تلك الشركات، لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، وتعد الخطط الاستراتيجية في غالبية الشركات المتعددة الجنسيات المراكز الرئيسية، ويترتب على ذلك قواعد التخصيص ووضع الأهداف الخاصة لكل شركة تابعة يرتبطان بتحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة وخدمة استراتيجياتها العالمي.[1]

5. التركيز على النشاط الاستثماري:

حيث تشير البيانات والمعلومات المتاحة، إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات تتميز بالتركز في النشاط الاستثماري الضخم الذي تقوم به فبالرغم من ضخامة الاستثمارات الدولية التي تقوم بها تلك الشركات والتي تتعدى في المتوسط حوالي 200 مليار دولار سنويا، فإن استثماراتها تتركز في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الاوروبي بالإضافة إلى اليابان، حيث تتوطن أكثر من ثلث استثمارات هذه الشركات في تلك الدول، بل أنه خلال النصف الأول من التسعينات كان نصيب الدول المتقدمة حوالي 85% إجمالي الاستثمارات المفندة بينما كان نصيب الدول لنامية حوالي 15% من استثمارات إجمالية بلغت في الفترة من 91-1995 حوالي 2000 مليار دولار مع ملاحظة أن النسبة البالغة 85 %للدول المتقدمة قد تركزت وتمركزت في عدد محدود من الدول المتقدمة، ومن ناحية اخرى أن النسبة البالغة 18 % ذهبت ثلثها إلى دول جنوب شرق آسيا وبالتحديد تايلاند وماليزيا وسنغافورة حوالي 60 % منها ذهبت إلى دول أمريكا اللاتينية وبالتحديد البرازيل، والمكسيك والأرجنتين وكولومبيان ويبقى أقل القليل لبعض دول قارة إفريقيا.[2]

6. المزايا الاحتكارية:

للشركات المتعددة الجنسيات مجموعة من المزايا الاحتكارية وهذا يعود لكون هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه الشركات يأخذ شكل سوق احتكار القلة في أغلب الدول، ومن أهم عوامل نشأته تمتع مجموعة الشركات المكونة له من احتكار التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والادارية ذات الكفاءات العالية والمتخصصة. وهذا ما يتيح للشركات المتعددة الجنسيات الفرصة لزيادة قدراتها التنافسية ومن ثم تعظيم الأرباح وإيراداتها وتتحدد المزايا الاحتكارية في أربع مجالات هي التمويل ، الإدارة، التكنولوجيا والتسويق. تتمثل في:

- ❖ تنبع المزايا التمويلية من توافر موارد عالية كبيرة لدى الشركة المتعددة الجنسية، وتمكنها من الاقتراض بأفضل الشروط من الأسواق المالية العالية نظرا لوجود الثقة في السلامة وقوة مركزها المالي.

[1]-عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، دار اسامة للنشر و التوزيع، الاردن، 2007، ص284.

[2]-عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص (158-159).

- ❖ أما المزايا الإدارية تكمل في وجود هيكل تنظيمي الذي يكون على أعلى مستوى من الكفاءة، ويسمح بتدفق المعلومات وسرعة الاتصالات كما يتيح لها التفوق والتميز، ولذلك تحرص على وجود وحدات متخصصة وقادرة في مجالات التدريب والاستثمارات والبحوث الادارية.
- ❖ أما فيما يخص المزايا التقنية فيكمن في التطور التكنولوجي المستمر.
- ❖ أما الجانب التسويقي فتحرص الشركات على التجديد والابتكار وتحسين الانتاج وتطويره وزيادة حجمه وتحقيق مستوى عالي من الجودة، إضافة إلى الشبكات التوزيعية والتسويقية التي تعمل على توفير منتجاتها في حالة جيدة والوقت المناسب وهذا للحد من دخول منافسين جدد في السوق.[1]

ثانيا: أهداف الشركات المتعددة الجنسيات

انشئت الشركات المتعددة الجنسيات بناء على مجموعة من الأهداف المهمة، هذه الأهداف التي تسعى جاهدة لتحقيقها بجميع الوسائل والطرق لتجسيد مصالحها حتى لو كان ذلك على حساب السيادة الوطنية للدول المضيفة خاصة النامية منها، كون هذه الأخيرة لا تملك الوسائل اللازمة لمتابعة ومراقبة الأنشطة الضخمة لهذه الشركات. ومن هنا يمكن جمع هذه الأهداف في:

1. هدف الربح:

يتمثل هدف الرأسمالية في تخفيض التكاليف وتعظيم الأرباح وتعتبر الرأسمالية كفؤة لكونها تسخر بالضبط قوى التنافس التي لا تعرف الرحمة ، من أجل الثراء والحصول على أعلى الأرباح الممكنة ،فالرأسمالي لا يعرف راحة التفكير ، يفكر دائما في تحقيق أقل التكاليف و أعلى الأرباح و يسعى دائما إلى تبني تقنيات إنتاجية جديدة و ذات كفاءة أكبر حتى تعود عليه بعوائد تفوق المعدلات السائدة في السوق .[2]

ولتحقيق أعلى الأرباح تتجنب الشركات المتعددة الجنسيات الاستثمار في بلد تكون فيه معدلات الضرائب عالية كذلك في البلاد التي يكون فيها الإنفاق على الرعاية الاجتماعية عاليا، كالسويد مثلا .وعادة تلجأ هذه الشركات إلى البلدان التي تنخفض فيها معدلات الضرائب و كذلك الإنفاق الاجتماعي، كبلدان شرق آسيا مثلا .فهي تترك بلدا كالسويد كي تتجنب دفع ضرائب عالية، تعتبر في نفس الوقت ضرورية لتمويل الخدمات و الإعانات الاجتماعية التي يطالب بها الناخبون.[3]

2. هدف النمو والاستمرارية:

إن الشركات متعددة الجنسيات لا تهدف فقط إلى تحقيق الأرباح، بل تسعى كذلك إلى مواصلة نموها واستمرارها وذلك من أجل البقاء والبروز أكثر على المستوى الدولي فمثلا الشركات الأمريكية كثفت من جهودها خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي من أجل انشاء فروع لها بأوروبا وكندا عكس بلدان أمريكا

---

[1]–أحمد عبد العزيز واخرون، **الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية**، مجلة الادارة الاقتصادية، عدد85، مصر، ص124.

[2] سرمد كوكب جميل، **الاتجاهات الحديثة في المالية الدولية**، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان،2001، ص34.

[3]–طابوش مولود، **أثر الشركات المتعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية–دراسة حالة الجزائر**–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية"، جامعة الجزائر، 2007، ص47.

اللاتينية ومختلف الدول النامية ، رغم أن هذه الشركات نحقق أهداف كبيرة في تلك الدول النامية، أين يكثر الطلب على السلع الاستهلاكية وتتوفر اليد العاملة الرخيصة عكس أوروبا. ومنه نستنتج أن النمو والاستمرارية عنصران مهمان بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات مثل الربح، بحيث حضور مثل هذه الشركات بأوروبا وكندا يخضعها إلى منافسة كبيرة مع الشركات الأوروبية والكندية الكبيرة وهذا ما يجبرها على تطوير أساليب انتاجها وتسييرها، قصد الظفر بمكانة في تلك الأسواق وبالتالي التطور والنمو، ومنه الاستمرار في الحياة.[1]

المبحث الثاني : نظريات و استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات.

تنتهج الشركات المتعددة الجنسيات مجموعة من النظريات والاستراتيجيات، التي تساعدها على تحقيق أهدافها، والتي تتباين نظرا لارتكازها على أسس متعددة بالإضافة إلى كونها جاءت في مراحل زمنية مختلفة.

المطلب الأول: نظريات الشركات المتعددة الجنسيات

لقد حظيت الشركات المتعددة الجنسيات باهتمام العديد من المفكرين و الاقتصاديين الدين حاولوا تقديم نظريات مفسرة لها. تتمثل هذه النظريات في:

1. نظرية عدم كمال الأسواق.

فالشركات المتعددة الجنسيات تتمتع بقوة نسبية مقارنة بالشركات الوطنية، وبالتالي، تدفع هذه النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار المختلفة تلك الشركات لإقامة وتملك مشروعات الاستثمار خارج حدود الدولة الأم. وقد وجهت لهذه النظرية انتقادات منها افتراض معرفة الشركات المتعددة الجنسيات لجميع فرص الاستثمار في الخارج.[2]

كما تجاهلت هذه النظريات أهمية المزايا المكانية للدول المضيفة كسبب هام لتوطين الشركات استثماراتها فيه[3]. ومنه يمكن حصر الحالات التي تدفع الشركات الاجنبية الى الاستثمار في الدول المضيفة فيما يلي:

- ❖ حالة وجود فروقات واختلافات جوهرية في منتجات الشركة الأجنبية عن تلك الوطنية.
- ❖ حالة توفر مهارات إدارية وتسويقية وانتاجية... متميزة عن مثيلها بالدولة المضيفة.
- ❖ كبر حجم الشركات الأجنبية وقدرتها على الإنتاج مما يحقق وفورات الحجم الكبير.
- ❖ حالة اكتساب الشركة الأجنبية لتكنولوجيا متقدمة عن تلك الموجودة في الدولة المضيفة.
- ❖ حالة اجراءات وسياسات الحماية الجمركية في الدولة المضيفة مما يعيق عملية التصدير وبالتالي يصبح الاستثمار الأجنبي المباشر هو الحل الأمثل.
- ❖ استفادة الشركات الأجنبية من التسهيلات والامتيازات التي تقدمها لها الدولة المضيفة.

2. نظرية الحماية:

[1] Michel ghertman. Les multinationales. Edition bouchene. Troisième édition. Paris.1993.p12.

[2]–عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2001، ص ص (53-54).

[3]–اميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، دراسة مقارنة بين تركيا وكوريا الجنوبية و مصر، الدار الجامعية، 2005، ص28.

لقد ظهرت هذه النظرية كنتيجة حتمية لتصويب الخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق. حيث أجهضت الافتراضات القائلة أن نجاح شركات متعددة الجنسيات يتوقف بمجرد عدم تكافئ المنافسة بين هذه الشركات والشركات الوطنية، وقامت بإقرار أن النجاح يتوقف على مدى ما تمارسه الدول المضيفة من رقابة والقوانين التي تؤثر على حرية الاستثمار وممارسة الأنشطة المرتبطة بها. ويعني بنظرية الحماية تلك الممارسات الوقائية من قبل الشركات الأجنبية لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجال الانتاج، التسويق، و الادارة عموما الى اسواق الدول المضيفة و ذلك لأطول فترة ممكنة.[1]

3. نظرية دورة المنتج:

يرى الأستاذ "فرنون" أن سلوك الاستثمار الأجنبي للمؤسسة يعتمد على دورة حياة المنتج الجديد. ففي المرحلة الأولى لإنتاج منتجات جديدة" المرحلة التمهيدية" تتمتع الشركات الأمريكية بميزة احتكارية مطلقة نتيجة الامكانيات التنظيمية. وفي هذه المرحلة تلبي الشركات الطلب الأجنبي المتزايد على المنتج من خلال التصدير من الأسواق القومية لهذا الطلب. ولكن بنمو الأسواق الأجنبية، تصبح التكنولوجيا اللازمة لإنتاج هذا المنتج متاحة للآخرين، وينتشر في الخارج المنافسون المحتملون ولذلك تتغير استراتيجية الشركات الملكية، وتسعى إلى تدعيم نصيبها في السوق الأجنبي، بان تذهب إليه، وذلك بإنشاء الشركات التابعة، للاستفادة من مزايا القرب من السوق والاجور المنخفضة. وفي المرحلة الثالثة من دورة حياة المنتج، يصبح ذلك المنتج نمطيا بدرجة كلية، بحيث تتحول المزايا التنافسية من الاقتصاديات كثيفة العمل وضعيفة المهارة والاجر، كما هو عليه الحال في صناعات الغزل والنسيج والآلات الكهربائية. وفي هذه المرحلة يتصاعد الانتاج ويزداد انشاء الفروع والشركات التابعة في المناطق عيفة الأجور. ويمكن عندئذ أن تصدر المكونات أو السلع النهائية من جديد على السوق الأمريكية نتيجة لتكاليف العمل المنخفضة.[2]

4. نظرية الموقع:

أهملت هذه النظرية في تحليلها المزايا التي تتمتع بها الشركات والتي تعتبر من العوامل المحددة لتوجهها لتدويل أنشطتها في الخارج. وركزت على المزايا المكانية للدول المضيفة للاستثمار نظرا لارتباط هذه العوامل بتكاليف إقامة المشروع، وإنتاجه، وتشغيله، وتسويقه، وإدارته. تشمل هذه العوامل على المكونات التالية:

- ❖ العوامل ذات الصلة بالتكاليف كمدى امتلاك الثروات الطبيعية، أو الموقع الجغرافي الذي ينعكس في القرب من المواد الخام والمواد الأولية، وتكلفة اليد العاملة (انخفاض الأجور ونوعية عنصر العمل المطلوب)، ومدى توفر رأس المال، وانخفاض تكاليف النقل والتسهيلات الإنتاجية الأخرى.
- ❖ العوامل التسويقية: والمتمثلة في مستوى المنافسة في الأسواق، ومنافد التوزيع، وحجم الأسواق ومعدل نموها، واحتمالات التصدير لمناطق اخرى.

[1]–فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص18.

[2] مبارك بوعشة، خزار محمد، مرجع سبق ذكره، ص96.

- ❖ الإجراءات الحمائية وضوابط التجارة الخارجية: كنظام الحصص، والرسوم الجمركية، والقيود الأخرى على الواردات والصادرات.
- ❖ الحوافز والتسهيلات التي تمنحها حكومات الدول المضيفة من أجل جذب الاستثمارات الاجنبية وتشجيعها.
- ❖ العوامل الأساسية المكونة لمناخ الاستثمار: كدرجة تقييد الاستثمارات الأجنبية، والاستقرار السياسي، ونظام الضرائب، قيود الملكية، واستقرار سعر الصرف وغيرها.

5. نظرية الموقع المعدلة:

قام كل من Robck نظرية وSimmonds بتقديم نظرية الموقع الجديدة حيث أضافا عدد من المحددات المؤثر على قرار استثمار الشركات في الدول المضيفة تم تقسيم هده المحددات إلى ثلاث مجموعات:

- ❖ مجموعة من المتغيرات الدافعة المتمثلة في الخصائص المميزة للشركة و مركزها التنافسي.
- ❖ مجموعة من المتغيرات الحاكمة و تتمثل في الخصائص التنظيمية للدول المضيفة و لعوامل الدول و الخصائص المميزة للدولة الام للشركة.

المطلب الثاني: استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات.

للشركات المتعددة الجنسيات العديد من الاستراتيجيات نذكر منها :[1]

أولا: استراتيجيات التوسع الخارجي: وهي تقتضي التخطيط طويل المدى الذي التي تعده الشركة بغية الحصول على أحسن المدخلات و أفضل المخرجات، مما يساعدها على التوسع الخارجي و تحول الاسواق الدولية، وهي بدورها تتفرع الى:

1. **استراتيجية التموين و التكامل العمودي القبلي:** معنى ذلك أن الشركات تقوم بإنشاء فروع لها في الدول النامية التي تكون مصدر دائما للمواد الأولية، و حتى المنتجات المصنعة بأقل التكاليف، و يتعلق الأمر هنا بتوجيه الاستثمارات نحو الصناعات الاستخراجية، الا أن هذه الاستراتيجية أخدت بالتراجع نحو عملية التأمين التي قامت بها الكثير من الدول النامية. ولكن من الملاحظ انه نظرا لامتلاك هذه الشركات للتكنولوجيا أكثر حداثة، استطاعت أن تكتسب نقاط قوة في صالحها، هذا ما جعلها دائما تبقى على صلة بمصادرها من المواد الأولية لهذه الدول، وضمان تزويد شبه دائم لصناعاتها عن طريق القنوات التي هيئت خصيصا لذلك.
2. **استراتيجية السوق و التكامل العمودي البعدي:** ويتعلق الأمر بهذا الخصوص بأن تقوم هذه الشركات بتهيئة منافد لتسويق منتجاتها الى الدول الأم وذلك عن طرق فروعها في المراحل الأولى تقوم بإنشاء فروع وسيطة على شكل نقد بيع "point de vente"، وهي عملية ترتبط بشكل واسع بعمليات تصدير المنتجات. وفي ذلك عراقيل عديدة ما يتسبب بزيادة تكلفة المنتجات وفقدانها للميزة التنافسية في أسواق الدول المنتجة،

[1]–بوبكر بعداش، **مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات –حالة قطاع البترول–**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2010، ص ص (140-104).

خاصة ما يتعلق بالرسوم الجمركية، الا أنه في المراحل التالية تقوم بإنشاء فروع على شكل ورش لتركيب المنتجات، حيث تكون تكلفة نقلها أقل، وفي المراحل أكثر تقدما تقوم بإنشاء فروع انتاجية بالمعنى الخالص.

3. **استراتيجية ترشيد الانتاج و التكامل الافقي:** و يتم الاعتماد على هذا النوع من الاستراتيجيات بدلا من السابقة عندما تصل هذه الفروع الانتاجية التي تم توزيعها في جميع مناطق العالم الى درجة عالية من التخصص مستفيدة من ميزة التفوق التي اكتسبتها جراء سنوات من الممارسة، عندئذ تقوم الشركة الام بوضع استراتيجية تنظيم انتاج سلعة معينة بالاعتماد على انتاج كل الاجزاء المكونة لها في دول عديدة، و يتم تجميعها و تركيبها في ورشة أو ورشات تركيب موزعة في أنحاء العالم، حسب المناخ الاستثماري الذي يتماشى و طبيعة النشاط بالإضافة الى توافر امكانيات ابرام عقود الشراكة مع الشركات الناشطة محليا.
4. **الاستراتيجية التقنية–المالية:** وفيها تقوم الشركات العالمية المتعددة الجنسيات بتوفير الدعم المالي و التقني لكل فروعها، عن طريق المساهمة في تكوين التجمعات المالية و التقنية الدولية، والمتمثلة في البنوك، وخدمات النقل، خدمات التأمين...الخ، ذلك أن اختلاف النشاط وتنوعه في البلدان المضيفة يتطلب من الشركات أن تكون حاضرة ماليا وتقنيا لمجابهة أي طارئ قد يعرقل استراتيجية انتاجية.

ثانيا: استراتيجية كشط السوق : وهي تتضمن ادخال منتوج جديد بسعر مرتفع يمكن تخفيضه بصفة تدريجية مع مرور الوقت، وفي بعض الحالات (المنتجات الراقية) يبقى السعر مرتفع بحيث تقوم الشركة ببيعه الى زبائن محدودين الدين، فالوفاء للعلامة يسمح للشركة بالدفاع الجيد عن منتجاتها في حالة وصول أول دخول منافسين منافسين جدد.[1] وتشمل نوعين من الاستراتيجيات:

1. **استراتيجية التركيز:** من الملاحظ أن هذه الاستراتيجية تعتمدها الشركات العالمية المتعددة الجنسيات عندما لا ترغب في توزيع القدرات و الامكانات المتاحة على مجموعة متعددة من الأنشطة، تجنبا لعنصر المفاجأة و المخاطرة اذ في نظر مسيريها أن تشتيت هذه القدرات على مجموعة عديدة من الأنشطة يفقدها عنصر التحكم في المنتجات التي تنتمي الى هذا النشاط، وعليه فإنها تفقد العديد من القدرات التنافسية. ويتمثل الهدف من هذه الاستراتيجيات في تأكيد مكانة الشركات في الأسواق العالمية، من خلال تحكمها الكبير في اليات الانتاج و ذلك عن طريق التحكم في جوانبه التقنية و المالية، وخاصة ما يتعلق بالتكاليف، أثره المباشر على تحديد أسعار المنتجات و أن هذه الأخيرة لها الأثر الأكبر في استمالة العدد الأكبر من المستهلكين.[2]

[1]–فارس كريمة، **الاستراتيجيات التسويقية للشركات الاجنبية في الجزائر –دراسة حالةPepsi شركة الجزائر–**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منثوري قسنطينة، 2012، ص131.

[2]– بوبكر بعداش، مرجع سبق ذكره، ص108.

2. **استراتيجية التنويع:** و هي من الاستراتيجيات التي ترتبط بمجموعة من الأنشطة وتعمل في نشاطات تجارية متنوعة. سواء تعلق الأمر بالمنتجات التي لها علاقة بالمنتج الأصلي أو منتجات اخرى. وتعتمد في ذلك على مواردها المالية و البشرية الضخمة.[1]

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للشركات المتعددة الجنسيات

ان الشركات المتعددة الجنسيات في حال مزاولتها لأنشطتها في الأسواق الدولية وجب عليها اتباع نمط معين و تصميم هيكل تنظيمي يسمح لها بتنفيذ استراتيجياتها. وهذا ما سنتطرق اليه:

أولا: التصميمات الشائعة للشركات متعددة الجنسيات

يمكن توضيح الهياكل والنماذج التي تقوم بتنظيم النشاط الانتاجي للشركات متعددة الجنسيات فيما يلي:

1. **التنظيم المعتمد في بداية التكوين.**

❖ **نموذج وحدة الأعمال.**

تعتمد الشركات الدولية هذا النوع عند بداية دخولها الأسواق الدولية، حيث تكون حديثة العهد و لم يسبق لها التعامل مع متغيرات البيئة الدولية.

الشكل (01): نموذج وحدة الأعمال الدولية.

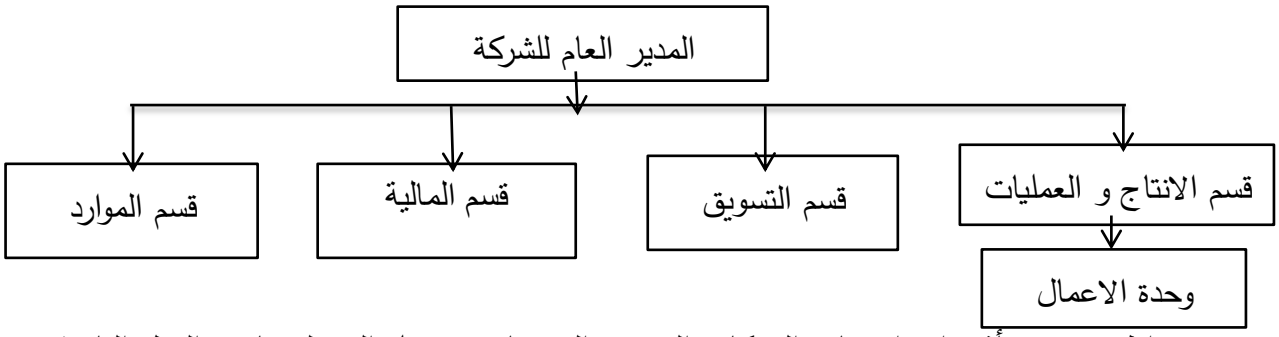

المصدر: غواطي حمزة، تأثير استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا في الدول النامية، دراسة حالة البرازيل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية2012-2013، ص17.

من خلال الشكل السابق فان وحدة الأعمال الدولية هي وحدة صغيرة الحجم في مسؤوليتها و مهامها، حيث تقتصر هذه الأخيرة على تصدير السلع، و الخدمات كما ترتب مهامها مباشرة بالتسويق الذي يقوم بتوجيه أعمالها و قراراتها.

[1]- جميلة الجوزي و سامية دحماني، **دور استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة**، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، العدد 6، 2015، ص103.

❖ **نموذج قسم الأعمال الدولية**

بعد ارتفاع المبيعات و زيادة حجم النشطات التي تقوم بها الشركات و ذلك على المستوى العالمي يصبح نموذج وحدة الأعمال عاجزا على استيعاب هذا التطور، لذلك تلجأ الى الاعتماد على نموذج جديد يعرف بنموذج الاعمال الدولية.[1]

الشكل(02): نموذج قسم الأعمال الدولية.

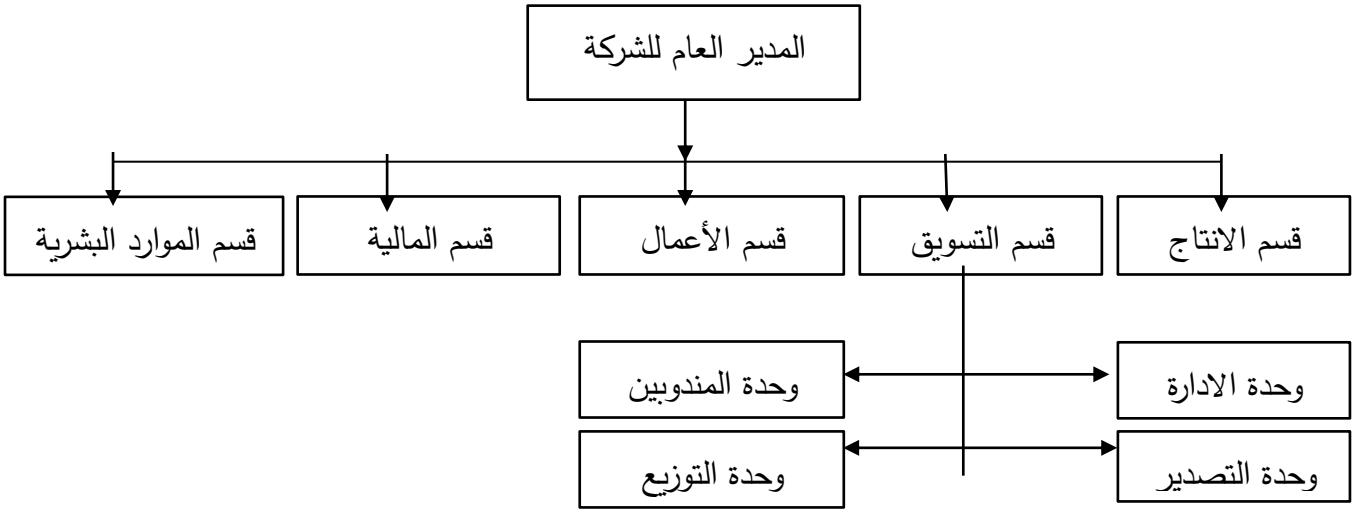

المصدر: غواطي حمزة، مصدر سبق ذكره، ص19

من خلال الشكل السابق يظهر لنا لأن قسم الأعمال الدولية هو قسم كبير من ناحية المسؤوليات و المهام الواقعة عليه مقارنة بالنموذج السابق(وحدة الاعمال الدولية) و ذلك سبب تركيز مختلف الانشطة على قسم واحد.

ثانيا: أنواع هياكل التنظيم في مجموعة الشركات متعددة الجنسيات

من أبرز التصميمات الشائعة للشركات المتعددة الجنسيات، الهيكل المبني على أساس المنتج (Product design)، الهيكل المبني على أساس المنطقة الجغرافية(Area design)، الهيكل المختل(Matris design)، ونوضح ذلك فيما يلي:

1. الهيكل المبني على أساس المنتج:

و يتم اعداد الهيكل التنظيمي هنا على أساس المنتج أو المنتجات التي تنتجها الشركات، بحيث يكون هناك مدير مسؤول على كافة الأنشطة المتطلبة من انتاج و بيع كل منتج في نفس الوقت وغير مسؤول عن البيع في السوق المحلي و الاسواق الأجنبية ويأخذ النموذج الشكل التنظيمي الاتي:

[1]–د. عبد العزيز النجار، **الادارة المالية في تمويل الشركات المتعددة الجنسيات**، (ب.ط)، المكتب العربي الحديث، مصر، 2007، ص110.

الشكل (03): نموذج التنظيم بحسب المنتج.

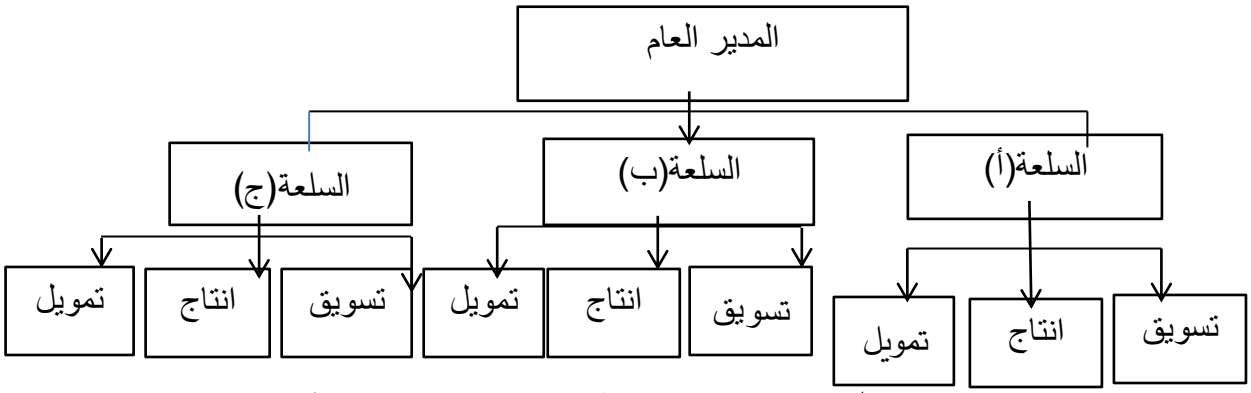

المصدر: سعيود جايد العامري، مرجع سابق،ص25

من خلال الشكل أعلاه، نجد ان كل سلعة لها سياسة أو استراتيجية مستقلة عن السلعة الأخرى أو المنتج الآخر و ذلك من حيث الإنتاج أو التسويق أو التمويل.

2. الهيكل التنظيمي المبني على أساس المنطقة الجغرافية:

هذا التنظيم يساعد في تكييف المنتجات بشكل أفضل الى البلدان المختلفة ويستعمل هذا التنظيم خصوصا في القاعات التي يكون فيها اختلاف المنتجات بشكل كبير، وكل منطقة من المناطق التي لها ادارتها الخاصة بالتسويق والمالية والانتاج، وفي نفس الوقت نلتقى مساعدة ومشورة مجلس ادارة مجموعة الشركات المتعددة الجنسيات، الامر الذي يمنح لهدا الهيكل استقلالية في ادارة الشركة على مستوى المنطقة الجغرافية.[1]

وهذا الهيكل مبني على اساس أن مدير القسم أو الإدارة الكونية يكون مسؤولا عن جميع العمليات في المنطقة الجغرافية المحددة.

[1]–عبد العزيز سليمان، وعلوية سعيد، **الشركات المتعددة الجنسيات**، مطبعة جامعة النيلين، 2008، ص20.

الشكل (04): هيكل التنظيم الجغرافي في الشركات المتعددة الجنسيات

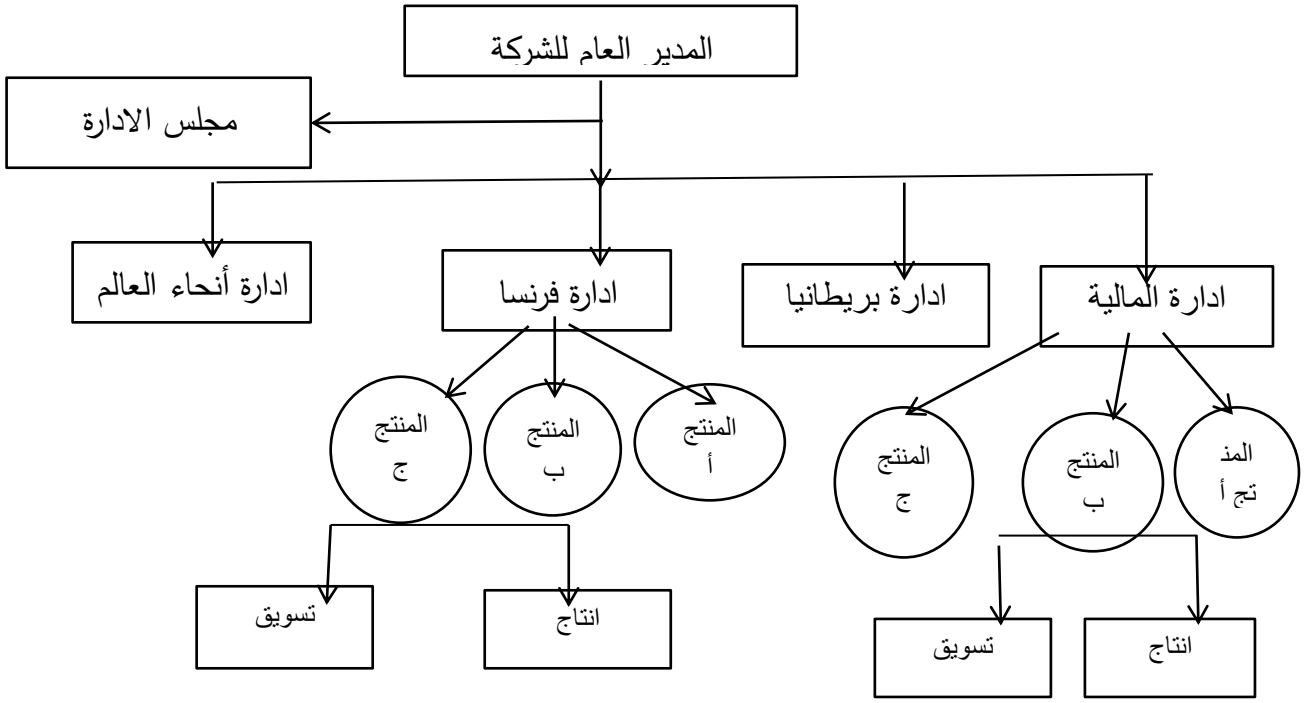

المصدر: عبد العزيز عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره ص22

من خلال الشكل السابق فان عملية ادارة الشركات المتعددة الجنسيات تتم من خلال كل منطقة على حدى، أو بحسب الظروف البيئية للمنطقة، حيث يتم اتخاد المناطق الجغرافية أساس لاعداد التنظيم، فلكل منطقة جغرافية مدير مسؤول عن كافة الأنشطة داخل منطقته و بالذات في الانتاج و التسويق، حيث تكون مسؤولية أمام رئيس مجلس ادارة الشركة الام مباشرة، و تقوم الهيئة الموجودة بالمركز الرئيسي بتقديم خدماتها لهؤلاء المديرين.

ونجد مثال على ذلك هيكل مطبق على شركة "ايتليفر": ففي هذه الشركة نجد فرعين لها: احدى الفروع يقع في لندن، و الاخر في روتردام. حيث يشرف فرع الشركة الأول على أعمال الشركة في ما وراء البحار، و ذلك مع وجود خدمات استشارية، و في لندن يقدم المديرين الاقليميين كافة الخدمات المطلوبة لتسهيل أعمالهم[1].

3. الهيكل المختلط (التقسيم المصفوفي).

يتم اللجوء الى هذا النوع من التنظيم نتيجة لتوسع أعمال الشركة الدولية في ظروف البيئة المعقدة، و التي يصعب التنبؤ بها. استخدم هذا النوع من النماذج في صناعة ذات تكنولوجيات عالية كصناعة الفضاء (ناسا) الأمريكية، و في الصناعات الحربية في الولايات المتحدة و صناعة الطائرات كلوهيد و بوينغ، ثم انتشر بعد ذلك ليطبق في العديد من الصناعات الاخرى. يرتكز هذا النوع من التقسيمات على مزج بين التنظيم الوظيفي و التنظيم على أساس المجالات، حيث يراس كل فرقة عمل مدير يتولى الاشراف على الفريق و التنسيق بين

[1]– سعود جايد العامري، مرجع سبق ذكره، ص27.

أعضائه، و يكون مسؤول امام المدير العام الذي يعد المسؤول الأول عن البرامج و المنسق الأساسي بين الفرق المختلفة التي يتكون منها البرنامج.[1]

الشكل (05): التنظيم المختلط للشركات المتعددة الجنسيات.

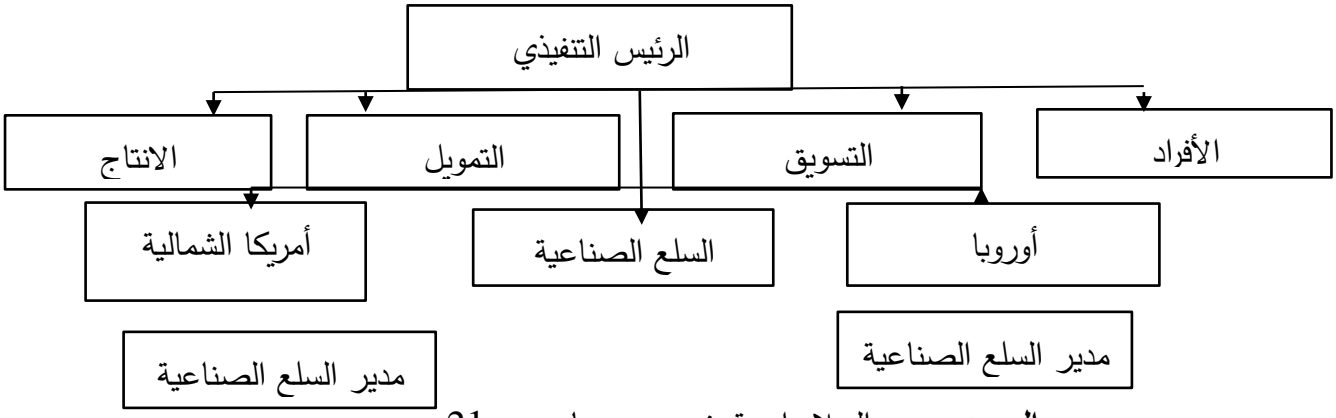

المصدر: عبد السلام ابو قحف مرجع سابق،ص21.

من خلال ما سبق نخلص إلى تطور بعض الوظائف في الشركات المتعددة الجنسيات وقد شمل هذا التطور أقسام عديدة في هذه الشركات والذي أدى إلى التوسع الجغرافي والتوسع بحسب المنتجات.

4. الهيكل التنظيمي الوظيفي العالمي.

في هذا الهيكل يتم تنظيم العمليات الدولية على أساس وظيفي وبالذات بالنسبة لوظيفة الانتاج والتسويق، حيث تنقسم كل منهما إلى قسمين متوازيين:

- ❖ يختص بالعمليات داخل الدولة الأم (باعتبار شركة محلية).
- ❖ يختص بالعمليات خارج الدولة (باعتبارها دولة أجنبية)[2].

[1]– عبد السلام ابو قحف، **الاستحواذ و الاندماج الدولي في ظل مراعي العولمة**، وثيقة مقدمة للمؤتمر العلمي حول اقتصاديات الأعمال في ظل عالم متغير، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن، 2003، ص20.

[2]– عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، مرجع سبق ذكره، ص25.

الشكل (06): نموذج التنظيم الوظيفي

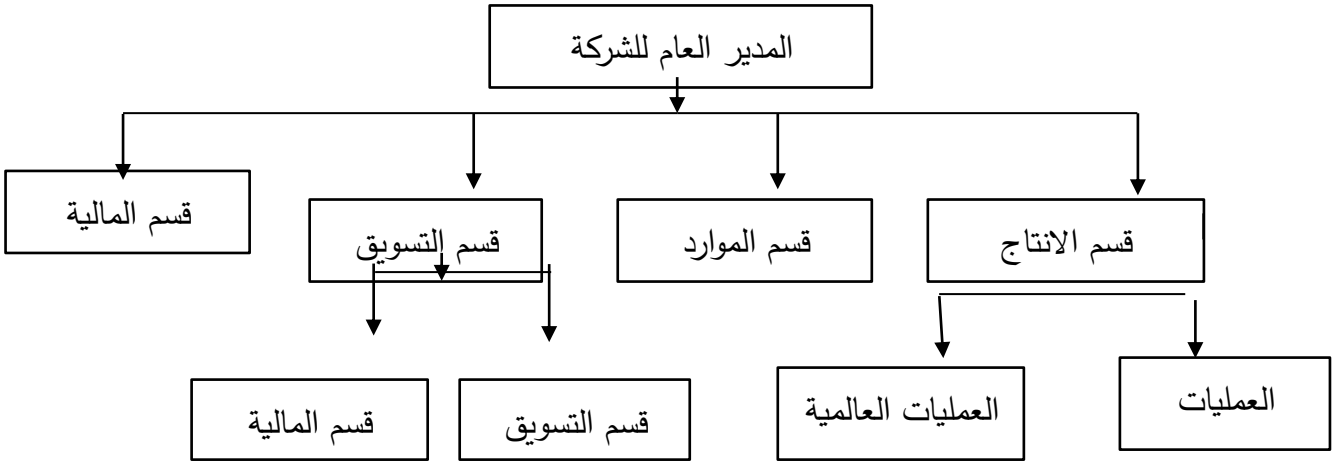

المصدر: عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، مرجع سابق، ص26.

المبحث الثالث: أساليب تكوين الشركات المتعددة الجنسيات.

أنشئت الشركات المتعددة الجنسيات وتطورت عبر مراحل عدة، حيث ولتكوينها كانت هناك مجموعة من الأساليب المختلفة والمتباينة فيما بينها.

المطلب الأول: الاندماج الدولي للشركات

إندماج الشركات اصطلاح قانوني له معنى متميز يدل على قيام شركة بضم شركة أو عدة شركات أخرى إليها أو مزج شركتين أو أكثر وتكوين شركة جديدة. فالاندماج إذا له صورتان فإما أن يقع بين شركتين قائمتين إذا وافقت إحداهما على الانضمام إلى الأخرى. ويترتب عليها فناء الشركة المندمجة وزيادة رأس مال الشركة الدامجة وأما أن يقع بطريق أعم لا يقتصر على مجرد ضم إحدى الشركتين للأخرى ولكن يترتب عليه فناء الشركتين من أجل قيام شركة جديدة على أنقاضهما.

ويعتبر الاندماج أفضل وسيلة تلجأ إليها الشركات من أجل تعديل حجمها، وتغيير هياكلها الاقتصادية و القانونية بما يتناسب مع ظروف السوق. ويهدف عادة إلى تخفيف النفقات العامة وتوحيد الإدارة وزيادة الائتمان ودعم القوى الاقتصادية للشركة المندمجة، وهو نوعان: الاندماج بطريقة الضم والاندماج بطريق المزج أو الاندماج بطريقة تكوين شركة جديدة.[1]

ومن المتصور أن عملية الاندماج تقع بين إحدى الشركات الوليدة الداخلة في مجموعة متعددة الجنسيات والتي تعمل في بلد ما وتتمتع بجنسيته، وبين إحدى الشركات الوطنية التي في نفس البلدان فمثل هذا الاندماج يعتبر داخليا لأنه يتم بين شركتين من جنسية واحدة. والواقع أن الاندماج الداخلي هو أحد الأدوات القانونية التي تستخدمها الشركات المتعددة الجنسيات للقضاء على منافسيها في الدول المضيفة ولإحكام سيطرتها على السوق الداخلي في هذه الدول. إن الاندماج الذي يكمن من خلاله تكوين الشركات الوليدة وهو ما يسمى الاندماج

[1]– بوبرطخ نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص ص (62-63).

الدولي، أي الذي يكون بين شركتين مختلفتين من حيث الجنسية، كأن تندمج شركة أجنبية في شركة وطنية أو تندمج شركة أجنبية مع شركة وطنية لتكوين شركة وطنية جديدة. إلا أن عملية الاندماج الدولي تصادفها العديد من العقبات خاصة بسبب عدم وجود قواعد قانونية موحدة تحكمه وتنظم عملياته، وكذلك اختلاف وتباين التشريعات الوطنية فيما يتعلق بشروطه وأحكامه.[1]

المطلب الثاني: تأسيس شركة وليدة جديدة

تعمل الشركات متعددة القوميات في مجال القطاع الخاص، لأنها شركات خاصة مكونة كأصل عام برؤوس اموال خاصة، ويعتبر تأسيس شركة وليدة جديدة الأسلوب العادي الذي تنتهجه من أجل تحقيق عملية توطينها في الخارج خاصة في الدول النامية. ومادامت هذه الشركة تؤسس على إقليم دولة أجنبية، فإن عملية توطينها وتأسيسها يخضع للنظام القانوني الداخلي لهذه الدولة، ما يعني أن الشركة الوليدة في الأصل هي شركة وطنية [2]

ولا يثير تكوين شركات وليدة على المستوى الدولي أي صعوبة، فتكوين شركة في هذا المجال لا يتطلب إلا توافر شرطين أساسيين:

أولا: أن يكون للشركة الأم وفق لأحكام قانونها الوطني الحق في تملك أسهم شركة اخرى

ثانيا: أن يكون من الممكن وفقا لأحكام قانون الدولة المضيفة أن تمتلك الشركة الوليدة بنسبة تسمح بالسيطرة عليها.

المطلب الثالث: السيطرة على الشركات الوطنية القائمة

إن الشركات متعددة الجنسيات تستطيع تكوين شركات وليدة من خلال المساهمة في الشركات الوطنية القائمة في الدولة المستقبلة، فتقوم بشراء جزء هام من رأس مالها بطريقة تسمح لها بالسيطرة عليها. وهي تتبع هذا الأسلوب بدوافع اقتصادية وقانونية متعددة.[3]

وقد تلجأ الشركات متعددة الجنسيات للسيطرة على شركات أخرى قائمة بالفعل وتحويلها إلى شركات تابعة لها. ولعل هذا الأسلوب قد يصبح ضروريا في بعض الأحيان إذا كان الأمر يتعلق بالحصول على موارد السلع التي تنتجها الشركة المراد السيطرة عليها، حيث تصبح السيطرة على مثل هذه الشركة أمرا حيويا ولازما لتحقيق التكامل الرأسي.

تلجأ الشركات المتعددة الجنسيات إلى السيطرة على الشركات القائمة في الدولة المضيفة، فإنها تستطيع أن تسلك إحدى الطريقتين[4]، إما أن تلجأ إلى الطريق السلمي من خلال الاتفاق مع مجموعة المساهمين المسيطرين على نقل السيطرة إليها، وهو ما يطلق عليه في الفقه الفرنسي "حوالة السيطرة"[5]، أو أن تلجأ إلى الاستيلاء عنوة

[1]– بوبر طخ نعيمة، لمرجع السابق، ص59.

[2]-أحمد عبد العزيز و اخرون، المرجع السابق، ص126.

[3]- أحمد عبد العزيز واخرون، مرجع سبق ذكره، ص127.

[4]-بوبرطخ نعيمة، مرجع سبق دكره، ص62.

[5]- عجيل ابراهيم محسن ، **الشركات متعددة الجنسيات و سيادة الدول**، رسالة ماجستير مقدمة أمام كلية القانون و السياسة، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك، 2008، ص87.

(السيطرة) إذ تنتقل السيطرة إليها دون موافقة المساهمين المسيطرين على الشركة، ويطلق على هذه الطريقة في الفقه الفرنسي" السيطرة بطريق الانقلاب".[1]

[1] – أحمد عبد العزيز و اخرون، مرجع سبق دكره، ص127.

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل الاطار مفاهيمي لهذه الشركة، وذلك بذكر مجموعة من التعاريف للشركات المتعددة الجنسيات، وخصائصها وابراز مضامينها التي تعبر عن قوة نشاطها وعملها في الوسط الاقتصادي الدولي، إذ أن هذه هاته الشركات تملك رؤوس أموال ضخمة، فهي تحاول نقل نشاطها إلى الدول الأخرى من خلال فروعها، كونها تمتاز بكبر حجمها و توسع أنشطتها و تفوقها التكنولوجي.

وتسعى الشركات المتعددة الجنسيات دائما إلى تحقيق أهدافها المختلفة التي من بينها الربح. حيث تعمل جاهدة إلى تحقيق أكبر ربح بأقل تكلفة إذ أنها تتجنب الاستثمار في بلد تكون فيه معدلات الضرائب عالية، وكذلك البلدان ذات الانفاق على الرعاية الاجتماعية عاليا.

وتعتبر الشركات المتعددة الجنسيات المعبر الأساسي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث استطاعت هذه الشركات أن تستولي على ثلاثة أرباع الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالميا.

واتجهت الشركات المتعددة الجنسيات إلى البلدان النامية بهدف الحصول على أرباح كبيرة نتيجة لانخفاض التكاليف للبلد العاملة بهذه البلدان وكذا استغلال المواد الأولية بأسعار جد منخفضة بالإضافة إلى المزايا الكثيرة التي توفرها هذه البلدان.

الفصل الثاني:

التنمية الاقتصادية في الدول النامية

كان الاعتقاد السائد في الدول النامية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد وسيلة لتحويل الموارد الاقتصادية من الدول المضيفة الى الدول مصدر هذه الاستثمارات. غير أن هذا الواقع يثبت أن الدول النامية أصبحت تتجه وبشكل تنافسي في جذب ما أمكن من هذه الاستثمارات، لتؤكد أن لهذه الأخيرة دور كبير قد تؤديه في تطوير اقتصاداتها الوطنية، وكذلك سد فجوة الموارد المحلية ودفع عملية التنمية. ولكنها تخشى ما قد تتسبب فيه هذه الاستثمارات من آثار اقتصادية تمس كل من المتغيرات الكلية والجزئية لهذه الاقتصاديات، وعلى هذا فقد قسمنا هذا الفصل لثلاثة مباحث رئيسية هي:

المبحث الأول: أساسيات حول التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: عموميات حول الدول النامية.

المبحث الثالث: أثر الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

المبحث الأول: أساسيات حول التنمية الاقتصادية

إن التنمية الاقتصادية هي عبارة عن زيادة غير تلقائية، بل بفعل قوى معينة و تؤدي إلى تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، حيث تتضمن بالإضافة الى زيادة الانتاج وزيادة عناصر الانتاج وكفاءة هذه العناصر الانتاج وكفاءة هذه العناصر، إجراء تغييرات جدرية في تنظيمات وفنون الانتاج، وغالبا ما يكون أيضا في هيكل الناتج في توزيع عناصر الإنتاج بين قطاعات الاقتصاد المختلفة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

تعددت تعاريف التنمية الاقتصادية وتباينت فيما بينها، حيث كان لكل اقتصادي أو جهة مختصة تعريفه الخاص ووجهة نظره الشخصية.

مفهوم التنمية مفهوم نسبي متغير المحتوى في الزمان والمكان، فبالنسبة لعنصر الزمان فان مستوى التطور الذي يسمح بالحكم على بلد ما بأنه متقدم اقتصاديا يتغير كلما مرت فترة معينة من الزمن، حيث نجد مثلا أن المستوى الذي بلغته الدول المتخلفة اليوم أعلى منه في الدول المتقدمة قبل 50 سنة، وبالرغم ذلك هي متخلفة بمقاييس اليوم. أما بالنسبة للمكان فإن لكل بلد خصائصه المتميزة اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا ومؤسساتيا، ولذلك من الصعب اعطاء تعريف موحد لمستوى التنمية المنشود.[1]

والتنمية هي الجهد المبذول للارتفاع بالدخل الفردي الحقيقي ارتفاعا تراكميا عن طريق استخدام الموارد البشرية والطبيعية المتاحة استخداما أكفأ وأشمل بغرض رفع الدخل القومي بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان.[2]

كما تعرف التنمية الاقتصادية كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية معينة طويلة، وإذ كان معدل النمو أكبر من معدل نمو السكان فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع. وهي مجموعة من الاجراءات والتدابير الهادفة الى بناء آلية اقتصادية ذاتية تتضمن زيادة حقيقية لدخل الفرض لفترة طويلة.[3]

ويشير "كمال بكري" أن التنمية الاقتصادية سياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، واذ كان معدل النمو أكثر من معدل نمو السكان فان متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع.[4]

ويعرفها الاقتصادي "بول باران" (Paul baran): " بأنها الزيادة على مر الزمن في انتاج السلع المادية بالنسبة للفرد".[5]

---

[1] **Matouk BELATAF, Economie du développement, Ed. office des publications universitaires (opu), Alger, 2010 , P 34.**

[2] فؤاد عبدالمنعم أحمد، **السياسة الشرعية و علاقتها بالتنمية الاقتصادية و تطبيقاتها**، ط1، منشورات البنك الاسلامي للتنمية، 2001، ص51.

[3] ريال زوينة، مرجع سبق ذكره، ص180.

[4] كمال بكري، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، ط2، مصر، 2001، ص63.

[5] محمد عبد العزيز عجيمة و محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية نظريتها و سياستها**، ط2، مؤسسة شهاب، مصر، 2000، ص2.

كما تعرفها الجمعية العامة للأمم المتحدة بانها عملية اقتصادية و اجتماعية وثقافية و سياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم و الأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة و الحرة و الهادفة في التنمية و في التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها.[1]

المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية

اعتمد الاقتصاديون في فهم وتفسير الظواهر المتعلقة بالتنمية الاقتصادية من حيث الأسباب و المفاهيم على مجموعة من النظريات للوصول الى بناء معرفي يمكن الاعتماد عليه في احداث التنمية الاقتصادية، وتمثلت هذه النظريات في:

أولا: التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي

1. التنمية في الفكر الكلاسيكي:

إن التنمية في الفكر الكلاسيكي تستند على الأفكار التي جاء بها "ادم سميت"، "ريكاردو"، "مالتس"، و "جون ستيوارت ميل"، وغيرهم من مفكرين هذه المدرسة. فقد نادى "سميت" بأن تقسيم العمل وتراكم رأس المال هما العنصران الرئيسيان في احداث التنمية، كما أنها تتقدم بشكل ثابت ومستمر ويساهم فيها جميع الأفراد، علما أن سر التقدم الاقتصادي هو فائض الادخار الذي يستثمر بعد ذلك، وبذلك يدعو "ادم سميت" الى ترشيد الاستهلاك قصد الابقاء على مستوى معبر من الادخار الذي يساهم في زيادة الاستثمار. ويرى "ريكاردو" أن الرأسماليون الذين يوجهون عملية عن طريق الادخار من أرباحهم طالما هي في ازدياد ويستمرون في توسيع الانتاج من خلال استخدام أرصدتهم الرأسمالية في استخدام الأراضي وتشغيل عدد أكبر من العمال و شراء معدات اضافية، وذلك طالما أن معدلات الأرباح لم تقترب من الصفر غير أن عدم توفر الأراضي الخصبة يصبح عائقا أمام استمرار هذه العملية. وللحيلولة دون الوصول الى حالة الركود يجب تفادي قيد ندرة الموارد الطبيعية في اطار التجارة الخارجية.[2]

أما "ستيوارت ميل" نظر الى التنمية الاقتصادية على أنها الوظيفة الرئيسية رأس المال والأرض والعمل، وأقر بأن السيطرة على النمو السكاني هو عامل رئيسي في التنمية الاقتصادية، كما ان محدودية دور الدولة في النشاطات الاقتصادية له أكبر الأثر في تحقيق أهدافها.[3]

أما بالنسبة "لكارل ماكس" فقد انتقد في كتابه راس المال المنشور عام 1867 النظام الرأسمالي وآلياته، واستنتج بأن القوى الاقتصادية الكاملة في الرأسمالية كفيلة بالقضاء عليها والاتيان بنظام أكثر تطورا، وذكر بأن

[1] عبد الرزاق صقري، **مشكلة التنمية و البيئة والعلاقات الدولية**، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، ط1، 2008، ص ص (147- 148).

[2] قنادزة جميلة، **الشراكة العمومية الخاصة و التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018.

[3] علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، دار جليس الزمان للنشر و التوزيع، ط1، 2010، ص25.

الملكية الخاصة لموارد الانتاج تؤدي الى سوء توزيع الدخل واهدار الثروات وزيادة حدة الصراع الطبقي الذي سيؤدي حتما الى انتشار الرأسمالية وسيادة النظام الطبقي.[1]

2. نظرية جوزيف شوم بيتر.

يرى "شوم بيتر" أنه لتحقيق التنمية يجب الخروج من دائرة العلاقات الدائرية بين عناصر التنمية واختراقها بانتهاز الفرص الاستثمارية المتاحة واقامة المشروعات والتجديد التي تقوم به على أكتافها التنمية، وكما يرى أن المنظم هو العنصر الاقتصادي القادر على القيام بهذا الدور وأنه محور عملية التنمية. كما اشار الى أهمية الائتمان المصرفي كمحرك ثاني لعملية التنمية من خلال ما يوفر من أموال للمنظم.[2]

3. نظرية كينز.

أدخل "كينز" عنصر جديد له أهميته في التنمية وهو الطلب الفعال وذلك اذ توافرت لدى أفراد المجتمع قوة شرائية تسمح بشراء السلع الاستهلاكية فان ذلك ينعكس على الزيادة في انتاج السلع الاستثمارية، الشيء الذي يؤدي الى زيادة في حجم التوظيف في المجتمع. وتحدد نقطة الطلب الفعال في نظر كينز عند تلاقي منحنى العرض والطلب وهي النقطة التي تحدد الحجم الفعلي للتوظيف في المجتمع وليس بالضرورة أن يكون التوظيف الكامل حسب ما تدعى النظرية الكلاسيكية، حيث اعتبر كينز أن أزمة الكساد الكبير هي أزمة قصور في الطلب وليس ازمة فائض في العرض وحلها يتطلب تحريك الطلب والامر يتطلب تحديد محددات ذات الطلب الكلي الوطني، ذلك لمعرفة السياسات المناسبة وقد قدم كينز المخطط التالي الذي يوضح ذلك.[3]

[1] ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**، أطروحة دكتوراه نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2015، ص19.

[2] محمد ثابت هاشم، **التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر**، المكتب الجامعي الحديث، 2007، ص10.

[3] حسين ابراهيم عيد، **دراسات في التنمية و التخطيط الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1990، ص48.

الشكل(07): محددات الطلب الكلي عند كينز.

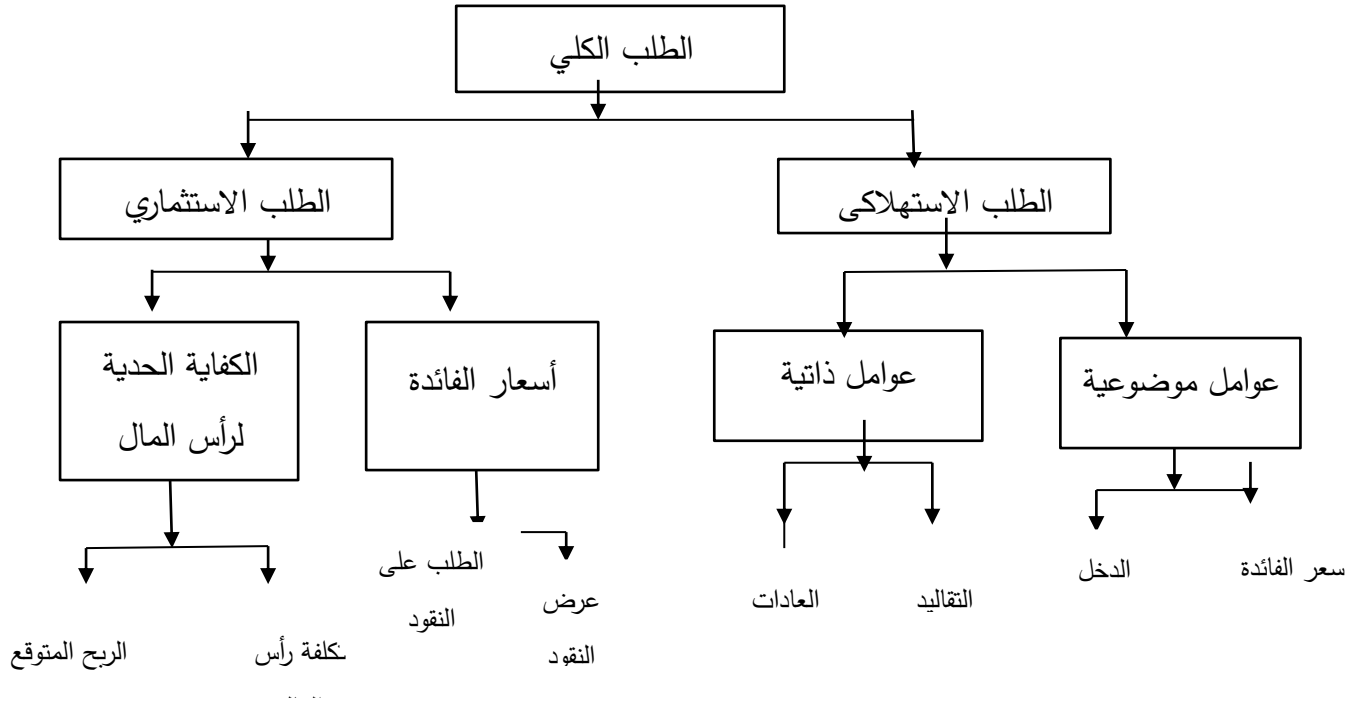

المصدر: ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص22.

ثانيا: نظريات المراحل الخطية.

اختار الاقتصادي الأمريكي "روستو" (Rostow) مقاربة تاريخية لعملية التنمية الاقتصادية في بلدات العالم المختلفة في كتابة مراحل النمو الاقتصادي الدي صدر عام1960. وتركز هذه النظرية على أهمية التكوين الرأسمالي من خلال الادخار لأغراض الاستثمار لتحفيز النمو الاقتصادي و بالتالي احداث التنمية الاقتصادية المطلوبة.[1] وحسب روستو يمكن وضع مراحل معينة للتنمية، وهي:

1. **مرحلة المجتمع التقليدي:** تتضمن هذه المرحلة مجتمعات قديمة وتتميز بالاعتماد على الزراعة مع حركة محدودة للمجتمع، وتغيرات اجتماعية محدودة وسلطة سياسة لا مركزية تتركز في أيدي ملاك الأراضي.
2. **مرحلة ما قبل الانطلاق:** هي فترة انتقالية تسبق فترة الاقلاع، والمتطلبات الاقتصادية لهذه الفترة هي أن مستوى الاستثمار يتعين أن يرتفع الى % 10 من الدخل القومي في أقل تقدير لتأمين نمو مستدام بشرط رغبة واستعداد الأفراد لإقراض رأس المال ورغبة المجتمع لإدارة النظام الاقتصادي وفق مبدأ تقسيم العمل. ومن الناحية الاجتماعية يتعين ظهور المجتمع الصناعي، ويتوجب توجيه الفائض من الزراعة الى الصناعة.
3. **مرحلة الانطلاق:** خلال هذه المرحلة يتم تأسيس قطاعات قائدة، ويتم التمويل من قطاع الزراعة للاستثمار في التجارة والصناعة كما يتم تطوير الصناعات التصديرية لتسهيل استيراد رأس المال راس المال. مما يؤدي الى ظهور المؤسسات الاجتماعية والثقافية الجديدة.

[1] قنادزة جميلة، مرجع سبق دكره، ص55.

4. **مرحلة النضج:** و هي الفترة التي يطبق فيها المجتمع التكنولوجيا الحديثة الى موارده الاقتصادية ويحقق فيها النمو المستدام، وتحل القطاعات القائدة الجديدة محل القطاعات القديمة، ويرافق التغير الهيكلي في الصناعة تغيرات هيكلية اجتماعية ونمو سكان المدن.
5. **مرحلة الاستهلاك الوفير:** تتسم هذه المرحلة بالهجرة الى الأطراف والاستخدام الواسع للمركبات وسلع الاستهلاك المعمرة والتحول من مشكلات الانتاج الى مشكلات الاستهلاك والرفاهية[1]

ثالثا: نظريات التبعية الدولية و نظريات التغيير الهيكلي

1. **نظريات التبعية الدولية** (International Dépendance Théories).

سادت هذه النظريات في بداية سبعينيات القرن العشرين بسبب فشل كثير من النظريات السابقة في تبني نشر التنمية الاقتصادية على مستوى دولي، وعلى عكس غيرها من النظريات جاءت بداية هذه النظريات من الدول النامية حيث شخصت عوائد التنمية الاقتصادية لأسباب خارجية و ليس داخلية. وقد وصفت هذه النظريات الدول النامية كدول تابعة اقتصاديا وسياسيا لدول اخرى قوية ومتطورة ولها الرغبة لأسباب معينة في الحفاظ على هذه الهيمنة على الدول النامية التابعة لها اقتصاديا وسياسيا.

2. **نظريات التغير الهيكلي.**(structural change théories)

تركزت نظريات التغيرات الهيكلية على الالية التي من خلالها تقوم الاقتصاديات الأقل تطورا بتحويل هياكلها الاقتصادية المحلية من التركيز على نحو كثيف على القطاع الزراعي ذي حد الكفاف التقليدي إلى هياكل أكثر تطورا ونموا تعتمد بالدرجة الاولى على الصناعات المتنوعة والخدمات. هناك شكلان رئيسيان لهذه النظرية الأول صاغه آرثر لويس والثاني صاغه ليس تشينري. يعتمد نموذج آرثر على العرض غير المحدود للعمالة والمسمى نموذج الفائض في العمالة في قطاعين من الاقتصاد. حيث يتم نقل الفائض في العمالة في القطاع الزراعي التقليدي بالإنتاجية المنخفضة الى القطاع الصناعي هذا ما يؤدي الى زيادة الانتاجية وزيادة حجم التشغيل فيه والنتيجة هي حدوث التنمية من خلال التغير الهيكلي في الاقتصاد. أما نموذج تشينري الذي درس مجموعة من اقتصاديات الدول النامية في الفترة (1950–1973) خلص إلى وجود علاقة مباشرة بين معدلات الدخول الفردية و بين التغيرات الهيكلية في الناتج المحلي الاجمالية و مستوى التنمية الاقتصادية في هذه الدول.[2]

رابعا: النظريات الحديثة للتنمية الاقتصادية. (Meoclassical Théorie).

وهي عبارة عن نظريتين هما النظرية الكلاسيكية الجديدة و نظرية التنمية الحديثة.

1. **النظرية الكلاسيكية الجديدة:**

سادت هذه النظرية مند أوائل ثمانينات القرن الماضي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واوروبا وكندا وغير ذلك من الدول، وقد ساعد على انتشار هذه النظرية بشكل واسع أن مؤيديها في الواقع من المسيطرين

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية**، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2007، ص ص 110–112.
[2] علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص ص 30-33.

على أكبر مؤسستين اقتصاديتين في العالم. ومن رواد هذه النظرية بيتر بأور هاري جونسون بلا بالاسا، الدين يعتقدون أن التخلف ينتج من التخصيص السيء أو الضعيف للموارد وذلك ينشأ بسبب سياسات التسعير غير الملائمة وتدخل حكومات الدول النامية الواسع في النشاط الاقتصادي الذي يبطئ النمو الاقتصادي ويمنعه من الوصول الى المستويات الأعلى، بالإضافة الى الفساد وعدم الكفاءة ونقص الحوافز الاقتصادية. لذلك فهو يرون أن المطلوب هو دعم الأسواق الحرة والحرية الاقتصادية ضمن سياق حكومات تسمح لسحر مكان السوق واليد الخفية لأسعار السوق أن تقود تخصيص الموارد وتحفز الكفاءة والتنمية الاقتصادية.[1]

2. نظريات التنمية(النمو) الحديثة: (the new growth theory)

إن الأداء الضعيف للنظريات النيوو كلاسيكية في تفسير مصادر النمو الاقتصادي طويلة الأجل أدى إلى عدم قبول النظرية التقليدية، إن مفهوم النمو الداخلي (نظرية النمو الحديثة) لم تكتمل كليا، وهو يعتبر عنصرا رئيسيا لنظرية التنمية، في البداية تؤكد أن النظرية الحديثة في النمو تمدنا بالاطار النظري لتحليل النمو الداخلي ل GMP الذي تحدد بالنظام الذي يحكم العملية الانتاجية وليس عن طريق قوى خارج النظام، على العكس من النظرية النيوكلاسيكية التقليدية فهذه النماذج تنظر إلى GMP باعتباره نتيجة طبيعية للتوازن طويل الأجل. إن المبدأ الرئيسي المحرك لنظرية النمو الحديثة هو تفسير كل من اختلاف معدل النمو بين الدول، وارتفاع معدل النمو الملاحظ فهي تبحث عن تفسير للعوامل التي تحدد حجم ومعدل النمو ل GMP. إن نظرية النمو الحديثة أعادت التأكيد على أهمية الادخار والاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو السريع في العالم الثالث، فاحتمال تحقيق معدلات مرتفعة لعوائد الاستثمار المقدمة للدول النامية مع انخفاض معدلات رأس مال العمل، سوف تتآكل بسبب انخفاض مستويات الاستثمار المكملة في رأس المال البشري(التعليم) أو (بالبحث و التطوير). وحيث إن الاستثمارات المكملة تنتج منافع اجتماعية مثلما تنتج المنافع الخاصة، فالحكومات ربما تحسن من كفاءة تخصيص الموارد، وتستطيع عمل هذا عن طريق انتاج السلع العامة أو تشجيع الاستثمار الخاص في الصناعات كثيفة المعرفة حيث يتراكم رأس المال البشري ويولد زيادة متلاحقة في عوائد الحجم.[2]

المطلب الثالث: مقومات التنمية الاقتصادية.

تتوقف التنمية الاقتصادية على مجموعة من المقومات و التي تكمن في أساليبها، ومؤشرات قياسها، وكذلك أهدافها و أهميتها، والتي سنتطرق اليها في هذا المطلب.

أولا: أهداف وأهمية التنمية الاقتصادية.

1. أهداف التنمية الاقتصادية:

[1] قنادزة جميلة، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[2] قنادزة جميلة، مرجع سبق ذكره، ص ص(61-63).

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع معيشة السكان، توفير أسباب الحياة الكريمة لهم، وبالتالي تعتبر التنمية في البلاد النامية كوسيلة لتحقيق الأهداف المنشودة وسنعرض فيما يلي بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتبلور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية:[1]

- **نمط توزيع الدخل:** اذ أن التنمية كما يعكسها معدل نمو الناتج القومي ومتوسط الدخل الفردي لا تعكس بالضرورة حالة أكثر تطورا بالنسبة لرفاهيته ومستوى معيشته، لنظرا لأن المتوسط يبتعد عن التعبير عن الحالة العامة لرفاهية الأفراد و مستوى معيشتهم، في حين يقترب هذا المتوسط الى التعبير عن ذلك في حالة انخفاض درجة تفاوت في توزيع الدخل، لذلك ينبغي أن يتم العمل من أجل تحقيق التنمية مع العمل من أجل تحقيق عدالة التوزيع، حتى يمكن لعملية التنمية أن تحقق أهدافها في رفع مستور رفاهية الأفراد وحياتهم المعيشية.
- **تركيب الانتاج:** من الضروري أن يؤخذ بعين الاعتبار تركيب الانتاج عندما يتم النظر الى التنمية كحالة مرادفة للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، فاذا تضمنت التنمية الزيادة في انتاج المجتمع في مجالات لا ترتبط بدرجة مهمة في تحقيق حالة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، في حيث أنها تقترب الى التعبير عنها عندما تتم الزيادة في الانتاج في المجالات التي تتصل بها بدرجة وثيقة بتحقيق احتياجات الأفراد المختلفة.
- **ظروف العمل:** يفترض ان التنمية تكون معبرة عن حالة متقدمة من الرفاهية، ان لا تتم على حساب الانسان خاصة المنتجين المباشرين الذين يتحملون أكبر من غيرهم أعباء القيام بهذه العملية، اذ أن التنمية لا تعبر عن حالة الرفاهية إذا تمت على حساب تقليل ساعات الراحة وزيادة ساعات العمل وبذل مجهودات أكبر من العاملين، لا تعادلها المنافع التي يحصلون عليها، في حين يمكن أن تعبر عن حالة متقدمة من الرفاه اذا نصت في اطار العمل من أجل تقليل العمل وتوفير مجالات الراحة.
- **الاذواق:** حتى تكون معبرة عن حالة متطورة من الرفاه الاقتصادي و الاجتماعي والشعور بالرضا أن تمون السلع و الخدمات التي تنتج من خلال مجرى العمل من أجل تحقيق التنمية ملبية للأذواق ومعبرة عنها واذا حدث عكس ذلك فان حالة التنمية تصبح عاجزة عن تحقيق حالة الرفاه المطلوبة.
- **التكلفة الاجتماعية:** من الضروري الأخذ بعين الاعتبار عند العمل من أجل تحقيق التنمية أن لا تؤدي الى احداث اضطراب اجتماعي وفساد القيم والمعايير الأخلاقية والاجتماعية المرغوبة، أو أن تتم على حساب الاطار الحضاري في المجتمع على حساب اهتزاز معايير الصدق والاخلاص والجدية في الاتقان في العمل مع ضمان احتفاظ المجتمع بإرثه الحضاري والثقافي خاصة الايجابي منه مع تعزيزه ضمن اطار العمل من أجل تحقيق التنمية.

2. أهمية التنمية الاقتصادية.

للتنمية الاقتصادية أهمية بالغة تكمن في:[2]

[1] فليح حسن خلف، **التنمية و التخطيط الاقتصادي**، دار حامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2006، ص ص (184-192).

[2] عمر صقر، **العولمة الاقتصادية و قضايا معاصرة**، الدار الجامعية، قطر، 2003، ص62.

- ❖ الاستقلال الاقتصادي والابتعاد عن التبعية الاقتصادي.
- ❖ تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع من خلال زيادة المداخيل والعدالة الاجتماعية في توزيعها.
- ❖ زيادة الرفاهية الاقتصادية للفرد من خلال رفع المستوى الصحي والتعليمي وتوفير السلع والخدمات بالكميات والنوعيات المناسبة وتجسير الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.

اما على مستوى الاقتصاد الكلي فتعمل التنمية الاقتصادية على:

- ❖ تحسين الناتج المحلي وتحقيق التطوير الاقتصادي المنشود.
- ❖ تقليل الفجوة الاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة.[1]

ثانيا: أساليب التنمية الاقتصادية.

هناك عدة أساليب للنهوض بالتنمية الاقتصادية أهمها:[2]

1. توفير رأس المال الملائم واللازم للتنمية ماديا وبشريا.
2. أنظمة التعليم المعتمدة في اعداد قوة العمل.
3. تطوير اليات تخطيط قوة العمل.
4. تطوير اليات الاختيار والتعيين.
5. خلق نظام الحوافز والمكافآت التشجيعية.
6. توفير المناخ الاقتصادي والإداري المناسب.
7. اعداد و تأهيل اليد العاملة بمختلف التخصصات و المهارات اضافة الى الكفاءات.
8. تزويد القوى العاملة بالمعارف، الخبرات والمهارات اللازمة بهدف تحقيق الأهداف التنموية في كافة المجالات.
9. تبسيط الاجراءات و الحد من الروتين، وتخصيص أيام دراسية في البحث العلمي وتوفير البيئة المناسبة و كذا مناخ المناسب الدي يساهم في حل مشاكل التنمية الاقتصادية.

هذه أو الأساليب كلها روافد في زيادة الدخل القومي الفردي، وينعكس ايجابيا على المستوى الصحي والتعليمي وتقود الى زيادة الانتاجية وإلى تحقيق تنمية بكافة الأبعاد.

ثالثا: مؤشرات التنمية الاقتصادية

بغية الوصول الى نتائج الانجاز والتنمية المحرزة من قبل بلدان العالم المختلفة توجب وجود مؤشرات ومقاييس معينة لقياس مستويات التنمية. وفيما يلي أهم مقاييس التنمية الاقتصادية:

1. الناتج القومي الاجمالي GNP

في البداية اعتبر بأن بان التنمية إنما تعني زيادة مضطرة في الناتج القومي الاجمالي خلال فترة زمنية طويلة، إن هذا المقياس يجب أن يستبعد التغيرات الحاصلة في الأسعار(أي أن يكون ال GNP بالأسعار

[1] علي جدوع شرفات، مرجع سبق ذكره، ص14.

[2] بوضياف ياسين، **التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية المستقبل**، جامعة الشلف، العدد 05، 2016، ص06.

الثابتة)، ويؤخذ على هذا المقياس أنه لا يأخذ نمو السكان بنظر الاعتبار، كما أن لا يظهر التكلفة التي يتحملها المجتمع من جراء التلوث و التحضر والتصنيع، ولا يعكس توزيع الدخل بين فئات السكان، إضافة الى صعوبات مفاهيمية في قياس الدخل.

2. الناتج القومي الفردي

أصبح مقياس التنمية هو زيادة في ناتج الفرد لفترة زمنية طويلة، وهنا يتعين أن يكون معدل نمو الناتج القومي الاجمالي أكبر من معدل زيادة السكان لكي تتحقق الزيادة في الناتج القومي للفرد، ومن جهة اخرى يمكن أن يزداد الفقر رغم زيادة الناتج القومي اذ ما ذهب الجزء الأعظم من الدخل الى فئة محدودة من الاغنياء، وقد بينت الدراسات أن عدم المساواة في الدخل قد ازدادت في البلدان المتخلفة اقتصاديا.[1]

3. الحاجات الأساسية Basic Needs.

بعد الإنتقادات التي وجهت إلى مقاييس دخل الفرد، اتجه المفكرون الى استخدام مقاييس اشباع الحاجات الأساسية، فقد تم تبني هذا المقياس في المؤتمر العالمي للتشغيل في عام 1976، وقد تبنت الهند هذا المفهوم للتنمية لأول مرة في خطوتها الخماسية في 1974، أي قبل سنتين من تبني هذا المفهوم من قبل منظمة العمل الدولية(ILO) له، ويؤكد هذا المفهوم على ضرورة توفير الغذاء والماء والكساء والسكن والخدمات الصحية (الحاجات الأساسية للسكان)، وبذلك أصبح مقياس الفقر أو التنمية هو مقدار اشباع الحاجات الأساسية للسكان و تحقيق مستوى اعلى من الرفاهية.

4. مؤشرات اجتماعية (social indicators)

تم تبني هذا المقياس ليعكس الخدمات الصحية ومستوى التغذية والتعليم والمياه الصالحة للشرب والسكن، و التي تمثل مؤشرات اجتماعية عن حياة الافراد ومستوى الرفاهية له، لكن المشكلة التي يوجهها هذا المؤشر تكمن في تركيب الرقم القياسي للرفاهية ومكوناته والأوزان لكل من هذه المؤشرات الاجتماعية، وقد تبلور مقياسان في هذا المضمار الأول مقياس نوعية الحياة والتي اعتمدها MORRIS ومقياس التنمية البشرية والذي طوره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.[2]

المبحث الثاني: عموميات حول الدول النامية.

رغم التطور والازدهار الاقتصادي والصناعي الذي توصلت اليه بعض بلدان العالم في عصرنا الحالي التي أطلق عليها اسم البلدان المتقدمة، إلا أن هناك بلدان أخرى تتميز بركود اقتصادي وتخلف واضح في الكثير من المجالات والتي تعرف بالبلدان النامية، وتتسم بخصائص تجعلها تستقطب الشركات المتعددة الجنسيات وتدفعها للاستثمار فيها دون غيرها من البلدان.

المطلب الأول: مفهوم الدول النامية.

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص(23-24).

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

اطلقت على الدول النامية مجموعة من التعاريف والاصطلاحات التي تعددت وتطورت مع سياق التاريخ و التي تساهم في وصف هذه البلدان. وفيما يلي عرض لأهم هذه التسميات:

1. **الدول المتأخرة:** عرفت بأنها: "تلك الدول التي لم تصل الى مستوى مرتفع من التقدم التقني والاقتصادي **أو** هي تلك الدول التي تسودها مستويات منخفضة من التقدم الاقتصادي والتكنولوجي.[1]
2. **الدول المتخلفة:** وعرفت بأنها" الدول التي ينخفض فيها الدخل الفردي عن متوسط دخل الفرد في الدول المتقدمة وبالتالي فإن هذا التعريف يتضمن تواجد امكانيات النمو بهذه البلدان متى تم الاستغلال الكامل للموارد المتاحة به".[2]
3. **الدول النامية:** رغم أن هذا الاصطلاح لقي قبولا واسعا إلا أنه يؤخذ عليه أن "النمو" لا يقتصر على الدول المتخلفة بل هو مصطلح عام يشمل الدول المتقدمة أيضا لكن الفرق واسع بين نمو هذه وتلك، وبالتالي فإن هذه التسمية المتفائلة لا تعبر عن الحالة الحقيقية لهذه الدول.[3]
4. **الدول الأقل تقدما:** استخدم المهتمون بقضايا التنمية مصطلح الدول الأقل تقدما للتعبير عن التغير المستمر في الدول المتقدمة والدول النامية، اعتقادا منهم بأن مصطلح الدول الأقل نمو يعبر بصفة أكبر عن الحيادية العلمية، أنه يشير إلى نسبية أكثر لمفهومي التخلف والتقدم.[4]
5. **دول الجنوب:** من الناحية الجغرافية يتم التمييز بين دول العالم الأول وباعتبارها دول الشمال المتقدمة في مقابل دول الجنوب المتخلفة التي تضم دول افريقيا، وأمريكا اللاتينية، وآسيا، باستثناء اليابان والملاحظ أن دول الجنوب تشمل مجموعة عريضة من الدول الدول المختلفة المتباينة الأداء الاقتصادي كالدول المصدرة للنفط والدول شديدة الفقر.[5]
6. **دول العالم الثالث:** يستعمل هذا التعريف على نطاق واسع في العالم، وقد استخدم مصطلح العالم الثالث لأول مرة سنة 1952 من طرف الاقتصادي الفرنسي "ألفريد سوفي" وهو يشير لمجموعة العالم الثالث التي يقل فيها متوسط الاستهلاك والرفاهية المادية للسكان على المستوى المسجل في الدول المتقدمة على الرغم من امكانية تحسين الأوضاع الاقتصادية فيها بوسائل معروفة وواضحة.[6]

---

[1] عمرو محي الدين، **التنمية و التخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية، لبنان، (بدون سنة النشر)، ص ص 29-30.

[2] عبد اللطيف مصطيفي و عبد الرحمن بن سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، ط1، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2014، ص270.

[3] عادل مجبد عيدان العادلي، **تنمية التخلف في بعض البلدان النامية في ضل العولمة الاقتصادية- تجارب لدول مختارة**، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة بغداد، 2010، ص ص (7-8).

[4] علام عثمان، **تمويل التنمية في الدول الاسلامية حالة الدول الأقل نموا**، اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2014، ص ص (20-22).

[5] نفس المرجع، ص5.

[6] بوزيد سايح، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة**، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص ص14-15.

7. **الدول الفقيرة:** في مقابل الدول الغنية، ورغم أن هذا الإصلاح يتميز بالحياد بسبب تركيزه على الجوانب الاقتصادية المادية، إلا أنه منتقد بسبب أنه توجد بلدان نامية كثيرة غنية بالموارد الطبيعية كالدول النفطية مثلا.[1]

المطلب الثاني: خصائص الدول النامية.

الدول النامية أو دول العالم الثالث هي مجموعة من البلدان التي تمتلك خصائص مشتركة فيما بينها، وتعتبر دليل واضح على تخلفها وضعف ادائها في عدة جوانب.

اولا: الفقر: الفقر أكثر من مجرد الافتقار الى الدخل أو الموارد أو ضمان مصدر رزق مستدام، حيث أن مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية وانحسار امكانية الحصول على التعليم والخدمات الاساسية، إضافة الى التمييز الاجتماعي والاستبعاد من المجتمع وانعدام فرص المشاركة في اتخاد القرارات. وقد زاد الاهتمام خلال سبعينيات القرن العشرين بمشكلة الفقر وبحث السبل الكفيلة بحصرها ومحاولة قياسها، وذلك بهدف الوصول الى وضع مقياس مشترك لخط الفقر على مستوى الدول النامية. وقد ذهب الاقتصاديون الى تحديد ما يسمى بمستوى الفقر المطلق الذي يعبر عن الحد الأدنى للفقر اللازم لإشباع الحجات الضرورية المادية، ولما كان هذا المستوى غير ثابت كونه يتغير باختلاف المناطق والدول، لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمادية بها، فقد عمد الاقتصاديون إلى تبني ما يسمى بخط الفقر الدولي، وهو ثابت يعادل 370 دولار أمريكي للفرد سنويا، محاولين من ذلك تقدير معادلة مكافئ القوة الشرائية لهذا المبلغ في ضوء قيم العملات المحلية للدول النامية. وفقا لتقرير التنمية البشرية، فإن خمس العالم، أي أكثر من مليار نسمة يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، ومليار وخمسة مائة مليون نسمة يعيشون على ما تتراوح بين دولار واحد و دولارين في اليومين فيما يشكل ما يزيد عن 40 بالمئة من سكان العالم فعليا طبقة عالمية دنيا تواجه الفقر المدقع.

[1] مجيد عيدان العادلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 7-8

[1] ورغم احراز تقدم كبير في عدد من الدول في شرق آسيا وجنوب شرقها على صعيد القضاء على الفقر، لا يزال 42 من سكان افريقيا جنوب الصحراء يعيشون تحت حط الفقر كما يبينه الشكل الاتي:

الشكل رقم(08): توقعات توزع الفقر في العالم بين 2015-2030.

(الفقراء المدقعون–بالمليون).

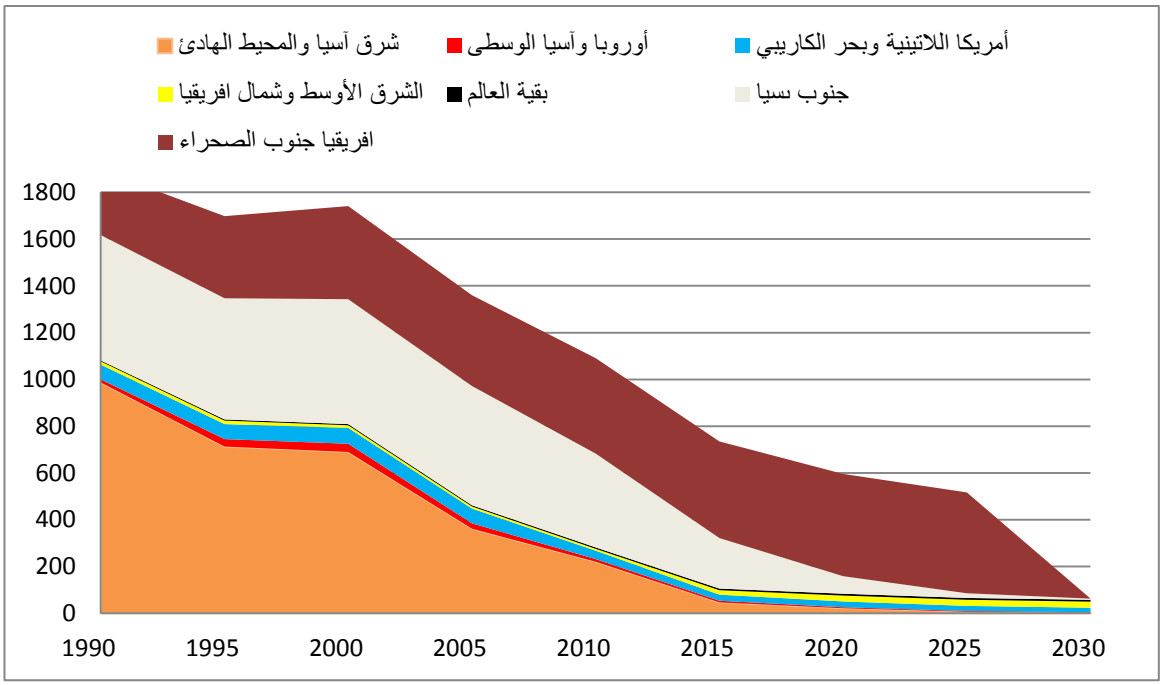

المصدر: البنك الدولي، https://bit.ly/2HA5mPT .

من الجدول نلاحظ أن معدل الفقر في انخفاض مستمر في دول العالم، وسيستمر بالانخفاض في السنوات القادمة ليبلغ معدلات منخفضة حيث أن أعلى معدل للفقر كان في افريقيا جنوب الصحراء، تليها دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا بالإضافة إلى دول جنوب آسيا.

ثانيا: انخفاض مستويات المعيشة:

تتسم معظم الدول النامية بانخفاض دخلها القومي، ونظرا لأن معدل نموها السكاني يعد مرتفعا فإن معدل نمو دخلها الفردي أيضا يتسم بالانخفاض، مما يؤدي إلى عدم توفر الاسكان المناسب وتدهور الصحة، وعدم وجود التعليم وارتفاع عدد وفيات الأطفال الرضع وضعف احتمالات العمل والحياة. وبالنظر إلى المعطيات الاحصائية الخاصة بمستويات المعيشة في الدول النامية، يظهر ان هذه الأخيرة تسجل تدن كبير مقارنة بما هي عليه نظيرتها من الدول المتقدمة، وهذا في كل الجوانب المتمثلة أساسا في انخفاض الدخل(الفقر)، ضعف مستويات المعيشة، تدهور مستوى الخدمات الصحية وارتفاع معدلات الوفيات وارتفاع معدلات البطالة...الخ.

[1] ميشي تودارو، مرجع سبق ذكره، ص86.

يصنف البنك الدولي بلدان العالم إلى أربع مجموعات منخفضة الدخل، الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، والشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل، والبلدان المرتفعة الدخل، يتم تحديد هذه التصنيفات في 1 يوليو من كل عام، وتقدر على أساس نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي بالسعر الحالي للدولار الأمريكي.[1]

تتغير التصنيفات لسببين اثنين هما كالآتي:

1. في كل بلد تؤثر عوامل مثل النمو الاقتصادي والتضخم وأسعار الصرف ونمو السكان، على نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، كما يمكن أن يؤثر تنقيح أساليب الحسابات القومية والبيانات على نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي.
2. للحفاظ على ثبات حدود تصنيف الدخل بالقيمة الحقيقية، تعدل التصنيفات سنويا لمواكبة لتضخم، ويتم استخدام مخفض لمواكبة حقوق السحب الخاصة، وهو المتوسط المرجح لمخفضات اجمالي الناتج المحلي للصين واليابان ولمملكة المتحدة والولايات المتحدة ومنطقة اليورو. هذا العام تحركت هذه الحدود إلى الأعلى تماشيا مع مقياس التضخم والحدود الجديدة هي كالتالي:

الجدول رقم(1): تصنيف البلدان حسب الدخل للبنك الدولي.

المجموعة	اجمالي الدخل القومي لرأس المال أول يوليو تموز 2020.
البلدان منخفضة الدخل	**1.036>**
الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل	**4.045-1.036**
الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل	**12.535-4.046**
البلدان مرتفعة الدخل	**12.535**

المصدر: تصنيفات البنك الدولي على الموقع albankaldawli.org

ثالثا: انخفاض انتاجية القطاعات الخاصة:

تسود ظاهرة تدني مستوى انتاجية العمل في عدد من الدول النامية نتيجة نذره الموارد الرأسمالية المكملة عناصر الانتاج الأخرى، كالعمل والأرض، ومن ثم يظهر مبدأ تناقص الإنتاجية الحدية في النشاطات الانتاجية وخاصة الزراعة.

رابعا: عدم كفاية البنى التحتية:

[1] ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص85.

تعاني معظم الدول النامية من ظاهرة عدم كفاية البنى التحتية أو الإرتكازية كالوسائل الصحية أو التعليمية، وضعف كفاءة الوسائل التكميلية للعمليات الانتاجية كالنقل ووسائل التخزين وغيرها.[1]

خامسا: ارتفاع مستويات البطالة

من أهم الخصائص المميزة للدول النامية، الانتشار الكبير لظاهرة البطالة بمختلف أشكالها، بطالة مفتوحة، بطالة موسمية، بطالة هيكلية وبطالة مقنعة، حيث يتراوح معدل البطالة المقنعة بهذه الدول ما بين 10 و15 بالمئة من مجموع القوة العاملة، ينتشر من 15 الى 24 بالمئة منها في أوساط الشباب، وبالإضافة البطالة المقنعة الى البطالة المفتوحة نجد أن 30 بالمئة من قوة العمل لهذه الدول غير مستخدمة، وهذا ما يعني أن ادول النامية تسجل تراجع كبير فيما يخص حسن استخدام وتخصيص المورد البشري المتاح بها.[2]

سادسا: ارتفاع معدلات النمو السكاني

تسود ظاهرة ارتفاع معدل النمو السكاني في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، فمعدلات المواليد في الدول الأقل نموا مرتفعة بصفة عامة وتنحصر بين 30 و40 في الألف، بينما في الدول المتقدمة تنخفض تقريبا الى نصف هذا الرقم.[3]

سابعا: الهيمنة والتبعية والحساسية للعلاقات الدولية

في عديد من الدول النامية، نجد أن العنصر النهائي المؤكد الذي يساهم في تدعيم انخفاض مستويات المعيشة ورفع درجة البطالة ودعم العدالة في توزيع الدخل هو عدم تكافؤ القوى السياسية والاقتصادية بين الدول الغنية وتلك الفقيرة، فان هذه العلاقات غير متكافئة لها أثرها وانعكاساتها ليس فقط في قدرة الدولة الغنية والمتقدمة على السيطرة على مقدرات الأمور وفي السيطرة على أنماط التجارة الدولية، ولكن أيضا في قدرتها على السيطرة على التكنولوجيا العالمية ومفاتيحها وعلى المساعدات الأجنبية و رؤوس الأموال الخاصة التي يتم نقلها وتحويلها الى الدول النامية.[4]

المطلب الثالث: معايير تصنيف الدول النامية.

للدول النامية تصنيفات متعددة اختلفت باختلاف الهيئات الدولية و المحللين الاقتصاديين، وتكون وفق معايير معتمدة في طريقة التصنيف.

أولا: تصنيف الدول النامية حسب معايير الهيئات الدولية:

هناك عدة تصنيفات للدول النامية حسب معايير الهيئات الدولية وهي:

---

[1] نوي طه حسين وآخرون، **اشكالية الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية**، **مجلة نماء للاقتصاد والتجارة**، عدد خاص، أفريل 2018، المجلد 1، ص 80 .

[2] عمرو محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 156.

[3] ميشال تودارو، مرجع سبق ذكره، ص85.

[4] ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص114.

1. **تصنيف البنك العالمي:** لقد تعددت تصنيفات الدول النامية من فترة زمنية لأخرى وذلك لاعتبارات كثيرة منها مستوى الدخل الفردي، واستنادا الى ذلك وضع البنك العالمي تقسيما لدول العالم في خمس مجموعات:[1]

❖ الدول ذات الدخل الفردي الضعيف: أقل من 735 دولار.

❖ الدول ذات الدخل الفردي المتوسط: بين 735 دولار و 9075دولار. وهي تنقسم الى مجموعتين:

✓ البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى بين 735 و 2935 دولار.

✓ البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى بين 2935 و9075 دولار.

✓ البلدان ذات الدخل الفردي المرتفع (الدول الصناعية) أكثر من 9075 دولار.

2. **تصنيف الأمم المتحدة للدول النامية:**

ميزت ONU بين مجموعتين من الدول:

❖ **الدول الأقل تقدما(PMA)** و تضم حاليا 47 دولة، تتميز ب:

✓ ضعف الدخل الفردي.

✓ تأخر في التنمية البشرية، سوء التغذية (50 بالمئة من الفقراء في اثيوبيا)، وسوء أو انعدام الخدمات الصحية والتعليمية

✓ ضعف حصة الصناعة PIB أقل من 10 بالمئة). وزراعة تقليدية متأخرة تشغل أغلب السكان.

✓ كما أنها تعتبر هامشية في التبادلات العالمية بسبب عزلتها الناشئة عن سوء ارتباطها بالعالم الخارجي و غياب واجهة بحرية، وبعضها قطعت علاقتها الخارجية بدافع النزاعات الطويلة، وبالتالي وبالنتيجة فانPMA تشغل " الزوايا الميتة" من العالم بعيدا عن التحقيقات الدولية.[2]

❖ **الدول المصنعة حديثا(NPI):** تضم 15 دولة موزعة كالاتي: 5 دول في أمريكا اللاتينية، 7 دول في جنوب شرق اسيا، دولة واحدة في افريقيا وهي دولة جنوب افريقيا، دولتان في أوروبا وهما البرتغال واليونان، تتميز مجموعة هذه الدول ب[3]:

✓ وجود قاعدة صناعية و صادرات متنوعة و نمو اقتصادي قوي.

✓ ارتفاع في الدخل الفردي و تزايد تعداد السكان في المدن.

✓ تناقص في معدلات الفقر المطلق و مستوى مرتفع نسبيا في جانب الصحة.

✓ استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة IDE، لاسيما استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات.

---

[1] صوايلي صدر الدين، **النمو و التجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص73.

[2] MATOUK BELATTIF, économie du développement, Ed, office des publications universitaires (opu), Alger, 2010, P56

[3] FREDRIC TEULO, croissance, crises et développement, presse universitaire de France (puf), 5éme édition, 1998, P 215.

3. تصنيف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية للدول النامية.

أعطت منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE تصنيفا لدول العالم الثالث حسب معدل الناتج الوطني الكلي الخام، وذلك في أربع مجموعات هي:

- **الدول الصناعية الجديدة:** وتضم النمور الاسيوية الأربعة، وهي الدول الصناعية الجديدة من الجيل الأول (كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان و هونكونغ)، وهي تمثل 2 بالمئة من سكان العالم الثالث، وقد عرفت نموا اقتصاديا متميزا خلال العشرينات الأخيرة بل أصبح البعض منها يعد من الدول الصناعية الأكبر تنافسية في العالم.
- **الدول المصنعة حديثا:** وهي الدول الصناعية الجديدة من الجيل الثاني وتضم (الصين، إندونيسيا، تايلاند، ماليزيا)، وتمثل 33 بالمئة من سكان العالم الثالث.
- **المصدرين الصناعيين الجدد:** تضم 45 بالمئة من سكان العالم الثالث، ويمكن تجميعها حسب منطقتها الجغرافية جنوب شرق آسيا، آسيا الجنوبية وأمريكا اللاتينية:

- ✓ جنوب شرق آسيا و تشمل الهند، بنغلادش، باكستان، وهي تتميز بإصلاح زراعي ضعيف، و جنوب شرق المتوسط وتظم تركيا، مصر، المغرب وتونس، وقد طورته صادراتها الصناعية نظرا لاقتصارها على البترول وتؤدي الصادرات من خدمات السياحة دورا هما في اقتصاديات هذه البلدان، أمريكا اللاتينية (البرازيل و المكسيك) وهي تعد دول صناعية جديدة سابقا.

- **الدول أولية التصنيع:** ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات رئيسية:

- ✓ **الدول المصدرة للمحروقات:** وتتفرع إلى دول ذات دخل فردي مرتفع (العربية السعودية والإمارات) ودول ذات دخل فردي متوسط (ايران، الجزائر، فنزويلا)، ودول ذات دخل فردي منخفض (نيجيريا)، تتمحور اقتصادياتها ول الريع البترولي، وقد تعمقت الأزمة الاقتصادية بعد 1986، وتشكل 8 بالمئة من سكان العالم الثالث.
- ✓ **الدول المصدرة للمواد الأولية:** مثل البيرو وكوت ديفوار وهي تمثل 2 بالمئة من سكان العالم الثالث.
- ✓ **الدول الأقل تقدما:** مند 1981 عاينت المنظمات الدولية، تباين التنمية بين البلدان في العالم واستعملت مفهوم "الدول الأقل تقدما".

من أجل تمييز الدول الأكثر فقرا في الكون، وبالتالي نوع من العالم الثالث داخل العالم الثالث تتميز الدول الأقل تقدما بوضعية جد صعبة كسوء التغذية، (50 بالمئة من الفقراء في اثيوبيا) وسوء وانعدام الخدمات الصحية والتعليمية، كما أنها تعتبر شبه هامشية في التبادلات العالمية.[1]

ثانيا: تصنيف الدول النامية حسب الاقتصاديين.

بالإضافة إلى الهيئات الدولية قام المحللون الاقتصاديون بتصنيف الدول النامية الى:

[1] Bernard corne vin, le développement divergent des tirs mondes après 1980, P 80.

1. تصنيف الدول الى ثلاث عوالم:

عرفت مرحلة الثمانينات شيوع استعمال تسمية العالم الثالث واطلاقها على مجموعة من الدول النامية، وقد استعمل هذا المفهوم لأول مرة من طرف الاحصائي والاقتصادي الفرنسي Alfred Sauvy في مقال نشره ب "nouvel observateur" عام 1952[1] وهو يشير إلى أن هناك:

- **دول عالم أول:** الدول الصناعية في اوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ودول باسفيك.
- **دول العالم الثاني:** الدول الصناعية ذات الاقتصاد المخطط مركزيا سابقا في اوروبا الشرقية.
- **دول العالم الثالث:** ما تبقى من دول كأمريكا اللاتينية ودول الكاريبي وافريقيا والشرق الأوسط وغالبية دول اسيا باستثناء اليابان.

وقد أخذ هذا المفهوم صيغة سياسي أثناء الحرب الباردة، حيث كان يشير إلى الدول التي رفضت الانتماء إلى أي من الفلبين الغربي والسوفياتي وتجسد ذلك في قمة بان دونغ عام 1955 التي اعتبرت كمحاولة حازمة لجميع دول العالم الثالث في وحدة سياسية من خلال تأكيد زعماء هذه الدول إن ذاك على البقاء خارج النزاع الدائر بين الشرق والغرب.

2. تصنيف الدول إلى عالم رابع و عالم خامس.

الحقيقة أن لا يوجد عالم ثالث واحد بل عوالم ثلاثة، ذلك أن الدول التي تنطوي تحت مفهوم العالم الثالث غير متجانسة الخصائص مما أوجب ظهور مفاهيم اقتصادية جديدة للتحديد الدقيق بمعنى، ويرجع مفهوم العالم الخامس إلى الأمريكي Pearson (1663) الذي رتب دول العالم على أساس الدخل السنوي الفردي، ثم تطور هذا الاقتراب فيما بعد على يد "Bratzel" و"Muller" الذين جمعا عام 1979، 52 معيار لتحديد درجة التنمية، ارتكز أهمها حول النمو الديموغرافي، توقع الحياة، النشاط الذهنين حساب القطاعات الاقتصادية، نصيب الزراعة من الناتج الخام، استهلاك الطاقة، اشتراك الهاتف، مستوى التكوين، وضعية الصحة، مستوى الصحافة المكتوبة والمرئية والمسموعة... الخ. وطبقت هذه المعايير على 142دولة، وأمكن حسبها تقسيم العالم الى خمس عوالم[2]:

- الدول الأشد فقرا (دول العالم الخامس) ذات الدخل الفردي السنوي الأول من 350 دولار.
- الدول الفقيرة (دول العالم الرابع) ذات الدخل الفردي السنوي الأقل من 1500 دولار.
- دول العالم الثالث وهي التي لا يتجاوز دخل الفرد بها 5000 دولار سنويا.
- الدول المفصلة (Favorisée) والتي يصل دخل الفرد بها 10000 دولار سنويا.
- الدول الغنية التي تجاوز دخل الفرد بها 10000 دولار سنويا.

[1] Frédéric teulon, OP, cit, P: 210.

[2] Gabriel wAckermann, géographie du développement, ellipses, France, 2005 , p: 216.

المبحث الثالث: أثر الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

إن الشركات المتعددة الجنسيات هي العامل الرئيسي في الاقتصادي الدولي اليوم حيث أصبحت ظاهرة اقتصادية جديدة تؤثر على جوانب عدة من الاقتصاد العالمي والوطني على حد سواء، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق لأهم التأثيرات للشركات المتعدد الجنسيات على التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

المطلب الأول: أثر الشركات المتعددة الجنسيات على تنمية القطاعات الاقتصادية و النمو الاقتصادي و التضخم.

تؤثر الشركات المتعددة الجنسيات بوجه الخصوص على تنمية القطاعات الاقتصادية كونها الوجهة الاولى لتوجيه استثماراتها، بالإضافة إلى تأثيرها على النمو الاقتصادي الذي يرتبط بالشركات المتعددة الجنسيات بعلاقة تأثير وتأثر ، وتؤثر هذه الأخيرة أيضا على معدلات التضخم، وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المطلب.

أولا: أثر الشركات المتعددة الجنسيات على تنمية القطاعات الاقتصادية.

إن التنمية في أي قطاع من القطاعات الاقتصادية يتم عبر الاستثمارات إلى القطاعات المراد الرفع من معدلات نموها، وتقديم التسهيلات التي من شأنها الانفاق و حشد الأموال وتأمين الاحتياجات الاستثمارية اللازمة في هذا القطاع، للعمل فيه لتزداد عوائده وترفع من جودة خدماته ومنتجاته. والمؤشرات التي تبين الدور التنموي للاستثمارات هي[1]:

1. الانفاق على تأمين التكنولوجيا المتطورة التي تؤدي إلى تقليل التكاليف وتقديم الخدمات والمنتجات ذات النوعية العالية والجودة.
2. مشكلة البطالة والجهل والفقر من خلال تشغيل القوى العاملة وتأمينها واعدادها وتدريبها على نحو يوافق مع التكنولوجيا المستخدمة.
3. تحسين وضع الميزان التجاري ووضع ميزان المدفوعات من خلال الحد من المستوردات وزيادة الصادرات.
4. امداد القطاعات الاخرى بمخرجات أحد القطاعات لكي يسهل عملها ويسرع في تطويرها.

ان الدول الأكثر نجاحا في مجال استقطاب الشركات المتعددة الجنسيات هي التي لجات الى اتباع نهج ثنائي يستند الى تنمية القدرات المحلية مع استهداف الموارد للوصول للشركات متعددة الجنسيات ومن عناصر هذا النهج [2]:

[1] مروان شموطة و كنجو عبود كنجو، **أمس الاستثمار الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات**، مصر، 2000، ص27.
[2] سلام الريضي، النفود العالمي للشركات عبر الوطنية، **اشكالية العلاقة بين الدولة رأس المال**، الاكاديميون للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص145.

- ❖ توافق ما هو مستهدف في تشجيع الاستثمار مع الاستراتيجية الانمائية الأوسع نطاق للبلد المعني.
- ❖ توفير مجموعة من الحوافز بطريقة مركزة لتشجيع الشركات على الاستثمار في الأنشطة الرئيسية.
- ❖ اشراك الشركات المنتسبة للفروع في تطوير المستوى المهني والتكنولوجي للموارد البشرية.
- ❖ توفير الدعم الهادف للشركات المحلية والانخراط في العملية الانتاجية من خلال ادماجها مع الشركات واعطائها زمام المبادرة في التصدير.

والجدول الموالي يلخص الجدل القائم حول دور وآثار الشركات المتعددة الجنسيات في شكل موضوعات ارتكازية وعدد من الأسئلة التي يحيط كل واحد منها بالاتي: تحركات رأس المال الدولية وإزاحة الانتاج المحلي، مدى انتقال التكنولوجيا، ومدى ملاءمة نقل التكنولوجيا، نمط الاستهلاك، الهيكل الاجتماعي و الطبقي، وتوزيع الدخل والتنمية المزدوجة.

جدول رقم02: سبع قضايا أساسية على دور و تأثير الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية.

القضية الارتكازية	مصادر النزاع.
1 التحركات الدولية لرؤوس الأموال(تدفقات الدخل و ميزان المدفوعات).	أ–هل تأتي بالكثير من راس المال(المدخرات)؟ ب–هل تؤدي الى تحسين موازين المدفوعات؟ ج–هل تقوم بتحويل مزيد من مكاسبها و فوائدها؟ د–هل تطلق أسعار التحويل و تخفي تدفقات رأس المال للخارج؟ هـ–هل تسعى الى انشاء قنوات للارتباط مع الاقتصاد المحلي؟ هل تولد عوائد ضريبية كبيرة للبلد المضيف؟
2–ازاحة الانتاج الداخلي.	أ–هل تقوم بالشراء من الخارج بعيد عن الصناعات الموجودة المنافسة للواردات؟ ب–هل تسعى الى استغلال مزاياهم التنافسية لإبعاد المنافسين المحليين عن الأنشطة؟
3–نطاق نقل التكنولوجيا.	أ–هل تحتفظ بكل أنشطة البحث و التطوير في البلد الأم(الأصل)؟ ب–هل تعمل على ممارسة القوة الاحتكارية للحفاظ على تكنولوجياتها؟
4–نقل التكنولوجيا الممارسة.	أ–هل تعمل فقط على نقل التكنولوجيا الكثيفة رأس المال؟ ب– هل تسعى الى تعديل التكنولوجيا لتتوافق مع العنصر الوفير محليا أو تراكمها بدون تغيير؟
5–أنماط الاستهلاك.	أ–هل تسعى الى تشجيع أنماط الاستهلاك غير الملائمة من خلال الاعلان و تكنولوجيا التسويق الحديثة اي التسويق الموجه أو الاستهلاك

	الموجه للإعلان؟ ب–هل تعمل على زيادة استهلاك منتجاتها على حساب المنتجات الاخرى التي قد تكون أكثر أهمية منها؟
6–الهيكل الاجتماعي و الطبقات.	أ–هل تسعى الى تشجيع انشاء مجموعات محلية ذات دخول مرتفعة موالية لها و توظيف أفضل العناصر التنظيمية المحلية.؟ ب–هل تسعى الى خلق قيم غريبة عن المجتمع و خلق أنماط حياة و طرق معيشة غريبة على العادات و الانماط و المعتقدات المحلية؟
7–توزيع الدخل و التنمية الثنائية.	أ–هل تساهم في زيادة الفجوة بين الأغنياء و الفقراء؟ ب–هل تضخم التحيز للمناطق و توسعة الفجوة بين الريف و الحضر؟

المصدر: ميشال تودارو، مرجع سبق ذكره،ص670.

من خلال الجدول الدي يبين قضايا ارتكازية عن دور وتأثير الشركات المتعددة الجنسيات في أي دولة نامية فإن تأثير هذه الأخيرة في تنمية مختلف القطاعات خاصة الاقتصادية منها يعود بشكل إيجابي على هذه البلدان. إذ ما نجحت في توجيه واستغلال هذه الاستثمارات أمثل استغلال، وبذلك يكون لها تأثير ايجابي على قطاعاتها الاقتصادية مثلما نجحت في ذلك بعض البلدان النامية كالبلدان الآسيوية مثلا ورأسها الصين.

ثانيا: تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على التضخم

باعتبار التضخم أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية فإنه يؤثر ويتأثر بنشاط الشركات المتعددة الجنسيات حيث أن هذه الأخيرة قد تؤدي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التخفيض في حدة التضخم إذا أسهم في توفير السلع الأساسية اللازمة لسد الطلب المتزايد في السوق المحلية، أي ان الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تقليص التضخم العائد لحجم الطلب أو ما يسمى بتضخم سحب الطلب المتزايد في السوق المحلية، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تقليص التضخم العائد لحجم الطلب أو ما يسمى بتضخم سحب الطلب الذي ينشأ عن التزايد في حجم الطلب مقابل عرض ثابت من السلع والخدمات المتاحة في المجتمع، عند وجود نفود كثيرة وبالمقابل سلع قليلة في الأسواق فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار باستمرار مما يخلق تضخما ملموسا.[1]

أما فيما يخص تأثيرات التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر أن ارتفاع معدلات التضخم تعكس حالة عدم استقرار في السياسة الاقتصادية مالا يشجع الاستثمار الاجنبي المباشر فإن التكلفة والنسبة للإنتاج في الاقتصاد ستزداد بالمقابل.[2]

[1] عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص109.

[2] برحومة سارة، **اثر السياسات الاتفاقية على التضخم في الجزائر**، اطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020، ص68.

فالتضخم يعمل على توجيه رؤوس الأموال إلى النشاطات الاقتصادية الأقل انتاجية أي تتجه إلى إنتاج السلع والخدمات التي ترفع أسعارها، وذلك من أجل تحقيق معدلات عالية من الأرباح أي الاستثمار في المشاريع التي تحقق أكبر قدر ممكن مما يؤدي بالمستثمر الأجنبي المباشر الاستثمار في أنشطة قصيرة الأجل ويبتعد عن الاستثمارات طويلة الأجل وهذا ما يؤثر على عملية التنمية الاقتصادية.[1]

2وعموما تؤدي معدلات التضخم المرتفعة إلى تناقص رؤوس الاموال المستثمرة سواء كانت أجنبية أو محلية وفي حالة استمرارها في الارتفاع لا تؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال الاجنبية فقط بل يتعدى إلى رؤوس الأموال المحلية.[2]

المطلب الثاني: أثر الشركات المتعددة الجنسيات على ميزان المدفوعات.

تؤثر الشركات المتعددة الجنسيات على ميزان المدفوعات والنقد الأجنبي إما بشكل إيجابي أو سلبي.

أولا: أثر الشركات المتعددة الجنسيات على ميزان المدفوعات.

ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تساعد في توجيه إدارة الاقتصاد القومي، كون أن الاجراءات الاقتصادية التي تتخذ في دولة ما ترتبط وتتعلق في أغلب الأحيان بميزان المدفوعات لتلك الدولة. ونظرا لأن البلدان النامية تعاني من عجز مزمن في موازين دفوعاتها نظرا لزيادة قيمة وارداتها على قيمة صادراتها، ورغبة منها في علاج هذا العجز وتحسين موازين مرفوعاتها، اتجهت إلى فتح أبوابها أمام الشركات المتعددة الجنسيات كأحد بدائل العلاج التي أظهرت نجاحا في بعض الدول الأخرى.[3]

وتعتبر الشركات العالمية متعددة الجنسيات مصدرا هاما للأموال التي تساعد الدول الأم على الحفاظ على استقرار موازين مدفوعاتها[4]، من خلال دخول رؤوس الاموال إلى الدولة المضيفة والأرباح والفوائد في مقرها الأم، وتتوزع مجموعة الأثار التي تحملها الشركات العالمية على ميزان المدفوعات على أوجه عديدة، بعضها إيجابي والآخر سلبي، ويرجع تحديد سلبية وايجابية كل منها إلى السياسات المتبعة من قبل الدول المضيفة ونظرتها إلى نشاط هذه الشركات، فبعض الحكومات تصنع مجموعة من السياسات التي تعتبر حاجزا يحول دون تحويل الشركات لكل الأرباح إلى البلد الأم، كرفع نسبة الضرائب عليها مثلا، وحكومات أخرى لا يهمها حجم الأرباح المحققة ولا المحولة بقدر ما يتركز اهتمامها على دفع عجلة النمو، عن طريق الاستفادة من خبرة هذه الشركات في تنمية القدرات الفنية والتكنولوجيا للشركات المحلية، وتستفيد منها أيضا في تنويع سلعة التصدير وتحقيق مبدأ احلال الواردات، ومهما تكن السياسات المتبناة من طرف الحكومات خاصة الدول المضيفة، فإن الشركات العالمية متعددة الجنسيات تحاول

[1] فروق سحنون، **قياس بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الاجنبي**، رسالة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010، ص ص (99-100).

[2] فاروق سحنون، مرجع سبق ذكره، ص140.

[3] ريال زوينة، مرجع سبق ذكره، ص 239.

[4] أبو بكر بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 127.

جاهدة الدفاع عن مصالحها الربحية، قبل أن تتطلع إلى أوجه الإفادة بالنسبة للأطراف الأخرى[1]، وكما أشرنا سابقا فإن أثر الشركات على ميزان المدفوعات له سلبياته كما له إيجابيات والتي نعرضها مختصرة في الجدول التالي:

الجدول رقم: (03):جوانب التأثيرات الايجابية والسلبية للشركات متعددة الجنسيات على ميزان المدفوعات.

الآثار الايجابية	الآثار السلبية
دخول رؤوس الأموال في المرحلة الأولى للاستثمار وربما جلب رؤوس أموال أخرى لاحقة.	موارد القرض الداخلة من المحتمل أن تنخفض هذا ما كانت الشركة الأجنبية تمول في طريق السوق المحلي.
تطوير الصادرات وضمانها من قبل شبكة من المؤسسات سواء نحو دولة ثالثة أو إلى البلد الأصل.	إعادة إلى الوطن الأم الأرباح ودعم الفوائد، وأرباح الأسهم.
تخفيض الواردات وتعويضها بإنتاج الفرع الأول أو الشركة التابعة.	نمو الواردات إذا كان العرض المحلي لا يغطي احتياجات الشركة الاجنبية من المواد الأولية

المصدر: شوقي جبار، تدويل أعمال الشركات المتعددة الجنسيات بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد1، 2014، ص 77.

ثانيا: أثر الشركات المتعددة الجنسيات على الأداء التصديري للدول المضيفة.

الدول التي أدركت النجاح في الأربعين سنة الماضية استخدمت نموذج التنمية الاقتصادية التي يقودها التصدير، وقد فعلت هذا اليابان في القرن السابع والثامن من القرن العشرين، وفعلت هدا تايوان وسنغافورة وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ في العقدين التاسع والأخير من القرن العشرين، وفعلت هذا أيضا دول جنوب شرقي آسيا في العقد الأخير من القرن العشرين، كما أن الصين تفعل هذا في الوقت الراهن.[2]

ويمكن القول أن نجاح أي شركة في اختراق الأسواق الدولية عن طريق تصدير منتجاتها، لا يعتمد فقط على قدرتها التنافسية في مجال التصنيع ولكنها تحتاج أيضا إلى قدرتها التنافسية في مجال لتصنيع ولكنها تحتاج أيضا إلى قدرات تسويقية عالية، وهو ما تتمتع به الشركات متعددة الجنسيات، حيث تستطيع اختيار أنسب قنوات التوزيع وتحسين كفاءة خدمة ما بعد البيع، وهناك تأثيرات مباشرة وغير مباشرة للشركات متعددة الجنسيات على الأداء التصديري للبلد المضيف:

[1] هشام منصور الهاشم، **دور الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة مؤقتة، الأردن، 2015، ص ص (19-20).

[2] لستر تورو، **ترجمة فايزة حكيم وأحمد منيب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد الجرأة والمخاطرة طريق إلى الثروة**، **الدار الدولية للاستثمارات الثقافية**، مصر، 2006 ، ص20.

1. التأثيرات المباشرة:

يجب أن نميز بين أربعة أنماط لأنشطة الشركات المتعددة الجنسيات طبقا لطبيعة العملية الانتاجية حتى نستطيع دراسة التأثيرات المباشرة على الأداء التصديري للبلد المضيف وخاصة البلاد النامية:

- ❖ وغالبا ما تكون عضوا بارزا في الغرف التجارية والاتحادات الصناعية (التنقيب عن المواد الخام المحلية وتصنيعها كالبترول).
- ❖ تحويل صناعات الاحلال محل الواردات نحو التوجه التصديري.
- ❖ الصناعات الكثيفة العمل المتخصصة في تصنيع المكونات التي تدخل في تصنيع المنتجات النهائية.

ويمكن القول أن دور الشركات المتعددة بالنسبة للنمطين الأول والثاني، هو دور هام نظرا لما تملكه هذه الشركات من قدرات مالية وتكنولوجية وتسويقية عالية مقارنة بالشركات لمحلية، وبالتالي يصبح الاعتماد عليها أكثر من الشركات المحلية. وبالنسبة إلى النمط الثالث فإن دور الشركات المتعددة الجنسيات سيكون ضعيفا لأن الدول النامية نجحت بالفعل في تصدير هذه السلع، وبالنسبة للنمط الرابع فإن الصادرات قد تعتبر هنا نوعا من التجارة الداخلية بين الشركة الأم وفروعها. كما يوجد تبادل للمنفعة بين البلد المضيف والشركات متعددة الجنسيات، فبالنسبة للبلد المضيف فإنه سيستفيد من عوائد النقد الأجنبي نتيجة التصدير، بينما تستفيد الشركات متعددة الجنسيات من الاستثمار في الخارج استفادة كبيرة تتمثل في انخفاض تكاليف الانتاج، وتغير معدل المخاطرة، والتغلب على تأثير القرارات الحكومية في الدولة الأم المؤثرة على سياسات الشركة وخاصة المتعلقة بالضرائب والجمارك، وأيضا بالبيئة والصحة العامة...الخ.

2. التأثيرات غير المباشرة:

وتتمثل أهم التأثيرات غير المباشرة في:

- ❖ ضغط الشركات متعددة الجنسيات على حكومة الدولة المضيفة بهدف نفاد السلعة إلى سوق الدولة الأم من خلال تحرير التجارة إلى السلع التي تنتجها.
- ❖ استفادة العمالة في الشركات المحلية في البلد المضيف من البرامج التدريبية والتسويقية للشركات متعددة الجنسيات.
- ❖ إمكانية الاستفادة من المعلومات المتوفرة لدى الشركات متعددة الجنسيات غالبا ما تكون غالبا ما تكون عضوا بارزا في الغرفة التجارية والاتحادات الصناعية.[1]

[1] سرمد كوكب جميل، مرجع سبق ذكره، ص 44.

المطلب الثالث: أثر الشركات المتعددة الجنسيات على التكنولوجيا والعمالة.

تؤثر الشركات المتعددة الجنسيات على التكنولوجيا والعمالة حسب ما يلي:

أولا: أثر الشركات المتعددة الجنسيات على التكنولوجيا:

تعرف التكنولوجيا بأنها من عوامل الإنتاج، أي مختلف الأساليب والوسائل المستخدمة في عملية الانتاج، أو هي مجموعة المعارف والمهارات اللازمة لصنع منتج معين، وبالتالي امتلاك الآلية اللازمة لإنتاجه، أو هي مزيج الموجودات المادية والموارد البشرية والقدرة التنظيمية، اللازمة لتوليد التكنولوجيا ذاتها، واستخدامها بكفاءة في انتاج السلع والخدمات وتطويرها تماشيا مع الاحتياجات والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية المتنامية.[1]

الشركات المتعددة الجنسيات تقوم بدور فعال ومؤثر في إحداث الثورة التكنولوجية، نظرا لما تتمتع به من امكانيات وموارد مادية وبشرية ضخمة، تخصصها للبحث والتطوير في الوصول إلى الاختراعات الحديثة، والاحتفاظ ببراءات الاختراع وتسويقها عبر أنحاء العالم، فما تخصصه الشركة الواحدة من الشركات متعددة الجنسيات الكبيرة يفوق بمراحل ما تخصصه الكثير في دول العالم، حتى أنه يمكن القول أن هذه الشركات هي المستفيد الأول مما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية، لأن الغالبية العظمى من تكنولوجيا العالم تبتكرها وتمتلكها الشركات متعددة الجنسيات.[2]يتوقف تأثير التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الاجنبي المباشر على تحفيز النمو الاقتصادي، على مدى مساهمتها في احداث عوائد لدى الشركات المحلية أو ما يسمى بالآثار الخارجية الموجبة، وعلى مدى الاحلال أو التكاملية بين التكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا المطبقة في الشركات المحلية في الدول المضيفة.[3]وتأخذ الآثار الايجابية لاستيراد التكنولوجيا بواسطة استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات ثلاثة اشكال، تشمل البحوث و التطوير التي تصاحب الاستثمارات و المعرفة الجديدة، و تراكم رأس المال البشري.

[1] نزيه عبدالمقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص444.
[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص201.
[3] عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 117.

الشكل رقم (09): اثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة للشركات المتعددة الجنسيات على الوضع التكنولوجي.

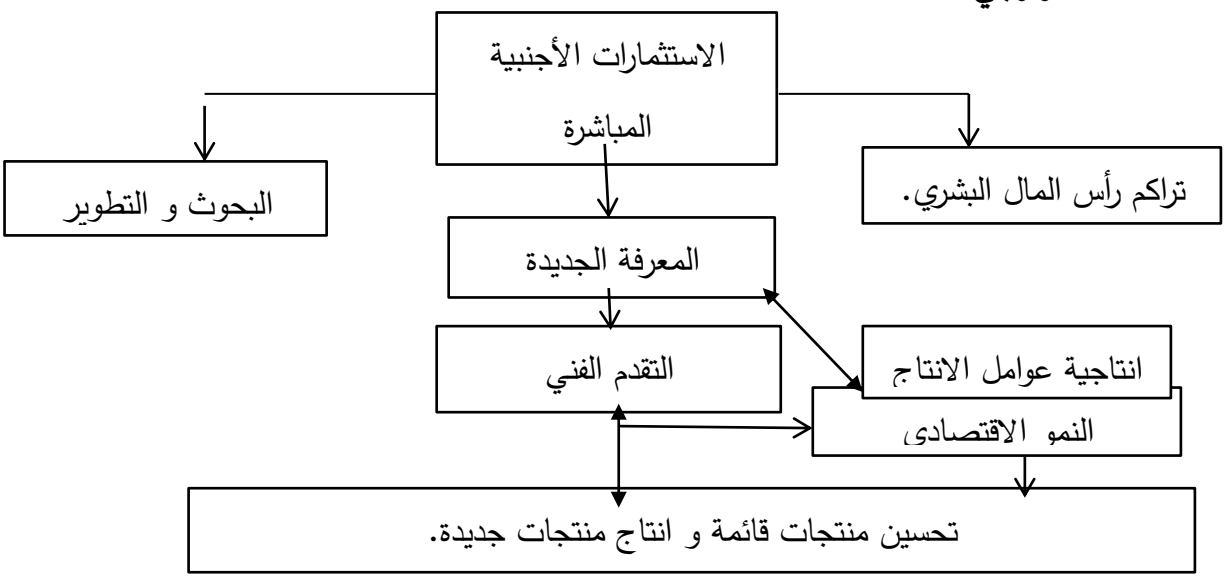

المصدر: مجدي الشوريجي، مداخلة بعنوان: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط، و شمال افريقيا، الملتقى الدولي الثاني، اشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط و شمال افريقيا، فندق الأوراسي (الجزائر)، 15 نوفمبر 2005، ص264.

انطلاقا من الشكل، فإن أنشطة البحوث والتطوير التي تصاحب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للشركات متعددة الجنسيات تؤدي إلى خلق منافسة داخل الدول المضيفة، مما يؤدي إلى تشجيع الشركات الوطنية على زيادة أنشطة البحوث والتطوير الخاصة بها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم المعرفة الجديدة، ويترتب على ذلك تحسين جودة المنتجات القائمة وانتاج منتجات جديدة من ناحية، وزيادة انتاجية عوامل الانتاج من ناحية أخرى، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

ثانيا: أثر الشركات المتعددة الجنسيات على العمالة.

تشكل البطالة احدى أهم المشكلات المستعصية الحل، التي تواجه مانعي القرار في كل بلدان العالم وفي البلدان النامية تحديدا، سطرت لها الخطط وأعدت لها البرامج والآليات لمعالجتها، بعدما بلغت معدلاتها مستويات أثقلت كاهل اقتصاديات هذه البلدان التي تسعى إلى للاستثمار الأجنبي المباشر لخلق فرص عمل جديدة،[1] والجدير بالذكر أنه قد تم وضع عدة اعتبارات وافتراضات تتناول كيفية تأثر الشركات المتعددة الجنسيات من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة والتي من بينها:[2]

[1] جمال بلخباط، **جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015، ص 113.

[2] زوينة ريال، مرجع سبق ذكره، ص 213.

1. إن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى خلق علاقة متكاملة بين أوجه النشاط الاقتصادي في الدول المضيفة، من خلال تشجيع المواطنين على انشاء مشاريع لتقديم الخدمات المساعدة واللازمة للشركات متعددة الجنسيات، مما يؤدي إلى زيادة المشاريع الوطنية الجديدة وتنشيط صانعي المقاولات وغيرها والتي ينشأ عنها خلق فرص جديدة للعمل.
2. إن دفع المستثمر الأجنبي للضرائب المستحقة على الأرباح التي يجنيها يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، فإن هذه الزيادة في العوائد سوف تمكن الدولة من التوسع في انشاء مشاريع استثمارية وصناعية وخدمية جديدة، وبالتالي خلق فرص جديدة للعمل.
3. إن توسع الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطاته مع الانتشار الجغرافي لهذه الأنشطة سيؤدي مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق التي تنشأ فيها تلك الاستثمارات.
4. كما يمكن أن تؤدي الشركات متعددة الجنسيات إلى تحسين ظروف العمال من حيث زيادة انتاجيتهم وتحسين مستوى أجورهم.
5. تساهم الشركات المتعددة الجنسيات في علاج ظاهرة استنزاف العقول البشرية، حيث تجد العمالة ذات الكفاءة والخبرات المميزة الفرصة للعمل في المشروعات الأجنبية بدلا من الهجرة للخارج.
6. تساهم الشركات المتعددة الجنسيات في زيادة القيمة المضافة ومستويات التشغيل في الأنشطة الاقتصادية الأخرى المرتبطة بعلاقات التشابك أمامية وخلفية مع المشرع الأجنبي.

إلى جانب هذه الآثار هناك آثار سلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة حيث:

- ❖ يتم انتقاد تأثر مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة على أساس أنها لا تساهم بدرجة ملموسة في توفير فرص العمل، التي يمكن أن تجد من البطالة واسعة الانتشار فيها وفي كافة أشكالها في المجالات المختلفة، لأنها تستخدم في الغالب أساليب انتاج مكثفة لرأس المال ولا تستخدم إلا عمل محدود، وسبب التطور النسبي لما تستخدمه من أساليب إنتاج ووسائل فإنها تتطلب نتيجة ذلك عمل نوعية أعلى، وهو الذي لا يتوفر في الدول النامية، وتعتمد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر على استيراده من الخارج مع هذه الاستثمارات وهو الأمر الذي حد من فرص استخدام العمل بدرجة كبيرة.
- ❖ كذلك الأمر لا يقتصر على مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بل يمتد ليشمل المشروعات المحلية، التي تحاول تقليد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في استخدام فنون انتاجية مكثفة لرأس المال والتي لا تتناسب وأوضاع الدول النامية ولأنها انتجت في الدول المتقدمة تقل حاجتها للعمل، وفي حالة حاجتها لعنصر العمل من نوعية أعلى لا يتوافر عادة في الدول النامية، ولذلك يتم الاعتماد في توفيره على الخارج.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل التنمية الاقتصادية في الدول النامية، وذلك بذكر مجموعة من التعريفات للتنمية الاقتصادية وكذلك الدول النامية وأبرز مقوماتها ومضامينها،

حيث أن الشركات متعددة الجنسيات اتجهت إلى البلدان النامية بهدف الحصول على أرباح كثيرة، كون أن الظروف تكون مناسبة بها، بالإضافة إلى هذا فإن للشركات المتعددة الجنسيات آثار إيجابية وأخرى سلبية على الدول النامية، تتمثل في نقل التكنولوجيا وآثارها على البطالة والتشغيل وميزان المدفوعات.

وتبقى البلدان النامية حسب تقارير الاستثمار العالمي التوجه نحو المزيد من التحرير وتقديم المزايا لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أثر الشركات المتعددة الجنسيات على الجزائر على الجزائر خلال الفترة:(2010-2021)

تمهيد:

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي أبدت رغبتها في الاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث أنها جعلت جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات المتعددة الجنسيات من أهم اهتماماتها، بالنظر الى الدور الرئيسي الذي بلغته في التنمية الاقتصادية وكذا تحقيق الرفاهية الاجتماعية، ورفع الانتاج و زيادة الايرادات، بالإضافة الى تخفيض معدلات البطالة، في حال قامت بالتوجيه الجيد لهذه الاستثمارات للقطاعات الحيوية حسب متطلبات السوق المحلية. حيث نتطرق في هذا الفصل الى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: المكانة القانونية للشركات المتعددة الجنسيات في التشريع الجزائري.

المبحث الثاني: نشاط الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر.

المبحث الثالث: الاثار الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات على الجزائر (2010-2021).

المبحث الأول: المكانة القانونية للشركات متعددة الجنسيات في التشريع الجزائري.

قام المشرع الجزائري بالتعامل مع موضوع الشركات متعددة الجنسيات بحذر، فقد فرض رقابة جدية على كافة الأنشطة التي تقوم بها في اطار الحدود الاقليمية وفق اختصاصات السيادة الوطنية والمشاركة الاجبارية للدولة في الاستثمارات المنشأة. وقد عرفت الجزائر عدة قوانين للاستثمار يمكن تقسيمها الى مرحلتين أساسيتين هما مرحلة اقتصاد السوق ومرحلة الاقتصاد الموجه، حيث تشرح كل مرحلة سياسات الدولة في مجال استقبال الاستثمار الأجنبي والتخلي التدريجي عن مبدأ السيادة الترابية التي كانت من أحد المعوقات الأساسية للاستثمار قبل أن يبدأ استبدالها بمناخ جديد اشتركت كل القوانين الاخرى في توفيره.

المطلب الأول: المكانة القانونية للشركات متعددة الجنسيات في فترة اقتصاد الموجه

تميزت مرحلة الاقتصاد الموجه بالتدخل الكبير للدولة في المجال الاقتصادي بصفة عامة والمجال الاستثماري بصفة خاصة. وترجم هذا التوجه النصوص القانونية الصادرة في تلك المرحلة وعلى راسها قوانين الاستثمار عبر فترتي الستينات والثمانينات.

أولا: مرحلة الستينات.

تبنت الجزائر في هذه المرحلة قانونين للاستثمار هما قانون 1963،وقانون 1966 ويعترف كلا القانونين بالمستثمرين الاجانب، ويمنح لهم مجموعة من الضمانات الامتيازات من أجل استقطابهم كطرف أجنبي دون تمييز بين مختلف أشكالهم. ويمكن تقسيم هذه الفترة الى: [1]

1. مكانة الشركات متعددة الجنسيات في قانون 277/63

رغم أن هذا القانون لا يتناول الشركات المتعددة الجنسيات صراحة إلا أنه يتحدث بالمقابل عن المستثمر الأجنبي، بعيدا عن تحديد معيار يستند اليه في تحديد الوطني و تفريقه عن الأجنبي، ربما يعود سبب ذلك الى اعتباره أول قانون يصدر بعد الاستقلال مما يعني حداثة التجربة وقلة الخبرة لقد تضمن هذا القانون مجموعة من الضمانات مقسما إياها الى قسمين:[2]

- ❖ الضمانات العامة والتي تبدأ من نص المادة 03، وتترتب هذه الضمانات اليا لكل الاستثمارات المقبولة.
- ❖ الضمانات الخاصة.

و يشير قانون 1963 في مادته الاولى الى أنواع الاستثمارات الانتاجية التي تستفيد من هذه الضمانات بحيث حصرها في الاستثمارات الانتاجية، مما يثير التساؤل عن أنواع الاستثمارات الأخرى و امكانية استفادتها من هذه الضمانات.

[1] يا زوينة، مرجع سبق ذكره، ص282

[2] قانون رقم 277/63 الصادر في 26 جويلية1963 يتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية، عدد53، الصادر في 26جويلية 1963.

وتعد حرية الاستثمار من الضمانات الأساسية المعترف بها للمستثمرين سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين، وطنية أو أجنبية دون تمييز، غير أن هذه الحرية مقيدة بمبادئ النظام العام الوطني. وبالرجوع الى نص المادة03 أعلاه نجدها تمنح الحرية للمستثمرين الأجانب دون الاشارة الى الوطنيين منهم، و يرجع السبب في ذلك لافتقار البلد في تلك الفترة الى رأس مال وطني قادر على القيام بالمشاريع المستعجلة التي تتطلبها التنمية.[1]

ان الهدف الأساسي من هذه الضمانات الممنوحة هو استقطاب رؤوس أموال أجنبية، و لكن على الرغم من ذلك فان قانون الاستثمار لسنة 1963 لم يحقق الأهداف المنتظرة منه حيث تم ابرام مشروعين فقط في هذه المرحلة. و يعود سبب اخفاق هذا القانون في تحفيز الاستثمارات الأجنبية بما فيه استثمارات الشركات متعددة الجنسيات للأسباب التالية: [2]

- ✓ ارتباط أغلب الامتيازات و الضمانات الممنوحة بشروط مقيدة تحد من هذه الامتيازات كالحرية المربوطة بالنظام العالم، وترك مفهوم هذا الأخير واسعا على اطلاقه بدون تقييد.
- ✓ التضييق على الشركات الراغبة في الاستثمار من خلال تحديد أنواع الاستثمارات المقبولة و بالتالي استبعاد كل استثمار اخر من غير الاستثمارات الانتاجية. بالإضافة الى فرض شروط الاعتماد و التعاقد لوجود الشركات الأجنبية على التراب الوطني، والتفريق في الضمانات بالنظر للأسلوب المتبع في التواجد.
- ✓ تحديد أصول وأشكال الربح التي ترغب الدولة الجزائرية في تحقيقها مما جعلها تحدد رأس المال الواجب توفيره (لا يقل عن 5 ملايين فرنكا)، تحديد مناصب الشغل الواجب توفيرها أيضا، وهي 100 منصب على الأقل، بالإضافة الى التركيز على الاستثمار المالي دون الاستثمار التكنولوجي.[3]
- ✓ وجود اجراءات صارمة تنفد من دون أخذ رأي المستثمر الأجنبي، وهو اجراء التأميم الذي قد يشمل الأرباح كما قد يشمل الرأس ماله ذاته.[4]

و تعدد الحجج التي يسوقها المستثمر الاجنبي لتبرير عزوفه عن الثوري لسنة الاستثمار، لكن السؤال المطروح عن حقيقة فعالية هذه العراقيل في عزوف الشركات الأجنبية في الجزائر. ام أن نية المستثمر الأجنبي جعلته يفض التواجد الفعلي في أماكن معينة و نشاطات محددة كقطاع المحروقات مثلا باعتبار حاجته اليها و ليس باعتبار مساعدة دول العالم الثالث كما جاء به أطروحات النظام الاقتصادي الدولي الجديد. و بفشل هذا القانون جاء قانون اخر ليحسن من هذه الضمانات الموجهة

[1] محفوظ لشعب، دراسات في القانون الاقتصادي، المطبعة الرسمية، الجزائر، 1992، ص92.

[2] يوسفي أمال، **الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التشريعات الحالية**، بحث لنيل شهادة الماجستير، فرع القانون الدولي و العلاقات الدولية، معهد الحقوق و العلوم الادارية، جامعة الجزائر، 2000، ص13.

[3] معاشو عمار، **الضمانات في العقود الاقتصادية الدولية في التجربة الجزائرية**، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في القانون الدولي، جامعة الجزائر 2001، ص13.

[4] محفوظ لشعب، مرجع سبق ذكره، ص94.

للشركات الأجنبية دون تحديد لصفاتها و جنسيتها، مع الزامية تطبيق القانون الوطني عليها، و هذا ما جعل الشركات الوطنية تخضع لنفس الزامات و ضمانات المستثمر الأجنبي.

2. مكانة الشركات المتعددة الجنسيات في أمر 284/66.

تم سن هذا القانون على اثر قرار مجلس الثورة في 12 فيفري 1966أي السنة موالية لتاريخ التصحيح الثوري لسنة 1965بهدف اثراء قانون الاستثمارات و تحديد نظام حقيقي للاستثمار الخاص، و قد أوضح الأمر رقم 284/66 في عرض اسبابه ان نجاح سياسة الاستثمارات تكون عن طريق اللجوء لاستدعاء رأس المال الخاص الوطني منه و الأجنبي على سواء.

وقد منح هذا القانون للمستثمر الاجنبي دون تمييز نمط استثمارهن و شكله (المباشر و الغير مباشر) امتيازات تعد البدايات الاولى لوضع سياسة تحفيزية للمستثمر الأجنبي في الجزائر أهمها:[1]

- ❖ تبسيط اجراءات الترخيص.
- ❖ الاعتراف للأشخاص الطبيعيين و المعنويين الجزائريين و الأجانب بإمكانية الاستثمار في القطاعين الصناعي و السياحي و هوما تؤكده المادة 01 من الأمر 284/66.
- ❖ امكانية مشاركة الاس مال الأجنبي في القطاعات الحيوية بالنسبة للاقتصاد الوطني، حسب نص المادة 02 من أمر 284/66.
- ❖ امكانية مشاركة الشركات المختلطة الاقتصاد مع الدولة سواء برأس مال وطني أو أجنبي. و يمكن ملاحظته على مجموع هذه المبادئ.[2]

ثانيا: مرحلة الثمانينات:

مع بداية الثمانينات عملت الجزائر على ترسيخ مبادئ اقتصادية قائمة بصفة أساسية على مركزية الاقتصاد الوطني و التوجه نحو مشاركة الرأس مال الخاص الوطني منه والأجنبي ويمكن البحث عن مكانة الشركات متعددة الجنسيات في هذه المرحلة من خلال نصين قانونيين.

1. مكانة الشركات متعددة الجنسيات في قانون 11/82.

ان أهم ما جاء به هذا القانون هو سماحه للرأس ما الأجنبي والمحلي بتكوين شركات مختلطة الاقتصاد، و يكون بذلك قد حدد نوع الاستثمار الذي ترغب الدول في تشجيعه، كما يؤكد نيتها في فرض التدخل المباشر للاستثمار الأجنبي ومشاركته المختلطة في الشركات الاستثمارية، وفضلت الاستثمار عن طريق الشركات المختلطة الاقتصاد. إن انشاء مثل هذه الشركات في تلك المرحلة كان منطقيا بسبب النظام الاشتراكي السائد فيها، هذا بالنسبة للطرف الوطني، بينما الطرف الاجنبي المتعود على الحرية في

[1] ريال زوينة، مرجع سبق ذكره، ص 285.

[2] بن نعمان جمال، تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر الى غاية 2000، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد و الاحصاء التطبيقي، المعهد الوطني للتخطيط و الاحصاء، جامعة الجزائر، 2003، ص112.

الاستثمار و التحرك اعتمادا على النسق الرأسمالي الذي نشأ فيه فانه يجد صعوبة كبيرة في تقبل هذا الاشتراك الاجباري والاقتناع به.

وقد ظهر موقف المشرع الجزائري واضحا صريحا بخصوص الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات التي لا ينفيها الوجود الواقعي رغم غياب نظام قانوني مؤطر ومحترم لخصوصياتها رغم استحواذ هذه الشركات المتعددة الجنسيات على 81.5 بالمئة من المبلغ الاجمالي للاستثمارات التي قدرت خلال الفترة الممتدةمن1962 الى غاية 1980 ب 22.9 مليار دينار موزعة على كلمن فرنسا، بلجيكا، ألمانيا الغربية، والولايات المتحدة الامريكية.[1]

2. مكانة الشركات المتعددة الجنسيات في قانون 13/86.

استأنف المشرع الجزائري من جديد سياسته المتمسكة بالأشكال التقليدية للاستثمار الأجنبي و هي المؤسسة المختلطة الاقتصاد بمشاركة مؤسسة عمومية أو خاصة جزائرية أو مشاركة بالأسهم وكل طريقة تمنح مراقبة فعالة على الطرف الاجنبي المشارك. و بموجب هذا القانون تأكدت مشاركة رأس المال و مساهمته في بناء التنمية الاقتصادية عن طريق انشاء شركات مختلطة، غير أن مشاركة رأس مال أجنبي في شركة مختلطة كان لا يتجاوز نسبة نسبة 45 بالمئة بينما رأس المال الجزائري كان يتراوح بين 51 بالمئة و 80 بالمئة من راس المال الخاص بالشركات المختلطة ورغم عدم ورود امتيازات اضافي كبيرة في قانون 13/86 فانه بقي متمسكا بمبادئه الرقابية الصارمة و على راسها امكانية التأميم لاعتبارات المصلحة الوطنية و التعويض الناتج عنه. و أمام النتائج غير المرضية التي وصل اليها الاقتصاد الجزائري خاصة بع انهيار أسعار البترول و بروز أزمة 1986، رأس السلطات الجزائري ضرورة اعادة النظر في السياسة الاقتصادية المنتهجة في سنة 1988 تبنت الجزائر اصلاحات أدت الى ظهور المؤسسة العمومية الاقتصادية وذلك بموجب قانون 01/88 المؤرخ 12 يناير 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية.[2]

المطلب الثاني: المكانة القانونية للشركات متعددة الجنسيات في التشريع الجزائري في ظل اقتصاد السوق.

في هذه المرحلة أصبحت مهمة الدولة هي الاشراف على عمليات الاستثمار، فقد قامت بفتح المجال أمام المستثمرين الاجانب و الوطنيين. عرفت هذه الفترة صدور قانونين للاستثمار، تميزا بتشجيع هذا الأخير و منح مجموعة من التحفيزات المستقطبة لرؤوس الأموال الأجنبية كذلك دون التفريق بين مختلف أشكالها و قدراتها. نوردهما كما يلي:

أولا: مكانة الشركات المتعددة الجنسيات في المرسوم التشريعي93/12.

[1] بن نعمان جمال، مرجع سبق ذكره، ص104.

[2] مرسوم تشريعي 12/93 مؤرخ في 05 أكتوبر 1993، يتعلق بترقي الاستثمار، جريدة رسمية عدد64، مؤرخة في اكتوبر 1993.

ان الطبيعة المزدوجة للاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مستثمر وطني يتمتع بجميع الضمانات التي يتمتع بها هذا الأخير من جهة و باعتباره أجنبي في نفس الوقت ليخضع بهذه الصفة الى الاجراءات رقابية ردعية صارمة من جهة اخرى أمر يستوجب نظرة جديدة أكثر شمولية وواقعية، وهو ما نتج عنه صدور المرسوم التشريعي 93/12 الذي يشكل توجها صريحا وواضحا نحو ليبيرالية الاقتصاد و السوق عوض التردد و التذبذب الدي عرفته القوانين السابقة، و ان كان المرسوم التشريع 93/12 صريحا في اختيار المنهج الاقتصادي المتبع فقد اغفل هو الاخر معايير التفريق بين الوطني و الأجنبي و هذا يعود الى رغبته في جذب المستثمر الاجنبي و الابتعاد عن كل ما يمكن ان يخلق تخوفا لدى هذا الاخير. ولقد ألغى قانون الاستثمار لسنة 1993 بصورة صريحة قانون11/82 و كذا كل القوانين الصادرة في نفس الموضوع و كل القوانين المخالفة له عدا القوانين المتعلقة بالمحروقات.[1]

و تظهر مكانة الشركات المتعددة الجنسيات بصورة كبيرة من خلال الضمانات و الامتيازات التي جاء بها هذا المرسوم التشريعي 12/93 كدليل على المكانة الهامة و المميزة للاستثمارات الأجنبية على اختلاف صورها وأشكالها ويمكن اجمال الضمانات التي كرسها المرسوم التشريعي فيما يلي:

- مبدأ المساواة في المعاملة.
- استبدل اجراء الترقيم بالتسخير، و حذف بذلك مصطلح التأميم و المصادرة و هو دليل على وعي المشرع بالنقاط التي تقلق المستثمرين الأجانب وتزيد من تخوفهم وقد كرست الاجراء المادة 40.
- استقرار أحكام القانون المعمول به، المادة39.
- ضمان تحويل الأرباح المادة 12.
- اعتماد تعويض عادل و منصف، المادة 40 فقرة2.
- تكريس امكانية اللجوء للتحكيم التجاري الدولي، المادة41.
- امتيازات اتفاقية.

ثانيا: مكانة الشركات متعددة الجنسيات في الأمر 03/01:

بعد الأمر 03/01 أحدث نص تشريعي ينظم الاطار القانوني العام الذي يحكم الاستثمارات في الجزائر. ورغم اعتباره نصا جديدا الا أنه لا يختلف الا ناذرا مع النص السابق هو المرسوم التشريعي 12/93.[2] و يمتاز هذا النص الجديد بتثبيت المكانة القانونية للاستثمارات الاجنبية و تعميق الضمانات و الامتيازات الممنوحة بها، من أجل تحفيز النشاط الاقتصادي و خلق مناصب عمل، ورفع الانتاج و الاستغلال الأمثل للقدرات الانتاجية الوطنية. ويمكن اجمال الخطوط العريضة للضمانات و الامتيازات التي يمنحها الأمر 03/01 للمستثمرين بما فيهم الشركات متعدة الجنسيات في:

[1] ريال زوينة، مرجع سبق ذكره، ص191.

[2] يوسفي محمد، مضمون أحكام الأم 01/03 المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001 ومدى قدرته على تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية، مجلة بحوث ادارية 2002، ص22.

- حرية الاستثمار.
- تبسيط الاجراءات الادارية.
- تحسين الضمانات المالية وحرية تحويل الرأس مال.
- امتيازات جبائيه و جمركية.
- المعاملة المتساوية.
- اعتماد مبدأ التعويض.
- اللجوء للتحكيم.
- ضمانات اتفاقية.

المطلب الثالث: الاطار المؤسساتي لتواجد الشركات المتعددة الجنسيات بالجزائر.

في اطار تشجيع و تطوير السياسات الاستثمارية في المجال الاقتصادي، أنشأت الجزائر مجموعة من الأجهزة الادارية مزدوجة الوظيفة، فهي تهدف الى تقديم التسهيلات الادارية للمستثمرين كما تعمل على رقابتهم من جهة ثانية.

أولا: الأجهزة المتخصصة.

إن الأجهزة المتخصصة كآلية لتشجيع وتطوير السياسات الاستثمارية في المجال الاقتصادي تنقسم إلى قسمين:

1. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

استحدث المشرع الجزائري هذه الوكالة بموجب المادة 06 من أمر 03/01خلفا لوكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها.[1]وتتولى هذه الوكالة المهام التالية:

- ضمان ترقية الاستثمارات و تطويرها ومتابعتها.
- استقبال المستثمرين المقيمين و الغير مقيمين واعلامهم ومساعدتهم.
- تسهيل القيام بالتشكيلات الأساسية للمؤسسات و تجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي.
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في اطار الترتيب المعول به.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار.
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الاعفاء.[2]

2. المجلس الوطني للاستثمار:

[1] مرسوم تنفيذي رقم 94-319 مؤرخ في 17 اكتوبر 1994، يتضمن صلاحيات و تنظيم وسير وكالة ترقي الاستثمارات و دعمها و متابعتها، جريدة رسمية عدد 67/ مؤرخة في اكتوبر 1994.

[2] ريال زوينة، مرجع سبق ذكره، ص305.

تدارك المشرع في الأمر 03/01 الفراغ الخاص بجهاز تخطيطي لسياسات الاستثمار الوطنية و الاجنبية، و أنشأ بموجب المادة 18 منه هذا الجهاز المتمثل في المجلس الوطني للاستثمار يرأسه رئيس الحكومة. و باعتباره هيئة تصور واعداد لسياسات الحكومة في مجال الاستثمارات، يكلف المجلس الوطني للاستثمار باقتراح استراتيجية و أولويات تطوير الاستثمار من جهة و اقتراح تدابير تحفيزية اتجاه المستثمرين من جهة اخرى.[1]

3. وزارة الصناعة و ترقية الاستثمار:

استحدث وزارة الصناعة وترقية الاستثمار بموجب المرسوم الرئاسي 07-173 مؤرخ في 18 جمادى الأول سنة 1428 الموافق ل 04 يونيو 2007، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة.[2] أما المهام المباشرة للوزارة فيما يخص ترقية الاستثمار، فقد تم تحديدها من خلال المهام التي أسندت لوزير الصناعة وترقية الاستثمار بهذا الخصوص، وذلك في المادة الثانية.[3]

ثانيا: الأجهزة العامة:

وهي متواجدة في عدة مجالات نذكر منها:

1. في المجال المالي:

❖ **مجلس النقد و القرض:**

يشكل مجلس النقد و القرض جهاز الدولة لتسيير سياسة القرض، فقانون النقد 11/03 فوض له مجموعة من الفرضيات وهي:[4]

- ✓ اصدار النقد. وأهدافه.
- ✓ تحديد السياسة النقدية و الاشراف عليها.
- ✓ تحديد سوق. ووضع قواعد الوقاية في البنك.
- ✓ تحديد شروط البنوك و المؤسسات المالية، وشروط اقامة شبكات فروعها
- ✓ حماية زبائن البنوك و المؤسسات المالية وغيرها من الصلاحيات.

❖ **اللجنة المصرفية:**

تمارس هذه اللجنة رقابتها على القروض الممنوحة للمستثمرين سواء كانت رقابة نوعية أو كمية، كما تراقب اللجنة تسيير المؤسسات و البنوك وهي رقابة التسيير، و تمارس أيضا الرقابة على الصرف، كما أن هناك الرقابة على اعادة التمويل.

---

[1] احمد دبيش، مرجع سبق ذكره، ص372.

[2] المرسوم 07-173 المتعلق بتعيين أعضاء الحكومة، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية، العدد33، الصادر بتاريخ 7يوليو2007، ص2.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد17، الصادر بتاريخ 30 مارس 2008، ص71.

[4] أمر 03-11 مؤرخ في 26 اوت2003، يتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، عدد52، الصادر في اوت 2003.

2. في مجال المحروقات:

تجلت آليات الرقابة من خلال استحداث سلطتين هما:

❖ **سلطة ضبط المحروقات:**

تراقب سلطة ضبط المحروقات المجال النفطي و المحيط الخاص به حيث تسهر على احترام مقاييس العالمية، و الجوانب البيئية و الصحية. كما تفرض عقوبات و غرامات لتفعيل احترام اجراءاتها و النصوص القانونية المطبقة في القطاع.[1]

❖ **الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات:**

يتمثل دورها في القيام بمنح رخصة التنقيب كما أوجب نص المادة 22 من قانون المحروقات على كل متحصل على رخصة التنقيب وضع تحت تصرف الوكالة كل المعطيات و النتائج الناجمة عن أشغال التنقيب.

المبحث الثاني: نشاط الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر.

تلعب الشركات متعددة الجنسيات دورا هاما في التنمية الاقتصادية في الجزائر و تحقيق الرفاهية و كذا زيادة ايرادات السلطات الجزائرية في القطاع الجمركي بفضل الفروع العديدة التي تملكها في قطاع المحروقات و قطاعات اخرى. لكن بالمقابل واجهت هذه الشركات عدة معيقات في نشاطها.

المطلب الأول: فروع الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر.

انقسمت الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر إلى فرعين رئيسين هما:

اولا: الشركات البترولية المتعددة الجنسيات بالجزائر.

لقد تجاوز عدد الشركات البترولية العالمية العاملة في الجزائر في قطاع المحروقات 20 شركة. وهي تتوزع بين طرفي الاستثمار في القطاع، بين العمليات القبلية "amants" و العمليات البعدية "avals"، أي بين اكتشاف البترول وانتاجه وبين نقله وصناعة تكريره و تسويقه، حيث يتم ذلك كله في اطار عقود الشراكة التي تربطها مع الشركة الوطنية للمحروقات "سوناطراك" وفق قانون المحروقات الجزائري.[2] وقد تم تطوير عقود الشراكة بين شركة سوناطراك و الأطراف الأجنبية في اطار التشريع الجزائري وفي ظل مجموعة من التحفيزات المادية وذلك كله في اطار الحفاظ على السيادة الوطنية و اشراف الدولة على تسيير الثروات الطبيعية للجزائر.

وفيما يلي قائمة عن هذه الشركات العاملة بالجزائر، في مناطق الجنوب الجزائري.

---

[1] تنص المادة 18 من قانون 05-07 على" كل شخص قبل القيام بأي نشاط موضوع هذا القانون، أن يعد و يعرض على موافقة سلطة ضبط المحروقات دراسة التأثير البيئي و مخطط تسيير بيئي يتضمن اجباريا وصفا لتدابير الوقاية و تسيير المخاطر البيئية".

[2] نقلا عن الموقع الالكتروني لوزارة الطاقة و المناجم الجزائرية، على الموقع www.mem-algeria.org.

الجدول رقم (04): قائمة الشركات البترولية متعددة الجنسيات العالمية العاملة في الجزائر سنة 2021 في مناطق الجنوب الجزائري.

الشركات البترولية العالمية	
مجموعة أمراداهاس	AMERDAHESS COPORATION LTD
مجموعة أناداركو للبترول	ANADARKOPETROLIUM CORPORATION
بريتش بتروليوم الجزائر	BP ALGERIE
بي أس بي ايلتون	BHP BILLITON
بيرلينجيتون الموارد الجزائر	BURLINGTON RESOURCES ALGERIA LTD
ايني الجزائر الإنتاج	ENI ALGERIA PRODUCTION BV
أف سي بي	FIRST CALGARY PETROLEUM FCP
جي دي أف سويس "غاز فرنسا سابقا"	GDF GUEZ EX GAZ France
جولف كايتون	GULFKEY STONE GPA
ميداكس للبترول	MEDEX PETROLIUM
بيت رودا	PETRO CANADA
نيترونا سي بي اش دي	PETRONA CBHD
بيتر فتنام	PETROVIETNAM PIDC
ري يسول الجزائر للاكتشاف	REPSOL EXPLORATION ALGERIA SA
روز نشت سترو ترتس غاز	ROSNEEFT-STROYTRANS GAZ LTD
شلومبرجر	SCHLUMBERGER
شل للتسويق	SHELL MARKETING
ستات ويل الجزائر	ALGERIE STATOIL
توتال الجزائر	TOTAL ALGERIE
توتال لوير كون الجزائر	TOTAL BITUME ALGERIA SPA

المصدر: الموقع الالكتروني لوزارة الصحة و **المناجم الجزائرية** WWW.mem-algeria.org.

ان هذه الشركات متعددة الجنسيات العاملة بالجزائر تمكنت من صناعة شبكة عنكبوتية أحكمت سيطرتها على صناعة و انتاج البترول في الجزائر، فلا وجود لأية عملية بحث و تنقيب أو استغلال

للبترول من دون اشراك هذه الشركات، اما ماليا أو تقنيا أو تكنولوجيا، و حتى الأنشطة المتعلقة بعمليات النقل بواسطة الأنابيب و التسويق، فلهذه الشركات مشاركة فعالة في انجازها، ناهيك عن أنشطة التكرير التي تعتمد سوناطراك في تحقيقها على تكنولوجيا هذه الشركات و دورها في البحث و التطوير وفق عقود الاشتراك في ها المجال. وتظهر بيانات الطاقم و المناجم الجزائرية على مستوى نشاط توزيع و تخزين المواد البترولية وجود أربعة شركات عالمية تحتكر هذا النشاط عالمية تحتكر هذا النشاط ودائما وفق عقود الاشتراك مع الشركة الوطنية سوناطراك وهي مسجلة في الجدول التالي وفق تخصصها.[1]

الجدول (05): الشركات البترولية المتعددة الجنسيات العاملة في أنشطة تخزين و توزيع المواد البترولية في الجزائر.

الشركات	مجال النشاط
شل الجزائر للتسويق	تخزين و توزيع زيوت التشحيم
أوتوموبيل الجزائر للتوزيع	تخزين و توزيع زيوت التشحيم
توتال الجزائر	تخزين و توزيع زيوت التشحيم
توتال بيتوم الجزائر	التوزيع للزفت

المصدر: الموقع الالكتروني لوزارة الصحة و المناجم. www.mem- algeria. Org

بالرجوع الى الجدول، يمكن القول أن الشركات البترولية متعددة الجنسيات لها مساهمات فعالة و عديدة في تطوير قطاع البترول الجزائري، عن طريق الدور الذي لعبته في تطوير مجالات الاكتشاف و البحث و الاستغلال كنشاطات قبلية، وكل النشاطات البعدية المتعلقة بعملية توزيع و تسويق و صناعة التكرير. الا أن تكلفة لك تعتبر مرتفعة، فعلى قدر هذه المساهمة فهي نخلق تبعية دائمة لقطاع البترول الجزائري، اذ لا يمكن للشركة الوطنية التجرؤ على انجاز أي عملية في المجالات المرتبطة بالأنشطة السابق ذكرها أو احداها من دون اللجوء الى الاشتراك مع هذه الشركات.

ثانيا: الشركات الغير بترولية المتعددة الجنسيات بالجزائر.

بالإضافة الى فروع الشركات البترول المتعددة الجنسيات الموجودة في الجزائر، توجد أيضا شركات اخرى تعمل خارج قطاع المحروقات. والجدول الموالي يبين القائمة لبعض فروع الشركات الكبرى متعددة الجنسيات العاملة في الجزائر خارج قطاع المحروقات:

الجدول رقم (06): قائمة لبعض فروع الشركات الكبرى متعددة الجنسيات العاملة بالجزائر خارج قطاع المحروقات.

اسم الشركة	البلد	القطاع
ABB INTERNATIONAL MARKETING	سويسرا	البحث و التطوير

[1] ريال زوينة، مرجع سبق ذكره، ص344.

BUSINESS MACHINES ALGERIAN	فرنسا	تجارة الجملة
BASF SPF	المانيا	تجارة الجملة
BERGERAT MONNOYEUR	فرنسا	تجارة الجملة
CIEPTAL SPA	فرنسا	تجارة الجملة
DIAMAL SPA	فرنسا	تجارة الجملة
DRAGADOS INDUSTRIAL ALGERIE	اسبانيا	المنتجات الغذائية
ETS SAHLI MOHAMED	جمهورية كوريا	التجارة الالية و الاصلاح
FORMAGERIE BEL ALGERIE SPA	فرنسا	المنتجات الغذائية
GLAXO SMITH KUNE ALGERIE SPA	انجلترا	الكيمياويات و المنتجات الكيمياوية
JALCO JAMEEL ALGERIE	السعودية	تجارة الجملة
MAERSK ALGERIE	الدنمارك	النقل
MICHELIN ALGERIE	فرنسا	منتجات المطاط
NATEXIS ALGERIE	فرنسا	المالي
NV ORGANON	هولندا	الخدمات الصحية و الاجتماعية
ORASCOTELECOM	مصر	الاتصالات
PARIBAS EL DZAIR	فرنسا	المالي
PEUGEOT ALGERIE PSA	فرنسا	تجارة الجملة
RENAUL ALGERIE SPA	فرنسا	تجارة الجملة
RHODIA ALGERIENNE	فرنسا	تجارة الجملة
SIKA OUTRE MER	سويسرا	البناء
SOCIETE-ALGERIENNE D HOTELLERIE	غير معروف	تجارة التوزيع
SOPREMA	فرنسا	تجارة الجملة.

المصدر: على موقع: Win of change in Alegria

في الحقيقة لا يمكننا دراسة كل الفروع المذكورة في الجدول لأن المجال لا يسمح بذلك، لكن يمكننا أخذ عينة عن بعض الفروع المتواجدة بالجزائر للشركات متعددة الجنسيات في بعض النشاطات.

المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة الواردة إلى الجزائر ومصادرها.

أولا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر.

إن الجزائر وكأي بلد آخر تسعى دائما لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن خلال الجدول التالي سنعرض تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر خلال الفترة(2010-2020).

الجدول رقم (07): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2010-2020).

(الوحدة: مليون دولار)

سنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	مجموع
تدفقات واردة	2.050	2.571	2.900	2.661	1.507	-587	1.546	1.203	1466.1	1382.9	1125	15455

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (2010-2021).

يظهر من خلال الجدول أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، ضلت دون المستوى المطلوب حيث لم تتعد قيمتها 2.900 مليون دولار أمريكي، كأعلى مستوى بلغته خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2020، وذلك سنة 2012، كما تميزت أيضا بالتذبذب وعدم الاستقرار، فبعد التحسن الملحوظ الذي حققنه خلال سنة 2012 ومقارنة بما كانت علية في السابق، تراجعت مرة أخرى إلى مستويات دنيا خلال السنوات 2013، 2014، 2015،2016، 2018، لتأخذ في التحسن مجددا بمقدار قليل خلال سنة 2018 بقيمة 1466.1، ثم تتراجع مرة أخرى سنة 2019 و 2020.

إن تراجع أسعار النفط كان لها الأثر في انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الجزائر، وما خلفته من آثار في نفوس المستثمرين الأجانب وتهربهم من الاستثمار في مجال المحروقات، كذلك يرجع سبب ضعف الاستقطاب وعزوف الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمار في الجزائر إلى ضبابية بعض جوانب السوق الجزائرية وعدم الشفافية والغياب الشبه الكامل للكثير من المعطيات والمؤشرات الاقتصادية وغير الاقتصادية المساعدة على اتخاذ القرار بالاستثمار، بالإضافة إلى عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم وضوح الإطار التشريعي للاستثمار وما يترتب عن ذلك من زيادة في درجة المخاطرة التي قد يتعرض لها المستثمر. وكان لجائحة كورونا أو ما يعرف بكوفيد 19 الأثر في انخفاض التدفقات الاستثمارية لسنة 2020 نظرا للسياسات المتبعة لتفادي انتشار الفيروس، فحالات الاغلاق وتدابير التخفيف كان لها الأثر على جميع مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد تم تعليق النفقات الرأسمالية والتوسعات الجديدة بسبب الاغلاق الفعلي للمواقع وتباطؤ الانتاج ما جعل مقدار التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية يتراجع لقيمة 1125.

ضعف هذه التدفقات يؤكده من جهة أخرى ترتيب الجزائر ضمن مجموع الدول العربية المتلقية لهذا النوع من الاستثمارات، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (08): ترتيب الجزائر ضمن مجموعة من الدول العربية فيما يخص تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال الفترة (2010-2020).

(الوحدة: مليون دولار)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
سعودية	21.56	16.4	12.182	8.865	8.012	8.41-	7.453	1.421	4247	4563	5486
امارات	3.948	7.679	9.608	10.488	10.823	10.976	8.986	10.354	10385.3	17875	19844
مصر	6.386	483-	2.789	4.192	4.612	6.885	8.107	7.392	8141.3	9010	5852
لبنان	4.955	3.381	3.678	2.880	2.906	2.341	2.564	2.628	2653.9	2055	3067
مغرب	4.362	2.519	2.887	3.298	3.561	3.162	2.322	2.651	3558.9	1720	1763
جزائر	2.050	2.571	2.900	2.661	1.507	587-	1.546	1.203	1466.1	1382.9	1125

مصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير المناخ الاستثماري، مرجع سبق ذكره.

نرى من خلال الجدول الموضح أعلاه أن نسبة التدفق الوارد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر مقارنة بالتدفق منها إلى مجموع الدول العربية يبقى ضعيفا كما أشرنا إليه سابقا، حيث قدرت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر سنة 2020 ب 1125 مليون دولار وهي قيمة ضئيلة جدا مقارنة بالتدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لباقي الدول العربية.

ثانيا: مصادر التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر:

تظهر لنا المعطيات الاحصائية المتوفرة حول مصدر التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، أن هذه الأخيرة وزعت كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(09): مصدر التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2017).

المناطق	عدد المشاريع	المبلغ بمليون دج

أوروبا	472	1148208
الاتحاد الأوروبي	332	666499
آسيا	114	169732
أمريكا	18	68813
الدول العربية	262	1057257
افريقيا	6	39686
استراليا	1	2974
دول أخرى	28	33160
المجموع	1120	13250102

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ، على الموقع: https://www.andi.dz بتاريخ 2022/05/23.

يظهر لنا من خلال الجدول أعلاه أن النسبة الكبيرة من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر توزعت إلى ثلاث مجموعات، الدول الأوروبية بمبلغ 1148208 مليون دج، حيث تستحوذ منه دول الاتحاد الأوروبي على أكبر التدفقات الاستثمارية بمقدار 66649 مليون دج، وكذلك الدول العربية بمبلغ 1057257 مليون دج، الدول الآسيوية بمبلغ 169732 مليون دج، أما التدفقات الأخرى فوزعت بين افريقيا وباقي الدول الأخرى، أما من حيث المشاريع الاستثمارية فقد كان لأوروبا النصيب الأكبر من هذه الاستثمارات في الجزائر بمجموع 472 مشروع استثماري، يليها الاتحاد الأوروبي بمجموع 332 مروع استثماري، لتأتي الدول العربية في المرتبة الثالثة بمجموع 262 مشروع استثماري، وآسيا في المرتبة الرابعة بمجموع 114 مروع استثماري.

ويعود السبب في ارتفاع حصة الدول الأوروبية إلى عدة أسباب، أهمها اتفاق الشراكة الذي أبرمته الجزائر مع الاتحاد الأوروبي والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تم إبرامها بين الطرفين والمتعلقة أساسا بالاستثمار ومنع الازدواج الضريبي، بالإضافة إلى عوامل أخرى العامل الجغرافي وما له من أثر حسن على تكاليف عمليات الاستثمار والأنشطة الأخرى المرتبطة بها. في حين كان السبب في ارتفاع حصة الدول العربية مقارنة بباقي العالم والجهات الأخرى في مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، للوضع الاقتصادي العالمي ومستوى الاضطراب الذي ميزه خلال السنوات الأخيرة وما ترتب عن ذلك ارتفاع في درجة المخاطرة، ومنه توجه أصحاب رؤوس الأموال إلى البحث عن أسواق أخرى أكثر استقرارا، ونشير هنا إلى أن هذا العامل لم يساهم فقط في تحول رؤوس الأموال العربية إلى الاستثمار البيني العربي فقط، وإنما في تغير اتجاهات تدفق رؤوس الأموال العربية كذلك، ومن بين العوامل الأخرى

التي ساعدت على ارتفاع حصة الاستثمارات العربية إلى مجموع الاستثمارات الأجنبية الواردة، القرب الجغرافي واللغوي والعقائدي وغيرها من العوامل الأخرى.[1]

المطلب الثالث: معيقات وضمانات الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات.

رغم ان للشركات متعدد الجنسيات عدة معيقات تعرقل نشاط استثماراتها الا أنها تملك ضمانات تساعدها على استمراره و نجاحها.

أولا: معيقات الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات.

أحصت الدراسات المنجزة من طرف الخبراء الاوروبيون اثني عشر عاملا سلبيا يساهم في اعاقة نشاط استثمارات الشركات متعددة الجنسيات:[2]

1. انتاجية اليد العاملة(ضعيفة جدا).
2. الاستقرار السياسي السيء.
3. الرشوة.
4. الحكم غير الراشد.
5. البنى التحتية غير المتطورة.
6. الخدمات الجمركية الثقيلة.
7. خدمات بنكية رديئة.
8. انتشار الجريمة.
9. انتشار السرقة وغياب الأمن العام.
10. منافسة القطاع الموازي.
11. الوصول الى التمويل صعب جدا.
12. مستوى المعيشة متدن.

ومن خلال الدراسة السالفة الذكر سيتم الوقوف أمام أهم معوقات استثمارات الشركات متعددة الجنسية في الجزائر و شرحها:

❖ **مشكل النمو الاقتصادي:**

يمثل معدل النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري، حيث كان السبب في ظهور مجموعة الاقتصاديات الناشئة و زيادة قدرتها على جلب معدلات مرتفعة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتدفقة صوب البلدان النامية باعتبار أن معدل النمو في الناتج المحلي يمثل مظهر من مظاهر الاستقرار الاقتصادي، وزيادته تعني زيادة الطلب الكلي و المداخيل. و تشير العديد من الدراسات الى ان الاقتصاد الجزائري قد تعرض الى العديد من الصدمات الداخلية و الخارجية والى الكثير من الاضطرابات وعدم الاستقرار والتي أثرت تأثير مباشر و سلبيا على مسيرة الاقتصاد و معدلات نموه، فكان من الطبيعي أن تتباطأ معدلات النمو الحقيقية.[3] و الجدول الموالي يبين التطور في معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010-2020).

---

[1] نشرية وزارة التجارة حصيلة الأنشطة وإحصائيات السداسي الأول من سنة 2017، ص 09.

[2] عبد المجيد بوزيدي، ترجمة عبد الوهاب بوكروح، **لماذا يعزف المستثمرون الأجانب عن القدوم الى الجزائر؟**، مقال جريدة الشروق اليومي، العدد1689، 18 ماي 2006، ص10.

[3] محمد خليل بوحلايس، **معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحلي الاقتصادي، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2009، ص ص (139-140).

الجدول رقم(10): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010-2020).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل النمو %pib	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8	3.7
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل النمو %Pib	3.2	1.3	1.1	1	5.10-	6

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي.

ان أهم ما يمكن استنتاجه من هذا الجدول أن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ظهر بنتائج سالبة خلال سنة 2020. وهذا عكس السنوات السابقة التي رغم تذبذب هذه المعدلات و انخفاضها الا أنها كانت موجبة.

❖ **مشكلة التمويل و عجز القطاع المصرفي:**

تواجه عملية الاستفادة من التمويل عراقيل مرتبطة أساسا بتشكيلة النظام المالي و البنكي للجزائر و الذي يخضع لسيطرة عالية للدولة و عدم تحرك البنوك والمؤسسات المالية من نفوذ وأثر الدولة، اضافة الى هذا هناك قيود تعيق تأهيل القطاع البنكي و التي تتمثل في:[1]

- ✓ محدودية التشريعات المصرفية سواء من الناحية التقنية أو من الناحية القانونية.
- ✓ نقص الكفاءة المهنية لدى الموظفين البنكيين خاصة ما تعلق بالطرق الحديثة لتسيير القروض و تسيير المخاطر.
- ✓ تأخر كبير في الأساليب و التقنيات الحديثة في مجال الادارة و التعامل مع المعلوماتية.
- ✓ رداءة السوق المالي بسبب ضعف أداء بورصة الجزائر.

❖ **مشكل الاقتصاد غير الرسمي (القطاع الموازي):**

عرف الاقتصاد الجزائري ظاهرة الاقتصاد الخفي أواخر ثمانينات القرن العشرين، تزامنا مع الاجراءات الاولى لعملية الاصلاح الاقتصادي التحويلي الى اقتصاد السوق. و بحسب وزارة التجارة، توجد 566 سوق موازية ينشط فيها أكثر من 100ألف متدخل 10 بالمئة من مجموع التجار المسجلين في السجل التجاري. كما تؤكد الاحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر على 40 بالمئة من الكتلة النقدية المتداولة في السوق. وهي نسبة مرتفعة جدا تؤكد عدم تحكم السلطات الاقتصادية في هذه الظاهرة.[2]

[1] فاطمة بن عبد العزيز، **فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر و اثاره على اقتصاديات الدول النامية –حالة الجزائر**–، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، ص509.

[2] ريال زوينة، مرجع سبق ذكره، ص219.

❖ **مشكل الفساد:**

لقد وضع البنك الدولي تعريفا للأنشطة التي تندرج تحت تعريف الفساد على النحو التال: " اساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو اجراء طرح لمناقصة ما.[1]

❖ **مشكل البنى التحتية:**

يعتبر توفير بنية اساسية وكافية من الكهرباء و مياه الصرف الصحي و طرق و موانئ و مطارات و شبكة اتصالات هو أساس عملية التنمية من ناحية و أحد شروط استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية اخرى. اذ تعاني الجزائر من قصور واضح في توفير مثل هذه الخدمات حيث أن البنية التحتية تساعد المستثمر على اقامة مشروعه.

❖ **مشكل هدم وضوح السياسات الاقتصادية.**

و المصاحبة للنشاط الاستثماري. يتمثل هذا المشكل في غياب التخطيط المنظم، والاعتماد على العشوائية في الكثير من الأمور الداخلية، مما نجم عنه النقص في الكفاءة الادارية و المؤسساتية.[2]

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات على الجزائر من الفترة 2010-2021.

كان للاستثمار الأجنبي المباشر (الشركات متعددة الجنسيات) آثار عديدة على التنمية الاقتصادية في الدول النامية بشكل عام، وعلى الجزائر بشكل خاص، حيث مس جوانب عديدة من الاقتصاد الجزائري، كالأثر على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وكذلك الأثر على ميزان المدفوعات، والعمالة.

المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر(الشركات متعددة الجنسيات) على النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

لمعرفة مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر (الشركات متعددة الجنسيات) في النمو الاقتصادي نعتمد على الجدول التالي:

[1] وصاف سعيدي، **اليات معالجة ظاهرة الفساد الاقتصادي في البلدان النامية مع التركيز على حالة الجزائر**، الملتقى الدولي الاول حول أبعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في البلدان النامية، كلية الحقوق و العلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، نوفمبر 2006، ص ص (1-2)

[2] محمد خليل بو حلايس، مرجع سبق ذكره، ص149.

الجدول رقم(11): الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الواردة بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2010-2020).

(الوحدة: مليار دولار)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
التدفقات الواردة	1.40	1.30	0.70	0.80	0.70	-(0.30)	1.00	0.70	0.80	0.80	0.80

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مجموعة البنك الدولي على الموقع: www.albankaldawli.org ، تاريخ الاطلاع 2022/05/17، 20:53.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي، ومنه تحقيق التنمية الاقتصادية هي نسب تتميز بالتذبذب خلال الفترة 2010-2020، حيث بلغت أعلى نسبة لها سنة 2010 بمقدار 1.40 مليار دولار من مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي ككل، ثم تواصلت مساهمة الاستثمار إلى أن وصلت لقيمة 0.80 مليار دولار عام 2020 وهي بعيدة كل البعد عن الأهداف المرجوة من سياسة جلب هذه الاستثمارات إلى الجزائر.

يمكننا القول، أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2010-2011 كانت جيدة مقارنة بالسنوات الأخيرة وذلك راجع إلى التحسن النسبي في بيئة الاستثمار والانتعاش الذي شهدته أسواق النفط آنذاك، في حين يرجع سبب التراجع في هذه النسبة خلال سنة 2020 لأزمة فيروس كورونا التي حدت من نشاط الشركات المتعددة الجنسيات نتيجة للتوقف الذي شهده العالم في كافة المجالات والإغلاق التام للحد من تفشي هذه الجائحة.

الشكل رقم(10): الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الواردة بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي خلال الفترة(2010-2020).

(الوحدة: مليار دولار)

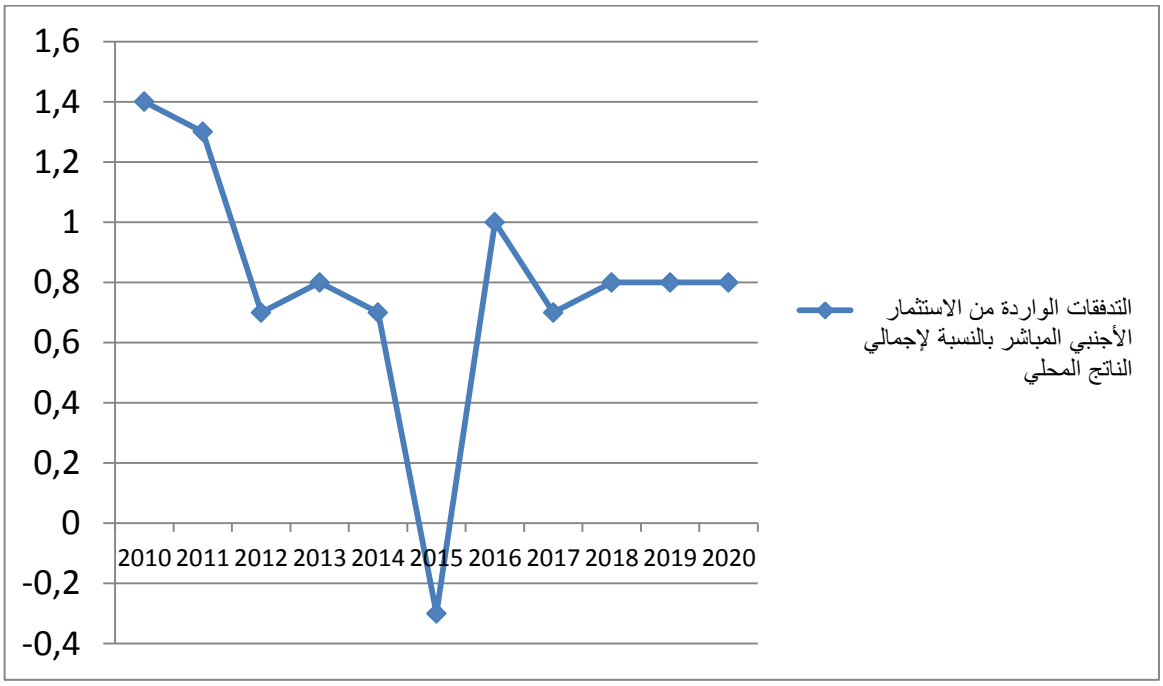

المصدر: مجموعة البنك الدولي على الموقع www.albankaldawli.org مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر(الشركات متعددة الجنسيات) على ميزان المدفوعات في الجزائر.

كان للاستثمار الأجنبي المباشر نصيب في التأثير على ميزان المدفوعات في الجزائر، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (11): الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الواردة (ميزان المدفوعات بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي).

(الوحدة: مليار دولار)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
صافي التدفقات الواردة بميزان المدفوعات	2.30	2.57	1.50	1.69	1.50	-(537792921.00)	1.64	1.23	1.47	1.38	1.13

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مجموعة البنك الدولي، مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع 2022/05/18، 11:00.

من خلال الجدول يتضح لنا، أن الاستثمارات الأجنبية المبشرة التي تترأسها الشركات المتعددة الجنسيات قد أثرت على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2010-2020، حيث أنها ساهمت في تحسين وضعية ميزان المدفوعات بما توفره من رؤوس أموال خبرات فنية وإدارية، ترفع مستوى الطاقة الانتاجية بالبلد ومنه تحقيق فوائض للتصدير ينتج عنها تحسن في وضعية ميزان المدفوعات، حيث بلغ أعلى قيمة له بسنة 2011 بمقدار 2.57 مليار دولار، ثم استمر في التذبذب ليصل لأدنى قيمة له سنة 2020 بمقدار مساهمة 1.13 مليار دولار، نتيجة لجائحة كورونا التي عطلت سلاسل الامداد وشبكات الانتاج، وقيدت تدفق السلع والخدمات وحركة التجارة ورؤوس الأموال، نظرا لسياسات الاغلاق المتبعة للحد من انتشارها.

المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر (الشركات متعددة الجنسيات) على التشغيل في الجزائر.

تسعى جميع الدول النامية أو المتقدمة للحد من ارتفاع معدلات البطالة على حد سواء، وعلى رأسها الجزائر التي تعمل جاهدة لبلوغ هذا الهدف بفتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، على أمل خلق فرص جديدة ومتزايدة للعمل، الجزائر والتي عانت من هذه المشكلة منذ بداية الثمانينات وخصوصا منذ بدء تطبيق برنامج التعديل الهيكلي في بداية التسعينات، التي شهدت إصلاحات عميقة أهمها استعادة التوازن الكلي على حساب الشغل، إعادة هيكلة الشركات، تشجيع وتعليم الاستثمار الخاص، خوصصة القطاع العمومي.

وفيما يلي جدول يبين معدلات البطالة في الجزائر:

جدول رقم (12): معدل البطالة خلال الفترة (2010-2021)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل البطالة%	10	10	11	9.80	10.20	11.20
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل البطالة%	10.20	10.30	10.40	10.50	10.60	1070

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مجموعة البنك الدولي، مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع 2022/05/19، 14:14.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل البطالة في ارتفاع مستمر وذلك منذ 2010، ويرجع ذلك للتدهور الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر جراء تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية وسياسة التقشف من طرف الحكومة الجزائرية أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع الجزائري، وقد بلغت معدلات البطالة أعلى

نسبة لها سنة 2021 بمعدل 12.70 نتيجة للتأثير السلبي لجائحة كورونا والاجراءات الوقائية التي فرضتها الدولة من اجل الوقاية من الفيروس، هذا ما عمق من حدة البطالة في هذه الفترة.

الشكل رقم(11): معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2021).

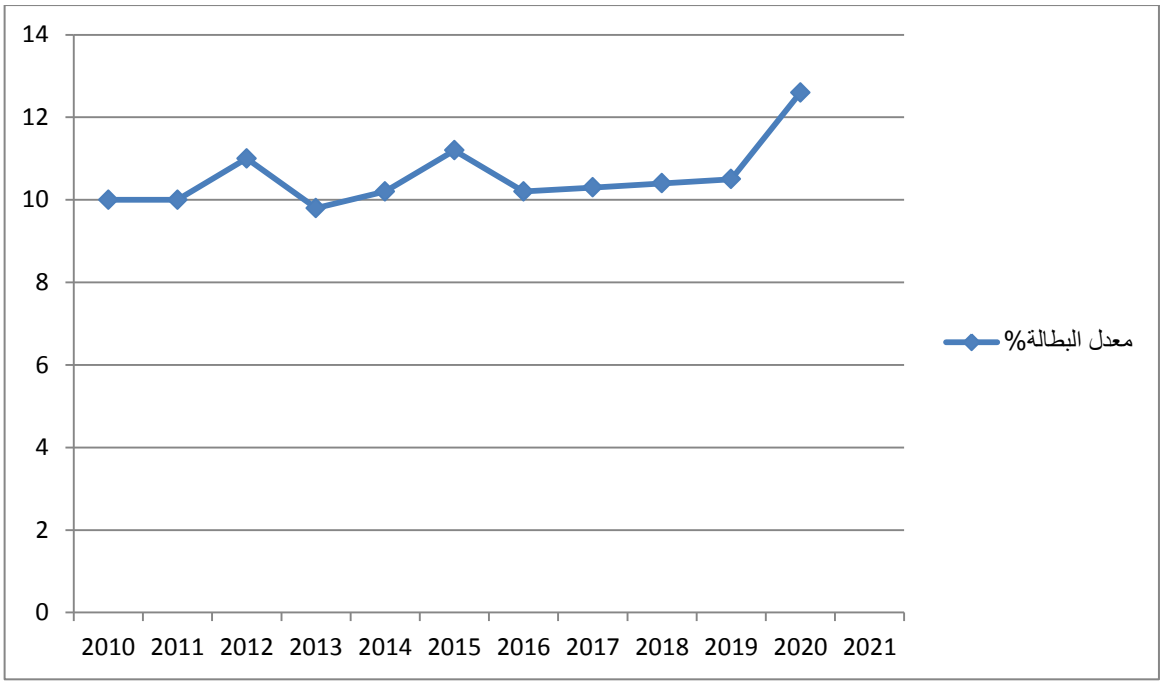

المصدر: مجموعة البنك الدولي، على الموقع www.albankaldawli.org مرجع سبق ذكره.

أما بخصوص تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة على التشغيل في الجزائر، فيظهر ذلك من خلال خلقها مناصب شغل جديدة خلال الفترة (2002-2017) وهذا ما سنوضحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(13): إجمالي مناصب الشغل المعلنة خلال الفترة (2002-2017) وحصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة منها.

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

مشاريع الاستثمار	عدد مناصب الشغل المعلنة	النسبة المئوية
الاستثمارات المحلية	1098011	89.15
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	133589	10.85
اجمالي مناصب الشغل المستحدثة	1231594	100

المصدر: بيانات التصريح بالاستثمار الصادرة عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الموقع: .https//www.andi.dz

من خلال النظر لمعطيات الجدول يظهر لنا أن دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق مناصب شغل جديدة مازال ضعيفا، حيث يظهر أن حصتها من إجمالي مناصب الشغل التي أعلنت خلال هذه الفترة كانت في حدود (10.85)، وهو ما يعبر عن طبيعة سياسة التضييق في التشغيل المعتمدة من طرف المستثمرين الأجانب، وهي سياسة تتعارض مع أحد أهداف الجزائر وغيرها من الدول النامية المستقطبة لهذا النوع من الاستثمارات، والمتمثل في خلق مناصب شغل جديدة وخلق نوع من الاحتكاك بين العاملين الأجانب بالمشروع الاستثماري الأجنبي والقائمين عليه، والعاملين المحليين بهدف اكتساب الخبرات والمهارات الفنية.

خلاصة الفصل:

عملت الجزائر على جلب استثمار الشركات متعددة الجنسيات و ذلك يظهر من خلال النصوص و التشريعات المدعمة، التي أهمها قانون النقد و القرض 90-10 الذي جاء لمعالجة قانون 93-12، المتعلق بترقية الاستثمارات و بمقتضاها تم انشاء وكالة دعم و متابعة الاستثمارات التي مهمتها تسهيل الاجراءات الادارية للمستثمرين و متابعة المشاريع الأولية.

حيث أن قطاع المحروقات يسجل حضور قوي في استثمارات الشركات متعددة الجنسيات لعدد يفوق 20 شركة، فهو يعتبر قطاع استراتيجي بالنسبة للجزائر، أما استثمارات الشركات متعددة الجنسيات خارج قطاع المحروقات فهي محتشمة مقارنة بالأخرى في قطاع المحروقات. اما أثر استثمار الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر فيكون على النمو الاقتصادي بنسبة ضئيلة. نفس الشي بالنسبة لأثرها على ميزان المدفوعات ومعدلات البطالة.

الخاتمة العامة

لقد حاولنا من خلال بحثنا هذا دراسة تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، مع الاشارة الى حالة الجزائر كدولة نامية. حيث تطرقنا الى ماهية الشركات متعددة الجنسيات و التي تمتلك اليوم امكانيات مادية و بشرية هائلة تمتد الى مختلف دول العالم جعلتها القوة المحركة في النظام الاقتصادي و السياسي الدولي، كما تطرقنا الى مختلف النظريات و الاستراتيجيات التي تقوم عليها، بالإضافة الى الهيكل التنظيمي لها و أساليب تكوينها.

وخلال السنوات الأخيرة ازداد الاهتمام بالشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية لما لها من تأثير كبير على تنميتها، وعليه استعرضنا في دراستنا اثر الشركات متعددة الجنسيات على التنمية الاقتصادية في الدول النامية من خلال الاشارة الى تأثيره على عدة متغيرات و المتمثلة في ميزان المدفوعات، التضخم، البطالة و مساهمتها في التصدير و غيرها.

و الشركات متعددة الجنسيات تسعى دائما الى تحقيق الربح و الاستمرارية و النمو، وغالبا ماتكون في شكل استثمارات أجنبية، هذه الاستثمارات التي تسعى الدول النامية الى استقطابها و على رأسها الجزائر التي أصبحت دولة مضيفة لعدة فروع من الشركات متعددة الجنسيات في القطاع النفطي و بعض القطاعات الاقتصادية الاخرى.

من خلال ما سبق يمكننا عرض أهم النتائج التي توصلنا اليها من خلال معالجتنا لموضوع البحث فيما يلي:

نتائج الدراسة.

1. للشركات المتعددة الجنسيات خصائص تميزها عن باقي الشركات في العالم، أهمها كبر حجمها، ضخامتها و انتشارها الجغرافي عبر مناطق مختلفة في العالم، وذلك لتنوع أنشطتها و قد تصل إلى أبعاد مختلفة بحيث أصبحت اليوم لا تكفي لإنتاج منتج واحد، مع الحرص على تحسين الابتكار والتفوق التكنولوجي وهو ما أدى إلى تمتعها بالطابع الاحتكاري وهيمنتها على كافة أسواق العالم.
2. الشركات المتعددة الجنسيات تسعى دائما لتحقيق الربح، والنمو والاستمرارية من جراء الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تقوم بها، حيث استطاعت هذه الشركات أن تستولي على ثلاثة أرباع الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالميا والتي بدورها تدل على قوة الاقتصاديات التي تقف وراء حجم هاته الاستثمارات.
3. نتيجة لانخفاض تكاليف اليد العاملة في هذه البلدان النامية، اتجهت الشركات المتعددة الجنسيات إليها بهدف الحصول على أرباح كبيرة، وكذا استغلال المواد الأولية بأسعار جد منخفضة، بالإضافة إلى المزايا الكثيرة التي توفرها.

4. لنشاط الشركات المتعددة الجنسيات آثار ايجابية وأخرى سلبية على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، حيث نجد من بين هذه الآثار خلق فرص عمل جديدة، نقل التكنولوجيا وغالبا ما كانت غير ملائمة واقتصاديات هذه الدول، بالإضافة إلى الأثر على ميزان المدفوعات.
5. تظهر الخصائص المشتركة لمعظم الدول النامية، أن هذه الأخيرة فشلت فشلا شبه كلي في تحقيق أهداف التنمية وتجاوز حالات التخلف بها، حيث أن سبب عجزها بهذه الدول وفشلها في تحقيق أهدافها يرجع بالأساس إلى طبيعة التنظيم الاقتصادي الذي كان معتمدا بها، وإلى طبيعة الدور الاقتصادي الذي كانت تمارسه الدولة.
6. لوحظ أن معظم التدفقات الواردة إلى الجزائر كانت في قطاع المحروقات، حيث استحوذ هذا الأخير على الحصة الكبرى من التدفقات خلال الفترة من 2010-2021، يليه قطاع المعادن خلال نفس الفترة ويرجع ذلك إلى طبيعة وهيكل الاقتصاد الجزائري.
7. لم يرقى الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلى المستوى الذي يتماشى وطموحات صناع القرار، ولا يزال الاستثمار خارج قطاع لمحروقات مشروعا معطلا بالنظر إلى مؤهلات الجزائر الاستثمارية.
8. إن حصة الدول النامية من تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة و الواردة وحصصها ممن الشركات المتعددة الجنسيات تعتبر قليلة (على الرغم من ظهور شركات متعددة الجنسيات منافسة من البلدان النامية) جدا ولا مجال لمقارنتها بحصة الدول المتقدمة مما يفسر تبعيات الاقتصاديات النامية، والتفوق المستمر للاقتصاديات الكبرى نتيجة حتمية لاسحوادها على اكثر و اقوى الشركات متعددة الجنسيات.

اختبار صحة الفرضيات:

من خلال تحليلنا لمختلف المعطيات التي تم جمعها حول موضوع الدراسة، حاولننا اختبار صحة أو نفي الفرضيات التي كانت منطلق الدراسة حيث توصلنا إلى:

1. بالنسبة للفرضية الأولى التي تنص على مساهمة الشركات المتعددة الجنسيات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلدان النامية فقد أثبت الدراسة صحة هذه الفرضية، من خلال تحسين وضع الميزان التجاري و ميزان المدفوعات، و من خلال تشغيل القوى العاملة على نحو يتوافق مع التكنولوجيا المستخدمة.
2. بالنسبة للفرضية الثانية المتمثلة في توفير نشاط الشركات المتعددة الجنسيات لمناصب شغل جديدة في المناطق التي تنشأ فيها هذه الاستثمارات فقد أكدت الدراسة صحة هذه الفرضية، حيث يؤثر نشاط الشركات المتعددة الجنسيات بصورة ايجابية في الانتاج و توفير مناصب الشغل، اعتبارا من الآثار

الحسنة التي يفترض أن تحدثها الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التشغيل من جهة، و اعتبارا من حدة مشكلة البطالة التي تعانيها الدول النامية من جهة اخرى.

3. بالنسبة للفرضية الثالثة والتي نصت على أن الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في الجزائر لها مساهمات فعالة وعديدة في تطوير قطاع المحروقات الذي يعتبر ركيزة الاقتصاد الجزائري فقد أثبت الدراسة صحة هذه الفرضية، حيث للشركات البترولية متعددة الجنسيات مساهمات فعالة وعديدة في تطوير قطاع البترول الجزائري، عن طريق الدور الذي لعبته في تطوير مجالات الاستكشاف، و البحث و الاستغلال، و هي تستمد أهميتها من خلال الخبرات العالمية و تفعيلها لدور البحث و التطوير و بفضل احتكارها لتكنولوجيا عالية الأداء خاصة في مجالات الحفر.

التوصيات:

انطلاقا من النتائج السابقة يمكننا استخلاص مجموعة من التوصيات و الاقتراحات التي تمكن من تجاوز المخاطر و التهديدات الناتجة عن المساوئ التي تترتب عن الاثار الاقتصادية لأنشطة الشركات المتعددة الجنسيات في ظل بيئة استثمارية يسيرها منطق العولمة وذلك كما يلي:

1. على الدول النامية أن توجه أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات الى قطاع الصناعات التحويلية و قطاع الخدمات الذي يعتبر السمة الأساسية الجغرافي الحديثة، كما يجب الحد من أنشطتها المرتبطة بالقطاعات التي لها صلة باستخراج المواد الأولية، ومعها يتوقف استنزاف الثروات الطبيعية.
2. ينبغي على الحكومة الجزائرية أن توجه الشركات المتعددة الجنسيات الى النشاطات التي تخلق علاقات تكاملية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، لأن هذا يشجع المستثمرين المحليين على انشاء مشاريع جديدة و مكملة لمشاريع تلك الشركات، مما يؤدي الى زيادة المشاريع الوطنية التي تنشأ عنها مناصب شغل جديدة.
3. على صناع القرار في الجزائر الوقوف على الأسباب الحقيقية التي تحول دون استقطاب المستثمرين الأجانب خارج قطاع المحروقات، و ازالة كافة الاحتكارات التي تسيطر على تجارة السلع خاصة استيراد السلع واسعة الاستهلاك، مما سيعطي دافعا قويا للمستثمرين الأجانب و المحليين.
4. ينبغي اصلاح قطاع التعليم و التكوين حتى يوفر الكفاءات العلمية و المهنية اللازمة التي تبحث عنها الشركات متعددة الجنسيات و هذا يعتبر من أهم محددات نشاط هذه الشركات خارج مقرها.

آفاق الدراسة:

من خلال بحثنا هذا حولنا الوقوف على مختلف الجوانب الأساسية التي تفيد البحث، الا أنه في الحقيقة لم نستطع الالمام بكل جوانبه نظرا للصعوبات الكثيرة التي واجهتنا من تفرق المراجع و كثرة

المفاهيم و التداخلات مع المواضيع الأخرى، و قلة الاحصائيات التي تعنى بالموضوع و صعوبة الحصول عليها. إلا أننا نرجوا أن يشكل هذا البحث اضافة جديدة للبحوث التي تهتم بموضوع الشركات المتعددة الجنسيات و تأثيرها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية عامة و الجزائر خاصة.

فكل هذه التوصيات من شأنها أن تكون افاق مستقبلية تفيد الطالب الباحث في ذات الموضوع. حيث نقترح على الطلبة في الدفعات اللاحقة ضمن التخصص التطرق لهذا الموضوع من جوانب اخرى بدراسات المواضيع التالية:

1. الشركات متعددة الجنسيات و انعكاساتها على سيادة الدولة.
2. دور الشركات متعددة الجنسيات في تحفيز الانشطة الاستثمارية –دراسة مقارنة الجزائر–تونس–المغرب–
3. أثر جائحة كورونا على نشاط الشركات المتعددة الجنسيات –دراسة حالة الجزائر–

قائمة المراجع

قائمة المصادر و المراجع باللغة العربية :

أولا: الكتب.

1. أبو الخير السيد مصطفى، **استراتيجيات فرض العولمة الاليات و وسائل الحماية**، ط1، ايتراك للطباعة و الشر و التوزيع، القاهرة، 2008.
2. اميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، دراسة مقارنة بين تركيا وكوريا الجنوبية و مصر. الدار الجامعية، 2005.
3. أمين السيد لطفي، **المحاسبة الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات الدار الجامعية**، مصر، 2009.
4. بوزيد سايح، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة**، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013.
5. حسين ابراهيم عيد، **دراسات في التنمية و التخطيط الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1990.
6. دريد محمد علي، **الشركة المتعددة الجنسية الية التكوين و اساليب النشاط**، الطبعة الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقي، 2019،.
7. سرمد كوكب جميل، **الاتجاهات الحديثة في المالية الدولية**، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان،2001.
8. سلام الريضي، **النفود العالمي للشركات عبر الوطنية**، اشكالية العلاقة بين الدولة رأس المال، الاكاديميون للنشر و ، الأردن التوزيع ، 2010.
9. شريف محمد غنام، **الافلاس الدولي لمجموعة الشركات المتعددة الجنسيات مسؤولية الشركة الام الاجنبية عن ديون شراكتها الوليدة**، دار الجامعة الجديدة، مصر.
10. عبد الرزاق صقري، **مشكلة التنمية و البيئة والعلاقات الدولية**، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، ط1، 2008.
11. عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2001.
12. عبد العزيز النجار، **الادارة المالية في تمويل الشركات المتعددة الجنسيات**، المكتب العربي الحديث، مصر، 2007.
13. عبد العزيز النجار، **الادارة المالية في تمويل الشركات المتعددة الجنسيات**، (ب.ط)، المكتب العربي الحديث، مصر، 2007.

14. عبد العزيز سليمان، وعلوية سعيد، **الشركات المتعددة الجنسيات**، مطبعة جامعة النيلين، 2008.
15. عبد اللطيف مصطيفي و عبد الرحمن بن سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، ط1، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2014.
16. عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية(منظماتها، شركاتها، تداعياتها)**، الدار الجامعية، مصر2006.
17. عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، دار اسامة للنشر و التوزيع، الاردن2007، ص284.
18. علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، دار جليس الزمان للنشر و التوزيع، ط1، 2010.
19. عمر صقر، **العولمة الاقتصادية و قضايا معاصرة**، الدار الجامعية، قطر، 2003.
20. عمرو محي الدين، **التنمية و التخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية، لبنان، (بدون سنة النشر).
21. فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2004.
22. فليح حسن خلف، **التنمية و التخطيط الاقتصادي**، دار حامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2006.
23. فؤاد عبدالمنعم أحمد، **السياسة الشرعية و علاقتها بالتنمية الاقتصادية و تطبيقاتها**، ط1، منشورات البنك الاسلامي للتنمية، 2001، ص51.
24. كمال بكري، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، ط2، مصر.
25. لستر تورو، **ترجمة فايزة حكيم وأحمد منيب**، النظام الاقتصادي العالمي الجديد الجرأة والمخاطرة طريق إلى الثروة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2006.
26. مبارك بو عشة، خزار محمد، **مجلة العلوم الاقتصادية**، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة،1988.
27. محفوظ لشعب، **دراسات في القانون الاقتصادي**، المطبعة الرسمية، الجزائر، 1992.
28. محمد السيد سعيد، **الشركات المتعددة الجنسيات و اثارها الاقتصادية و الاجتماعية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1978.
29. محمد ثابت هاشم، **التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر**، المكتب الجامعي الحديث، 2007.
30. محمد عبد العزيز عجيمة و محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية نظريتها و سياستها**، ط2، مؤسسة شهاب، مصر، 2000.
31. محمد مدحت غسان، **الشركات المتعددة الجنسيات، وسادة الدولة**، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، 2013.
32. مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية**، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2007.

33. مروان شموطة و كنجو عبود كنجو، **أمس الاستثمار الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات**، مصر، 2000.
34. موسى سعيد مطري واخرون، **التمويل الدولي**، دار الصفاء، الطبعة الأولى، عمان، 2008.
35. ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006
36. نوال بيدين، **علاقة الدولة بباقي الفاعلين الدوليين(الشركات المتعددة الجنسيات)**، مركز راشيل كوري الفلسطيني لحقوق الانسان و متابعة العدالة الدولية، القدس، 2013.

ثانيا: المجلات و المقالات:

1. أحمد عبد العزيز واخرون، **الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية**، مجلة الادارة الاقتصادية، عدد85، مصر.
2. أحمد عبد العزيز واخرون، **الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية**، مجلة الادارة الاقتصادية، عدد85، مصر.
3. بوضياف ياسين، **التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية المستقبل**، جامعة الشلف، العدد 05، 2016.
4. جميلة الجوزي و سامية دحماني، **دور استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية في اتخاد القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة**، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، العدد06، 2015.
5. حميد الجميلي، **الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في الانتاج الدولي مجلة اخبار النفط و الصناعة**، العدد401، أبو ظبي، 2004.
6. عبد المجيد بوزيدي، ترجمة عبد الوهاب بوكروح، **لماذا يعزف المستثمرون الأجانب عن القدوم الى الجزائر؟**، مقال جريدة الشروق اليومي، العدد1689، 18 ماي 2006.
7. لمزري مفيدة، سالمي وردة، **الشركات المتعددة الجنسيات و اقتصاديات الدول النامية**. مجلة اليزا للبحوث و الدراسات، المجلد05، العدد01، 139.
8. مفيدة لمزري، **الشركات المتعددة الجنسيات و الاستعمار الاقتصادي الحديث**. المجلة المتوسطية للقانون و الاقتصاد، المجلد05، العدد02، 2020.
9. نوي طه حسين وآخرون، **اشكالية الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، أفريل 2018، المجلد 1.
10. نوي طه حسين وآخرون، **اشكالية الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، أفريل 2018، المجلد 1.

11. يوسفي محمد، **مضمون أحكام الأم 01/03 المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001 ومدى قدرته على تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية**، مجلة بحوث ادارية 2002.

ثالثا: الرسائل الجامعية:

1. برحومة سارة، **اثر السياسات الاتفاقية على التضخم في الجزائر**، اطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020.
2. برحومة سارة، **اثر السياسات الاتفاقية على التضخم في الجزائر**، اطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020.
3. بن نعمان جمال، **تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر الى غاية 2000**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد و الاحصاء التطبيقي، المعهد الوطني للتخطيط و الاحصاء، جامعة الجزائر، 2003.
4. بو برطخ نعيمة، **الشخصية القانونية للشركات المتعددة الجنسيات للقانون الدولي العام**، رسالة ماجستير في القانون العام للعلاقات الدولية و قانون المنظمات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الاخوة منثوري، قسنطينة01.
5. بوبكر بعداش، **مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات –حالة قطاع البترول–**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3.
6. بوبكر بعداش، **مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات –حالة قطاع البترول–**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2010.
7. جمال بلخباط، **جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015.
8. ريال زوينة، **الشركات المتعددة الجنسيات و اثارها الاقتصادية على البلدان النامية–دراسة حالة الجزائر–من الفترة الممتدة :{2000–2010}**، اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر3، 2012.
9. صوايلي صدر الدين، **النمو و التجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
10. ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989–2012)**، أطروحة دكتوراه نقود و مالية، جامعة الجزائر.
11. طابوش مولود، **أثر الشركات المتعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية–دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية"، جامعة الجزائر، 2007.

12. عادل مجيد عيدان العادلي، **تنمية التخلف في بعض البلدان النامية في ضل العولمة الاقتصادية- تجارب لدول مختارة**، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة بغداد، 2010.
13. عجيل ابراهيم محسن، **الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدول**، رسالة ماجستير مقدمة أمام كلية القانون والسياسة، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2008.
14. علام عثمان، **تمويل التنمية في الدول الاسلامية حالة الدول الأقل نموا**، اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2014.
15. فارس كريمة، **الاستراتيجيات التسويقية للشركات الاجنبية في الجزائر –دراسة حالةPepsi شركة الجزائر–**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منثوري قسنطينة، 2012.
16. فاطمة بن عبد العزيز، **فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر و اثاره على اقتصاديات الدول النامية –حالة الجزائر–**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر.
17. فاطمة بن عبد العزيز، **فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر و اثاره على اقتصاديات الدول النامية –حالة الجزائر–**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2016.
18. فروق سحنون، **قياس بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الاجنبي، رسالة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير**، جامعة فرحات عباس، سطيف.
19. فروق سحنون، **قياس بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الاجنبي**، رسالة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.
20. قنادزة جميلة، **الشراكة العمومية الخاصة و التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018.
21. محمد خليل بوحلايس، **معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحلي الاقتصادي، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2009.
22. معاشو عمار، **الضمانات في العقود الاقتصادية الدولية في التجربة الجزائرية**، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في القانون الدولي، جامعة الجزائر 2001.
23. هشام منصور الهاشم، **دور الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة مؤقتة، الأردن، 2015.

24. يوسفي أمال، **الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التشريعات الحالية**، بحث لنيل شهادة الماجستير، فرع القانون الدولي و العلاقات الدولية، معهد الحقوق و العلوم الادارية، جامعة الجزائر، 2000.

رابع: الملتقيات و المؤتمرات و الندوات:

1. وصاف سعيدي، **اليات معالجة ظاهرة الفساد الاقتصادي في البلدان النامية مع التركيز على حالة الجزائر**، الملتقى الدولي الاول حول أبعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في البلدان النامية، كلية الحقوق و العلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، نوفمبر 2006.

خامسا: النصوص القانونية و الوثائق الرسمية:

1. قانون رقم 277/63 الصادر في 26 جويلية1963 يتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية، عدد53، الصادر في 26جويلية 1963.
2. مرسوم تنفيذي رقم 94-319 مؤرخ في 17 اكتوبر 1994، يتضمن صلاحيات و تنظيم وسير وكالة ترقي الاستثمارات و دعمها و متابعتها، جريدة رسمية عدد 67/ مؤرخة في اكتوبر 1994.
3. المرسوم 07-173 المتعلق بتعيين أعضاء الحكومة، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية، العدد33، الصادر بتاريخ 7يوليو 2007، ص2.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد17، الصادر بتاريخ 30 مارس 2008، ص71.
5. مرسوم تشريعي 12/93 مؤرخ في 05 أكتوبر 1993، يتعلق بترقي الاستثمار، جريدة رسمية عدد64، مؤرخة في اكتوبر 1993.
6. تنص المادة 18 من قانون 05-07 على" كل شخص قبل القيام بأي نشاط موضوع هذا القانون، أن يعد و يعرض على موافقة سلطة ضبط المحروقات دراسة التأثير البيئي و مخطط تسيير بيئي يتضمن اجباريا وصفا لتدابير الوقاية و تسيير المخاطر البيئية".
7. أمر 03-11 مؤرخ في 26 اوت2003، يتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، عدد52، الصادر في اوت 2003.

سادسا: التقارير:

1. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010-2021.

سابعا: المواقع الالكترونية:

1. البنك الدولي، https://bit.ly/2HA5mPT .
2. مجموعة البنك الدولي، على الموقع www.albankaldawli.org
3. موقع win of orage in ALGERIA

4. الموقع الالكتروني لوزارة الصحة **و المناجم الجزائرية** **WWW.mem-algeria.org**

ثامنا: مراجع اخرى:

1. مجدي الشوريجي، مداخلة بعنوان: أثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على النمو الإقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، الملتقى الدولي الثاني، اشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا، فندق الأوراسي (الجزائر)، 15 نوفمبر 2005.
2. نشرية وزارة التجارة حصيلة الأنشطة وإحصائيات السداسي الأول من سنة 2017.

المراجع باللغة الفرنسية:

1. Bernard corne vin, le développement divergent des tirs mondes après 1980.
2. Fredric Teulo, croissance, crises et développement, presse universitaire de France (puf), 5éme édition, 1998.
3. Gabriel Ackermann, géographie du développement, ellipses, France, 2005.
4. Matouk Belatef, **Economie du développement**, Ed. office des publications universitaires (opu), Alger, 2010.
5. **M**ichel ghertman. **Les multinationales**. Edition bouchene. Troisième édition. Paris. 1993. P 12.

الملخص:

تمتلك الشركات المتعددة الجنسيات اليوم امكانيات مادية و بشرية هائلة تمتد الى مختلف دول العالم، تشكل اليوم القوة المحركة في النظام الاقتصادي و السياسي الدولي، هذه القوة سمحت لها بالتأثير على اقتصاديات الدول النامية حيث أنها تقوم باستغلال ثرواتها و التدخل في شؤونها الاقتصادية، و قد حاولنا من خلال هذه المذكرة التطرق لأهم أساسيات الشركات المتعددة الجنسيات و اثارها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية معتمدين على المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلنا الى أنه على الدول النامية تشغيل قدراتها المحلية الوطنية من أجل تحقيق التنمية الشاملة دون الاعتماد على الشركات المتعددة الجنسيات كوسيلة وحيدة لتحقيق التنمية و اعتبارها كعامل مساعد فقط.

الكلمات المفتاحية: الشركات متعددة الجنسيات. الدول النامية. التنمية الاقتصادية. الاثار الاقتصادية.

Summary:

Today, multinational companies possess enormous material and human capabilities that extend to various countries of the world. Today, they constitute the driving force in the international economic and political system. This force has allowed them to influence the economies of developing countries as they exploit their wealth and interfere in their economic affairs. We have tried Through this memorandum addressing the most important basics of multinational companies and their effects on economic development in developing countries, relying on the analytical descriptive approach. And consider it as an auxiliary factor only.